نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبدالعزيز بن محمد الشمراني أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها .

السعودية ومجلس التعاون الخليجي

الدور المحوري

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبدالعزيز الشمراني

التوقيع:

التاريخ: ٤/٣/٢٠١٣

السعودية ومجلس التعاون الخليجي: الدور المحوري

إعداد

عبد العزيز محمد يحيى الشهراني

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، 2013

نموذج رقم (11/أ)

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة " **السعودية ومجلس التعاون الخليجي : الدور المحوري**" وأجيزت بتاريخ 2013/7/28

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)	
أستاذ- علاقات دولية	
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (عضوا)	
أستاذ- دراسات برلمانية	
الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (عضوا)	
أستاذ مشارك - علاقات دولية	
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)	
أستاذ - مجلس الأمة	

الإهـــــــــداء

الحمد لله في الأولى والآخرة

إلى والدي ووالدتي قرة عيني

إلى من كان دعاؤهم سر نجاحي

أدعو الله العلي القدير أن يمتعهم بموفور الصحة والعافية ويديمهم تاجاً على رأسي

أهدي إليهم جميعاً ثمرة جهدي هذا....

الباحث

شكر وتقدير

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.

أتقدم بجزيل الشكر والمحبة والتحية

إلى الأستاذ الدكتور فيصل عوده الرفوع

الذي كان لي سنداً وعوناً طيلة إعداد هذه الرسالة، فأشكره كثيراً

على تعاونه معي

الباحث

فهرس المحتويات

السعودية ومجلس التعاون الخليجي: الدور المحوري

إعداد

عبد العزيز الشهراني

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وانطلقت في الفرضيات التالية: أن هناك علاقة ارتباطيه بين الدور الاستراتيجي السعودي في مجلس التعاون ومقومات القوة الوطنية . وأسهمت التطورات السياسية في منطقة الخليج بالتأثير على طبيعة ومستوى الدور الاستراتيجي السعودي تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في التعامل مع القضايا المؤثرة على دور مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وذلك اعتبار الدور أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة أدركت المملكة العربية السعودية أهمية العلاقات السعودية الخليجية وضرورة إيجاد آلية تجمع دول الخليج العربي فكان إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تعمل على تحقيق أهداف وآمال شعوب منطقة الخليج العربي وخصوصاً في ظل حالة الفوضى الأمنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي.

وخلصت الدراسة إلى أن المقومات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية هي التي أملت على المملكة العربية السعودية تأييد فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها. وانطلاقاً من سياسة المملكة تجاه مجلس التعاون فإنها تؤكد باستمرار أنها تضع كل إمكانياتها وقدراتها لخدمة المجلس ودوله وشعوبه، وأنها لن تدخر وسعاً في التعاون والتنسيق مع أشقائها في دول الخليج لبذل كل جهد لتحقيق أماني شعوب دول المجلس. والمملكة من هذا المنطلق لا تريد الوصاية على المجلس أو الهيمنة عليه ، وإنما تريد التنسيق والتشاور بصفة مستمرة، وهي تعتقد أن الدور السعودي مكمّل ومدعّم لدور الأشقاء داخل المجلس.

مقدمـــة:

تتويجاً لجهود المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حيز الوجود في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة الطائف عام 1981م حيــث اتفق مبدئياً على قيام المجلس. ثم أعقب ذلك مشاورات بشأن الخطوات التفصيلية، قــام بهــا وزراء خارجية الدول الخليجية الست التي تكوّن منها المجلس فيما بعد، وفــي 1981م عقــد وزراء خارجية الدول الست مؤتمراً في الرياض وقّعوا في ختامه على وثيقــة إعــلان قيــام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكد البيان على أهداف المجلس ومقوماته، وما يربط دول الخليج الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتــشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربهــا الثقــافي والحضاري. وقد أكد جميع زعماء مجلس التعاون وأمينه العام فــي أكثــر مــن مناســبة أن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، وليس موجهاً ضد أحد، وإنما هــو محاولــة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق عرى التعاون بين أعضائه[1].

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فإنها انطلاقاً مــن مرتكزاتهــا العقائديــة الدينيــة والفكرية والحضارية واستناداً إلى رؤيتها السياسية فقد حرصت ليس على المساهمة الفاعلــة وعدم التردد في إقامة المجلس فقط وإنما حرصت على التجربة وتأمين كل وسائل النجاح لها. ولم تتردد المملكة في لعب أي دور في سبيل تقوية المجلس وإعطائه كل فرص الحياة والبقاء سواء في الأطر الرسمية الخليجية الداخلية أم العربية الإقليمية أم الدولية بهدف الانتقال بالعمل العربي المشترك إلى مواقع متقدمة، وقد سخّرت المملكة العربية الــسعودية كــل إمكاناتهــا وطاقاتها وتحمّلت الكثير من الأعباء في سبيل انجاز ذلك.

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية العلاقات السعودية الخليجية وضرورة إيجــاد آلية تجمع دول الخليج العربية فكان إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تعمل على تحقيق أهداف وآمال شعوب منطقة الخليج العربية وخصوصاً في ظل حالة الفوضى الأمنيــة التي تواجهها منطقة الخليج العربية .[1]

من هنا تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الاستراتيجي للــسعودية تجــاه واقــع ومستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التحديات الداخلية والخارجيــة التــي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

([1])رجب، يحيى حلمي، (1989) الخليج العربية والصراع الدولي المعاصر"، مكتبة دار العروبة، الكويــت، ص121 وما بعدها.

(1) الخميل، سيا، كوكب، (2003) المجلس الحيوي للخليج العربي، دراسة جيوستراتيجية، ع (75). مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، ص34.

أهمية الدراسة:

تنطلق المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية من مرتكزات عقيدتها الإسلامية الخالدة، وبعضها الآخر جسدته عضويتها في المنظمات الإقليمية والدولية، والبعض الثالث حكمته مصالحها الوطنية ونظرتها الشاملة الى مصالح الدول والشعوب الأخرى، وتقوم هذه السياسة ضمن أطر محدده، ومبادئ واضحة تتمثل بحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز علاقاتها الخليجية، ودعم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ، وتطرح وجهة نظر متطورة رائدة حيال العالم المحيط بالمملكة العربية السعودية، بما في ذلك المجال الجيوسياسي للمنطقة العربية، بما يؤكد الدور القيادي للمملكة في العالم العربي الإسلامي.

وبشكل أكثر تحديداً فأن أهمية الدراسة تبرز من خلال :

أولاً: أن الظروف السياسية التي تمر بها منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة وخصوصاً فيما يتعلق بتداعيات الثورات العربية ، والملف النووي الإيراني والتحديات الداخلية التي تواجهها دول المجلس ، تفرض على المملكة العربية السعودية كأكبر قوة في منطقة الخليج العربية القيام بدور استراتيجي لتطوير عمل مجلس التعاون الحالي والمستقبلي .

ثانياً: استطلاع دور المملكة العربية السعودية في المجلس ومكونات هذا الدور ومستقبل هذا الدور في ضوء ما تمتلكه المملكة من عناصر قوة سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تساهم في تعزيز مكانة المملكة وقوتها .

مشكلة الدراسة:

تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس تعاون دول الخليج العربية على أن أهداف مجلس التعاون الخليجي هي «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها......»، لذلك عندما تم تأسيس مجلس التعاون كان الهدف النهائي هو تحقيق شكل من أشكال الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ولكن بعد ثلاثين عاما تقريبا على إنشاء المجلس، نجد انه لم يحدث أي تطوير رئيسي على هيكلة المجلس، كما أن هدف تحقيق نوع من الاتحاد بين دول المجلس لا يبدو قريب المنال.

لقد كان من المتوقع أن تتطور هيكلة المجلس خلال الثلاثين عاما الماضية، بحيث يكون التقارب أكثر في ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية والدفاعية، لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة الخليج العربي من هنا جاءت دعوة الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد بين دول المجلس.

إن السؤال الذي يطرح نفسه: ما استراتيجية المملكة العربية السعودية تجاه واقع ومستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى ؟ وما هي محددات الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية تجاه تعزيز مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟ وما هو المنتظر من المملكة العربية السعودية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل ؟

فرضيات الدراسة:

1. أن هناك علاقة ارتباطيه بين الدور الاستراتيجي السعودي في مجلس التعاون ومقومات القوة الوطنية .
2. أن السعودية كدولة فاعلة في منظومة مجلس التعاون تتحمل الكثير من التبعات السياسية والأمنية والعسكرية.
3. أسهمت التطورات السياسية في منطقة الخليج بالتأثير على طبيعة ومستوى الدور الاستراتيجي السعودي تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

1- دراسة وتحليل واقع وتطور السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
2- دراسة وتحليل واقع الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3- الوقوف المحددات الإستراتيجية الإقليمية والدولية المؤثرة على دور المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . في تحليل الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في التعامل مع القضايا المؤثرة على دور مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وذلك اعتبار الدور أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية .

مصطلحات الدراسة:

الدور: يعرف محمد سيد سليم الدور «مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينة». إن القوى الدولية تتغير مراكزها من حيث الأهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات المتاحة والتوازنات القائمة، فإن الوظائف والأدوار تصبح تبعاً لذلك غير ثابتة، وإنما «تظهر إلى الوجود ثم تغيِّير محتواها ومركزها». وبالنسبة إلى الدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإن الدور يعني «إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقعهم في النظام الدولي»، وكذلك السعي لتحديد القرارات والالتزامات، والأحكام والأنشطة المناسبة لدولهم، وللأدوار التي ينبغي- إن كانت موجودة- أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي، أو في النظم الإقليمية.

ولذلك فإن تعريف الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل، هي: [1]

1. مرحلة الاستكشاف للموقف، حيث يتم إدراك الظاهرة التي يتم التعامل معها في ضوء الإمكانات والقدرات المتاحة.
2. مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء المرتكزات التي علـى أساسـها ترسـم السياسة الخارجية.
3. مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئـة، أو المـؤثرة فـي القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الـدور مكافئـاً للموقف.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية : هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربية هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربية واليمن) الذي يمثـل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن والمغرب دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

---

[1] فهمي عبد القادر محمد، دور الصين في البينة الهيكلية للنظام الـدولي، مركـز الإمـارات للدراسـات والأبحاث والاستراتيجية، عدد 420، 2000.

الإطار النظري

مقومات نجاح المجلس واستمراريته:

تمثل فكرة مجلس التعاون درجة عالية من النضج السياسي واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية، حيث لا مكان مريحاً للكيانات الضعيفة فهو في هذا السياق إعداد وتحصين للمنطقة أمام تيار التجمعات التجارية الذي يحتاج العالم خاصة منذ مطلع الثمانينات.

وفي ضوء تجربة العمل العربي المشترك فإن صيغة التعاون التي يطرحها المجلس والتي قصدت عضويته على الدول الست تمثل الخيار العملي والمنطقي وضمن هذا السياق فإن العمل الجماعي الخليجي منسجم مع ميثاق الجامعة العربية وداعم لأهدافها في تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى فيما بين الدول العربية[1].

إن من أهم عناصر القوة في المجلس هي أنه يستمد عافيته من إستناده إلى قاعدة شعبية متجانسة ثقافياً واجتماعياً ودينياً وصلات أسرية بين شعوبه وقمة يجمعها المنظور السياسي والاقتصادي الواحد. وهما من المعوقات الأساسية التي كفلت لمسيرة مجلس التعاون الانطلاقة السلسلة والاستمرار [2].

وقد تعززت عناصر المتانة والديمومة هذه باعتماد المجلس منذ البداية منهاجاً يستند إلى التدرج والتأني في المسيرة التعاونية بحيث تعطى الدول الأعضاء الفرصة كاملة لتكوين القناعات كي تمضي مسيرة العمل المشترك نحو أهدافها بخطوات مدروسة وواثقة وإن بدت بطيئة أحياناً.

أهداف مجلس التعاون الخليجي:

حدد النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية بما يلي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وتعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون في جميع المجالات القائمة بين شعوبها وصولاً إلى وحدتها.

2. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين: الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والعلمية والصحية والإعلامية والسياحية والثقافية والتعليمية والتشريعية والإدارية والجمارك والمواصلات.

3. دفع عملية التقدم العلمي والثقافي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع بحوث عملية، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها. [3]

([2]) سبعاوي الحسن، الأمن الجماعي العربي: دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، 1982، ص43.
([2]) سبعاوي، الحسن، المرجع السابق، ص18.
([3])رجب، يحيى حلمي، مرجع سابق،ص ص121-122.

ويلاحظ أن الإسهام في توفير أسباب السلم والأمن الدوليين لم يكن من أهداف المجلس، فنظامه الأساسي لم ينص على ذلك وبالتالي فإنه لا يخدم أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال، حيث ينص ميثاقها على ضرورة تعاون المنظمات الإقليميةن مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويلاحظ أن أهداف المجلس إنما هي أهداف عامة ومرنة حيث لم يوضح النظام الأساسي المبادئ الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، كما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة.[1]

ويبدوا أن النظام الأساسي أغفل الإشارة إلى الشؤون الأمنية والسياسية رغبة من الدول الأعضاء في تجنب الصياغات التي تثير التساؤلات وتفتح المجال أمام الخلافات وبدلاً من ذلك حرصت هذه الدول على الاهتمام بالجوانب الفنية لزيادة فرص الوحدة، فمع أن قيام مجلس التعاون الخليجي جاء كمحصلة لأسباب داخلية وخارجية، شكلت في مجملها صراعات في بيئة النظام الإقليمي الخليجي، وفي ظروف تصعيد المواجهة للقوتين العظميين آنذاك، ولأسباب أمنية داخلية لمعظم الدول الأعضاء، ومع أن قيامه أيضاً قد جاء في السياق التاريخي لحركة التفاعلات السياسية بين الدول الأعضاء، إلا أن النظام الأساسي لم يتجاوز كونه صيغة قانونية توفيقية بين الاتجاهات التي كانت سائدة بين الدول الأعضاء.

ولكن النظام الأساسي للمجلس مع أنه لم يشر إلى الشؤون الأمنية والسياسية بالتحديد إلا أنه أكد في مادته الرابعة أن نشاط المجلس شامل لجميع الميادين، ويعني ذلك المسائل الأمنية والسياسية تدخل ضمناً في نشاطهن وهذا ما أكدته الاجتماعات والبيانات والتصريحات الرسمية، وغير الرسمية، على مستويات، مؤتمرات القمة، والمجلس الوزاري، وتصريحات المسؤولين في المجلس، فقد أكدت قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التي عقدت في إطار المجلس، على أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دولة وأن من الضروري إبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى التي تخل بالسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والإنتماء الكامل للعروبة، والتمسك بسياسة عدم الإنحياز ونبذ الأحلاف والقواعد.

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي[2]:

يتكون مجلس التعاون الخليجي من

1- **المجلس الأعلى:** وهو السلطة الأعلى للمجلس ويضم رؤساء الدول الأعضاء ومن مهامه إقرار السياسات والأنظمة والقوانين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجتمع مرة واحدة في كل عام في إحدى عواصم دول المجلس الست.
2- **المجلس الوزاري:** ويضم وزراء الخارجية ويقترح السياسات ويرفع التوصيات والمشاريع الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل.
3- **الأمانة العامة:** وهي التي تختص بإعداد المشاريع والخطط الخاصة بالتعاون والتنسيق وتضم في جهازها ست قطاعات في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والقانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمالية والإدارية إضافة إلى مركز المعلومات.

---

(1) رجب، يحيى حلمي، مرجع سابق، ص ص121-122.
(2) النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

التحديات والتطلعات في مسيرة المجلس:

إن العملية التعاونية في إطار المجلس لا تخلو ولا يمكن أن نتوقع لها أن تخلو من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة وتحدد وتيرتها وحتى سلم أولوياتها وجدول أعمالها أحياناً من حيث ضرورة تذليل تلك العقبات والاستجابة لها.

يمكن القول إن من أهم التحديات التي يواجهها العمل المشترك إن لم يكن أهمها على الإطلاق تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كل مسببات الاختلاف وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة[1] حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً. وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوبة على جدول أعمال مجلس التعاون فالبيئة الإقليمية لا تدعو للإطمئنان ولا يزال التحدي الأمني هاجس المجلس ودوله التي تدرك أن المخاطر لا تزال محدقة بهذه المنطقة وأن عوامل عدم الاستقرار تحيط بها[2].

اقتصادياً يعتبر موضوع توحيد التعرفة الجمركية أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس التعاون في هذا المجال الحيوي منذ انطلاقة المسيرة. ولقد أصبح هذا الموضوع يشكل هماً اقتصادياً خليجياً لا بد من تجاوزه للانتقال بمجلس التعاون إلى مرحلة أكثر تقدماً نحو تحقيق السوق الخليجية الموحدة. والواقع أن الكثيرين لم يتوقعوا للمجلس أن يصمد طوال السنوات الماضية وأن يحقق قائمة طويلة من الإنجازات التي لا يمكن إنكار أهميتها وهذا لا يعني أن العملية التعاونية خالية من أوجه القصور ولكنها جوانب قابلة للتصحيح والتطوير والاستكمال.

الجانب السياسي للمجلس:

من الناحية السياسية تمثل دول مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكراً ومنظوراً تجمعها التجربة التاريخية ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة وهي عوامل أسهمت إلى جانب غيرها في توليد رؤية متقاربة إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي.

تعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والإلتزام بقواعد السلوك الدولي وإحترام التزاماتها العربية والدولية. وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالميين وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات لا سيما في الإطار العربي.

([1]) مراد ابراهيم الدسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية – العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد (111) يناير، 1993، ص ص195-205.

([2]) كروان، ابراهيم(1998). منطقة الخليج على أعتاب الألفية الثالثة، مجلة الباحث العربي، عدد (49)، ص73.

الدراسات السابقة:

– دراسة عبد الخالق عبد الله (2012)[1] بعنوان: **"انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"**، هدفت هذه الدراسة إلى وصف الأحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية بالربيع العربي فيه الكثير من التبسيط الذي ربما يخل بقيمة هذه التحولات التأسيسية كما أن مصطلح الربيع العربي، تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها عما يحدث حاليا في عموم الوطن العربي فقاموس اكسفورد يذكر كلا من الربيع البولندي عام 1956 و1982، وربيع سيول الكوري عام 1979 وربيع براغ 1968، ووصفت أيضاً بصفات أكثر دقة كثورة "ارحل" نسبة إلى أهم شعار من شعارات الشارع العربي المطالبة برحيل الرئيس ونظامه وأن الشعب قد مل من بقائها، واستخدمت كلمة "هّبة" و"هّبة عربية" التي هي اشتقاق لكلمة هب ويهب. بيد ان هذه الكلمة لم تجد أصداء إيجابية . هناك تحفظات على جميع هذه التسميات وهي تحفظات محقة، المؤكد أن هناك وضعاً جديداً قيد التشكل، لكن لايوجد اتفاق عربي حتى الآن على تسميته، وبعيداً عن الوصف الدارج، فالمؤكد ان الشعوب اختارت مصطلح "الثورة" وانحازت له لوصف ما تقوم به في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن وحتى البحرين.

– دراسة لمجموعة سامبا المالية (2011)،[2] بعنوان: " **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011**"، من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 6% في عام 2011 بالمقارنة إلى ما يدر بنسبة 4.8% في عام 2010، بينما يساعد استمرار الانفاق العام على البنية التحتية بدعم من ارتفاع أسعار النفط، على الإسراع في نمو القطاع غير النفطي، وينبغي أيضاً أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من تحسن الميزانيات العمومية للبنوك ومن زيادة جديدة في إنتاج الهيدروكربونات، ومن بينها النفط. ومع توق ارتفاع أسعار النفط إلى 85 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2011، ستظل أوضاع المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي قوية بدرجة تدعو للطمأنينة، وذلك بالرغم من زيادة الانفاق. وسيؤدي نمو الايرادات التصديرية إلى نشوء فوائض أقوى في الحساب الجاري، وسيسمح ذلك بمواصلة بناء الأصول الخارجية، وتعزيز الثقة وتوفير تيارات إضافية في جانب الإيرادات.

– دراسة إيلمان أراسلي (2003)، [3] بعنوان: **المملكة العربية السعودية طفرة إلى القرن الحادي والعشرين**، وتمحورت هذه الدراسة حول أفكار وانطباعات سفير جمهورية إذربيجان لدى المملكة العربية السعودية لأكثر من سبع سنوات وعمله لأكثر من 25 عاماً في الأقطار العربية وقد تناول في هذه الدراسة الجوانب والموضوعات التي يراها المؤلف قد تساعد القارئ على تكوين صورة واضحة عن تاريخ المملكة العربية السعودية وحاضرها، وفي مجملها لا تعدو كونها تخليصاً لانطباعات شخصية من النجاحات والمصاعب ومناحي الحياة في المملكة العربية السعودية.

---

(1) عبد الله، عبد الخالق (2012). **"انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة –قطر.

(2) مجموعة ساميا المالية (2011). **اللآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011**، الرياض– المملكة العربية السعودية.

(3) أراسلي، إيلمان (2003). **المملكة العربية السعودية طفرة إلى القرن الحادي والعشرين**، غيناء للدراسات والإعلام، الرياض، الطبعة الأولى.

- دراسة نايف على عبيد (2002)،[1] بعنوان: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية ة من التعاون إلى التكامل،** هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير العوامل لإقليمية ومصالح القوى العظمى، واتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة خلال المرحلة التي سبقت قيام المجلس، وعرض للتجارب العربية الوحدوية وتأثيرها بصورة وأخرى في توجهات المجلس، وبيان المراحل المختلفة التي سلكها تشكيل مجلس التعاون، كما يشير إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية التي رافقت الإعلان عنه، ويناقش دور المجلس في تحقيق التكامل في شتى مجالاته والمؤشرات التي بمقدور المجلس بموجبها الانتقال من طور التعاون إلى طور التكامل. ويمكن الإفادة منها في فهم دوافع نشأة المجلس ومراحل تشكيله.

- دراسة محمد السعيد إدريس(2000) ،[2] بعنوان: **النظام الإقليمي للخليج العربي،** تمحورت هذه الدراسة حول النظام الإقليمي الخليجي ولكن من حيث الإمكانات بشكل جماعي دون التركيز على دولة بعينها. ويمكن الإفادة منها في فهم التفاعلات التعاونية والصراعية فيما بين دول النظام الإقليمي الخليجي.

- دراسة محمد صالح البديوي(2005) ،[3] بعنوان: **دور المملكة العربية السعودية في تحي أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1990-2004،** هدفت هذه الدراسة إلى تتبع الدور السعودي وتطوراته خلال فترة الدراسة منذ ظهور الأزمة بين الكويت والعراق وتداعياتها وتداعيات الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق والوجود العسكري الأمريكي في الخليج والجهود السعودية لمنع الحرب الأمريكية على العراق في مارس 2003 ودور السعودية في صياغة وتحديد الترتيبات الأمنية والاستقرار في منطقة الخليج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل تأثير التطورات المؤثرة على عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار الرؤية السعودية بتطوير مجالات تعاون بين دول المجلس في ضوء ما تواجهه من تحديات إقليمية وداخلية للدول الأعضاء أثرت وتؤثر على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي مما فرض على المملكة العربية السعودية بصفتها من أقوى دول الخليج ضرورة قيام بلعب دور فاعل ومؤثر في ترسيخ مجالات التعاون بين الدول الأعضاء.

---

(1)عبيد، نايف على (2002). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية ة من التعاون إلى التكامل،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، نيسان، أبريل.

(2)إدريس، محمد السعيد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، شباط.

(3)البديوي، محمد صالح (2005). **دور المملكة العربية السعودية في تحي أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1990-2004،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور محمد مصالحة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية.

الفصل الأول

نشأة وتطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس التعاون لدول الخليج العربي منظمة إقليمية عربية ظهر بهدف تعزيز مجالات التعاون بين دول الخليج العربي ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الأمنية ، ولتسليط الضوء على هذه المنظمة ، سوف يتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول: النظام الإقليمي الخليجي

تأسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م من ست دول عربية وهي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة البحرين، ويلاحظ على هذه الدول إضافة إلى اشتراكها في اللغة والدين والثقافة والحدود والقومية الواحدة، أنها تتشابه في مواردها الاقتصادية حيث تعتمد جميعاً على النفط بشكل أساسي، كما أن هذه الدول صغيرة المساحة باستثناء المملكة العربية السعودية، وتفتقر منفردة إلى القدرة على مجابهة الأخطار، كما يلاحظ على هذه الدول أن بينها مشكلات حدودية كثيرة، وهي مشكلات كانت تثور وتتفاقم بين حين وآخر، وتنذر بنزاع مسلح بين هذه الدولة وتلك من الدول الست.

مصطلح النظام الإقليمي الخليجي متداول في الأوساط الأكاديمية في الفترات التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات متعلقة بالخليج بشكل أساسي، حيث أن هذا الأمر لا يمكن استخدامه من خلال هذا المصطلح الذي يثير الغموض والحساسية في بعض الأوساط الأكاديمية والسياسية العربية، حيث أن فكرة وجود نظام إقليمي خليجي من الأساس لا يمكن تقبله إلا بالتدريج والاعتراض الحقيقي يندرج فقط على مشاركة إيران أو العراق أو كليهما. مثل هذا الإنكار والرفض يعود في أغلبه إلى أسباب ودوافع سياسية خشية أن يؤدي وجود مثل هذا النظام إلى تكريس حالة التجزئة وتعميق التفكك بين أجزاء الوطن العربي. مؤشرات اكتساب النظام الإقليمي الخليجي صفة النظام: [1]

1- الموقع الجغرافي المرتبط بإقليم الخليج العربي بتوافر أكثر من ثلاثة أعضاء.
2- التقارب الجغرافي كوحدة واحدة تمتد مع وحدات النظام الثماني من إيران إلى العراق ، السعودية، الكويت.
3- التجانس بين أعضاء النظام على المستوى الاقليمي والدولي.
4- تميز النظام (Differentiated) في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، من خلال شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح هذا إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي–الإسرائيلي)، وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية إيران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى اعتبارين: الأول نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني عدم إطلالة العراق على شواطئ الخليج.

---

[1] إدريس، محمد السعيد (2006). **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 66، ص132.

قد يكون التجانس بين إيران والدول العربية الخليجية السبع، بما فيها العراق أقل عن غيرها من هذه الدول، ويكون ذلك على مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، فالتجانس ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الإقليمي باعتباره شرطاً قد يرتبط بالخصوصية، فالتفاعل كمعيار يتم من خلاله تعريف الحدود للنظام الإقليمي الخليجي فإيران والعراق يتصدروا الدول العظمى.

يعتبر الموقع الايراني بالنسبة لدول الخليج مهماً من الناحية الاستراتيجية، من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية فالحدود التي تواجه الاتحاد السوفيتي تزداد خطورته بعد مرحلة التدخل السوفيتي السابق بشكل عسكري في أفغانستان، وبالنسبة إلى الشرق فإن إيران وقفت إلى جانب السوفييت من أقصاها إلى أدناها، وفي المنطقة الغربية لتشمل العراق وتركيا، حيث أن هذا يدل على أن من دون الخليج في الجنوب الإيراني كان يمكن لإيران أن تصبح بلداً مغلقاً دون أي معابر بحرية مثل أفغانستان[1].

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربية:

يقول أحد العلماء الأمريكيين في معرض وصفه لأهمية منطقة الخليج " لو كان العالم دائرة مسطحه وكان المرء يبحث عن مراكزها لكان هناك سبب جيد للقول إن المركز هو الخليج .. فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد وسوق العالم"[2]

هذه الكلمات المختصرة تبين مدى أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي والدول المطلة عليه، حيث إن موقع دول الخليج الست وتحكمها في طرق التجارة والمواصلات في العالم بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، كان السبب الأكبر لتوجه الدول الاستعمارية إليها خلال القرن التاسع عشر، وذلك قبل اكتشاف النفط فيه يعود الأمر الذي عكس بشكل أو بآخر الأهمية التي يمثلها على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخلال فترة الحرب الباردة ورغم الصراع والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي الدائر في مختلف مناطق العالم فإن الأهمية التي شكلها هذا الموقع دفعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الاتفاق ضمنياً على العمل من أجل الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج بصورة عامة وأمن واستقرار دول المجلس بجوار دول تسعى إلى القيام بأدوار إقليمية على مستوى منطقة الخليج مثل إيران والعراق، وقربها من بعض الدول الساعية إلى لعب أدوار إقليمية على مستوى الشرق الأوسط مثل إسرائيل وتركيا فضلاً عن الأهمية التي تمثلها بالنسبة للدول الفاعلة على المستوى الدولي ما أدى إلى تنوع واختلاف رؤى الأطراف الإقليمية والدولية لأفضل سبل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، الأمر الذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون فاتسمت الحرص على توسيع قاعدة علاقاتها الدولية والعمل على إحداث توازنات سياسية دقيقة ومعقدة فيها[3] .

---

(1) الرقبة، حمود عبد الله (2006). الخليج العربي، **صحيفة الوطن**، العدد 11062، 11، ص12.

(2) إدريس، محمد سعيد (1999). النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص 168 .

(3)بدون مؤلف، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002، (لندن : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، بدون تاريخ) ص 12 .

من جهة ثالثة فالخليج العربي ذراع من المحيط الهندي يمتد إلى اليابسة وكأنه يسعى ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط أو حتى ليقترب منه كما هو الحال في البحر الأحمر ولكنه لا ينال مبتغاه فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط بحيث يبقى منه على بعد 160 كيلو متر، فإن الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على 1200 كيلو متر، ومن هنا أوحى قرب المسافة في الحالة الأولى بشق قناة السويس بينما كان البعد في الحالة الثانية خيراً وبركة على سكان الإقليم وما وراءه، إذ أصبح بفضلها إقليم اتصال بين البحرين، الخليج المتوسط، وقام سكانه منذ القدم بالوساطة التجارية بين العالمين، عالم المحيط الهندي وما وراءه من أرض دافئة، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من أرض معتدلة وباردة، أي بين أقاليم متباينة في حاصلاتها ومنتجاتها، وهكذا أثر الخليج بامتداده هذا في سكان شرق وشمال الجزيرة العربية وحتى بلاد الشام فجعل منهم تجاراً متفتحين ومنفتحين على العالم الخارجي[1]. كانت السلع تعبر أراضي العراق وسوريا إلى البحر المتوسط، وكانت تتلقاها بالتتابع أسواق البصرة وبغداد، ثم أسواق حلب وحمص ودمشق، والعكس في التجارة الواردة من ديار الشام .

من جهة رابعة فإن ضحالة مياه الخليج وكثرة جزره والتي نشأت بفعل عوامل طبيعية متعددة، زادت من الأهمية الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية لخليج العربي حيث يكون بمقدور من يسيطر عليها أن يتحكم في جميع الممرات البحرية المتجهة من المحيط الهندي إلى الخليج العربي، أما عن المضايق فتلك أهمية أخرى حيث يوجد مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم كما يعتبر أهم معبر مائي عالمي حيث يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة[2]

بالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة في أعماق أجزاء الخليج لا تتجاوز المائة متر بل أن فيه مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها أربعين متراً وتمتد هذه المناطق المحدودة العمق في كثير من أجزائه إلى ما يتجاوز المائة كيلو متر من الساحل العربي في حين أن الأعماق الكبيرة في الخليج وبصفة عامة تحيط بساحل هضبة إيران من جانب ومضيق هرمز من جانب آخر، هذه الخصائص تمثل سلاحاً ذا حدين فهي من جانب تجعل من المستحيل على السفن ذات الحمولة الضخمة الاقتراب من الساحل العربي ولكنها من جانب آخر تجعل من الخليج في مجموعة بحيرة يستطيع من يتحكم في مدخلها أن يخلق منها منطقة صالحة لإيواء وحماية الأساطيل من أي هجوم أو صدم بحري[3]

علاوة على ذلك فإن خصوصية هذا الموقع جعلت الخليج بمثابة قلب الشرق جغرافياً، فعن طريقة وعبر نهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجله أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى أو إلى أفغانستان، وفي نهاية التسعينيات وبعد افتتاح طريق الحرير وبالربط التاريخي بين شبك خطوط السك الحديدية الإيرانية–التركمانستانية، أصبح الخليج منفذاً بحرياً إستراتيجياً لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية فعن

([1])سعودي، محمد عبد الغني (1979). الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوي الأعظم، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الخامسة، عدد 20، أكتوبر، ص 12 .

([2])د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد 114(القاهرة : مؤسسة الأهرم، أكتوبر 1993) ص 31 .

([3])إدريس، محمد سعيد، المرجع السابق، ص 72

طريق هذا الخط بات في مقدور هذه الجمهوريات الوصول بسهولة إلى إيران ومنها إلى الخليج مباشرة ومن الخليج إلى العالم[1] . وهكذا كان الموقع الجغرافي للخليج العربي عاملاً مؤثراً في رؤية الخارج لدول الخليج ورؤية الخليج لذاته وهو ما انعكس على العلاقات بين الخليج والآخر العربي أو الأجنبي كما سيتضح فيما بعد .

انطلاقاً من أهمية منطقة الخليج العربية الإستراتيجية على المستوى العالمي، فإن تلك الأهمية قائمة أيضاً بالضرورة لدى الدول العربية الأخرى، وتراعيها في علاقتها مع دول الخليج . وكذلك الأمر بالنسبة للعوامل الجغرافية والطبيعية الموجودة لدى بقية الدول العربية، فالإطار الجغرافي هذا حكم أيضاً لتوجهات دول الخليج نحو الدول العربية الأخرى، انطلاقاً من الارتباط العضوي بالمنطقة العربية جغرافياً والتأثر المباشر بكل ما يجري فيه .

غير أن العوامل الطبيعية لا تقف عند الموقع الجغرافي بالنسبة لطرفي العلاقة، فالموارد الطبيعية المتاحة تمثل بدورها منطلقاً حاكماً مهماً للعلاقات، ونشير هنا على سبيل المثال إلى نقص موارد المياه في دول الخليج، بالإضافة إلى طبيعة الأراضي الصحراوية التي انعكست في شكل فجوة غذائية كبيرة نتيجة محدودية الخيارات أمام قطاع الزراعة الخليجي، ومقابل ذلك فإن الفجوة الغذائية أيضاً قائمة في معظم الدول العربية الأخرى غير الخليجية لكن لأسباب أخرى في معظم هذه الدول أهمها نقص التمويل المطلوب لمشروعات الصناعات الغذائية كما بالنسبة لمصر وسوريا والسودان، وكذلك الخفة السكانية في بعض الدول مثل السودان على وجه الخصوص، بينما يمثل نقص مورد المياه سبباً رئيسياً لدى كل من ليبيا ونسبياً سوريا .

لا جدال في أن القوة الاقتصادية في الخليج العربي لم تبرز بشكل كاف إلا بعد ظهور النفط والذي شكل عن حق ثورة بالمعنى الشامل على كل مستويات الحياة الخليجية سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وتقف دول مجلس التعاون الخليجي متفردة بين دول كل العالم بقوتها النفطية ليس فقط الهائلة بل والمتزايدة، فقد ارتفع الاحتياطي النفطي لدول الخليج من 20 مليار برميل عام 1950 إلى 120 مليار برميل عام 1960، وإلى 250 مليار برميل عام 1970 ثم إلى 370 مليار برميل عام 1980 ثم إلى 650 مليار برميل عام 1990 وبلغ 700 مليار برميل عام 1993 . وفي مطلع التسعينات زاد إنتاج دول الخليج من النفط بمعدل مرتفع على حين انخفض إنتاج غيرها من الدول النفطية الرئيسية[2]

ويؤثر عامل النفط في السياسة الخارجية لدول المجلس من عدة نواح نشير من بينها إلى ما يلي :

أ- يعد النفط إحدى قضايا السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يخص الأسعار التي أصبحت تتدخل فيها الاعتبارات السياسية وعوامل الضغط الدبلوماسي من قبل الدول المستهلكة أكثر من اعتبارات العرض والطلب .

ب- بسبب النفط عرفت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون " دبلوماسية المعونات " سواء في علاقاتها بدول العالم الثالث أو بعض المؤسسات الدولية .

---

(1)إدريس، محمد سعيد، المرجع السابق ، ص 73 .
(2)إدريس، محمد سعيد، المرجع السابق ، ص 76 .

ج– تحرص دول التعاون في سياستها الخارجية على ضمان أمن النفط، وأمن انتقاله من حقوله إلى المستهلكين سواء عن طريق الأنابيب أو ناقلات النفط، وهذا ما وضح إيان حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران [1].

ولهذا يعتبر النفط المسؤول عن كل هذه الثورات والتوترات وعن كل هذا الاهتمام والأهمية، وهو المصدر الأول لكل الإنجازات والإخفاقات المعاصرة في منطقة الخليج لذلك لا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول الخليجية بمعزل عن العامل النفطي وخارج نطاق تأثيره ونفوذه، فدون الرجوع إلى النفط يستعصى فهم ما يجري في هذا النظام من ارتباطات وعلاقات، كما يستعصى فهم ما يجري من حوله من تحديات ومخاطر [2] فقد ارتبطت شخصية النظام الإقليمي الخليجي بالنفط الذي أدى إلى تصنيف اقتصادات دوله كمجموعة اقتصادية ذات فائض رأسمالي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية أو مجموع الدول النامية، فاقتصادات دول الخليج قائمة بذاتها تتسع وتتكمش مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية.

فالنفط يمثل ما معدله 80% من إجمالي صادرت هذه الدول و90% من عملاتها الأجنبية و 40% من ناتجها الوطني الإجمالي، وحين انتزعت الدول النفطية سلطتها وحريتها في تحديد سعر النفط الذي كانت تحدده الشركات النفطية الأجنبية الكبرى المسيطرة على الإنتاج، فيما سمى بتصحيح أسعار النفط أو ثورة النفط في أكتوبر 1973 أصبح النفط قوة فعلية كرى في أيدي الدول المنتجة وفي مقدمتها دول الخليج، وامتلكت زمام المبادرة ضمن منظمة أوبك في تحديد أسعار النفط، وبعد أن كان سعر برميل النفط الذي يتخذ أساساً للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل أكتوبر 1973 وصل في عام 1980 إلى 34 دولاراً للبرميل.

وترتب على هذه الزيادة في الأسعار ارتفاع هائل في العائدات النفطية لدول الخليج العربي وارتبط بهذا الارتفاع في العائدات مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي أثرت بقوة في اقتصاديات الدول الخليجية، ففي الفترة من عام 1961 إلى عام 1973 لم تحصل دول الخليج العربي من صادراتها النفطية على أكثر من 57,427 مليار دولار، بينما حصلت في عام 1974 وحده على 69,492 مليار دولار، وبسبب ارتفاع الأسعار الناتج من اضطراب السوق النفطية العالمية نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية بلغت عائدات دول الخليج العربي معدلاً قياسياً وصل إلى 171,411 مليار دولار .

أن اقتصاديات هذه الدول لم تشهد تنمية حقيقية على الرغم من كل عائدات النفط الضخمة التي حصلت عليها والتي بلغت حوالي 2500 مليار دولار خلال الفترة من عام 1973 إلى عام 1993، هذه الدول شهدت نمواً، ولكن دون أسس تنمية حقيقية فالقدرة الذاتية الإنتاجية للاقتصاد لم تنم وإنما الذي نما هو ما يستخرج من النفط ويصدر إلى الخارج، وازداد الشعور بالضعف الحقيقي بعد أن تراجعت قدرة هذه الدول على التحكم في الأسعار ضمن عضويتها في أوبك، ذ لم يحدث تراجع فقط في العائدات بل تضخم الشعور باهتزاز القدرات الاقتصادية نظراً لارتباط هذه القدرات بعوامل خارجية ا تخضع للإرادات الوطنية في

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت، 2002، ص 10 .

(2)عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

هذه الدول وجاءت ردود الفعل الانكماشية وبالذات في مجال الاتفاق الاجتماعي وتراكم المديونية وظهور العجز في الموازنات لتعمق من حقيقة ضعف البني الاقتصادية[1].

أن المملكة العربية السعودية كانت أول دولة خليجية، ثم تلتها الكويت التي أعلنت استقلالها عام 1961، قبل أن يتوالى إعلال الدول الأربع الأخرى تباعاً عام 1971 . وإذا كان اكتسب السعودية صفة الدولة قد تم مبكراً قبل استقلال كثير من الدول العربية الأخرى غير الخليجية . فإن إعلان بقية دول الخليج دولاً جاء في ظل استقلال في معظم الدول العربية الأخرى، وفيما يتعلق بالكويت فإن استقلالها جاء في فترة تصاعد التيار القومي وتنامي اتجاه عام مساند للتحرير والاستقلال في المنطقة خصوصاً من قبل مصر، وبالفعل حرصت مصر على تكريس وتثبيت استقلالية الكويت ثم قبولها بعضوية الجامعة العربية[2]

بعد الكويت بعشر سنوات نالت دول الخليج الأخرى استقلالها من بريطانيا بعد أن اضطرت بريطانيا إلى الوفاء بتعهدها وانسحبت من الخليج، وتعاقب قبول دول الخليج في جامعة الدول العربية.[3]

تواريخ انضمام دول الخليج المنشأة حديثاً إلى جامعة الدول العربية

الدولة	الإنشاء	الانضمام إلى الجامعة العربية
البحرين	71/8/14	71/9/11
قطر	71/9/1	71/9/11
عمّان	70/7/23	71/9/29
الإمارات	71/12/2	71/12/6

الواقع الاقتصادي لدول الخليج العربي :

سجلت دول مجلس التعاون نمواً كبيراً في الناتج المحلي في العام 2011 م قدره 28% مقارن بالعام 2010 م، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون 1,4 تريليون دولار في العام 2011 م، وذلك بفضل الأداء الجيد الذي حققه قطاع الطاقة مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وجاءت دول مجلس التعاون في المرتبة الثالثة عشرة عالمياً من حيث حجم الناتج القومي[4] .

أما على المستوى الدولي، فلقد شهد الاقتصاد العالمي تحسناً ملحوظاً في العام 2011 م، مسجلاً نمواً بالأسعار الجارية قدره 11% مقارنة بالعام 2010م، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي لدول العالم بالأسعار الجارية حوالي 69,99 ترليون دولار . وانعكس التحسن في أداء الاقتصاد العالمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي سجل نمواً قدره 9,6% في العام 2011 م مقارنة بالعام 2010 م، فلقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى العالم

(1)المصدر نفسه، ص 39 .

(2)د. أمين ساعاتي، العلاقات الحضارية والتاريخية المستمرة بين مصر والخليج العربي (القاهرة : المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية) 1993، ص 135 .

(3)المرجع السابق، ص 136 .

(4) دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، قطاع شئون المعلومات – إدارة الإحصاء، العدد الثالث، 2012، ص 11- 14.

حوالي 10 آلاف دولار، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي لدول المجلس بنسبة قدرها 21,5% في العام 2011 م مقارنة بالعام 2010 م، حيث بلغ حوالي 30 ألف دولار .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية السعودية "الأجهزة والأهداف والمرتكزات"

تقوم السياسة الخارجية السعودية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها على مختلف المستويات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية ، والتي سوف يتم تناولها من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: أجهزة صنع القرار ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها :

أولاً : أجهزة ومؤسسات صنع القرار المملكة العربية السعودية:

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأكبر والرئيسي في تسير العملية السياسية بالمملكة داخلياً وخارجياً، وداخل نطاق هذه السلطة تتفاوت صلاحيات واختصاصات كل من عناصرها ومؤسساتها، وذلك كما يلي :

الملك :

يأتي الملك على قمة النظام السياسي للمملكة العربية السعودية فهو بصفته الرئيس الأعلى للدولة ورئيس نظامها السياسي يتولى اختصاصات عديدة وهامة داخلياً وخارجياً فداخلياً يعتبر الملك رئيس مجل الوزراء حيث يقوم بتعيينهم وإعفائهم من مناصبهم، وخارجياً فله الحق في التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يعدها مجلس الوزراء وله حق المفاوضة باسم دولته مع الدول الأخرى وإعلان الحرب ضد الدول الأخرى وإرسال البعثات الدبلوماسية والموافقة على منح أية امتيازات أو استثمارات تتصل بمرافق الدولة أو أموالها ويضطلع أيضاً بمهمة التخطيط للسياسة الخارجية للدولة ووضع أهدافها العامة والإشراف على تنفيذها بواسطة وزير خارجيته، وكان الملك عبد العزيز قد احتفظ لنفسه بإدارة كل الشؤون الخارجية حيث كان مركز الثقل في صنع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية[1]

وزارة الخارجية :

تعتبر أول وزارة أسست في المملكة وكان تأسيسها عام 1930 وقد عين الملك عبد العزيز ابنه الأمير فيصل كأول وزير للخارجية وكانت وزارة الخارجية طول توليه ذلك المنصب حتى بعد أن صار ملكاً مركزاً هاماً من مراكز صنع القرار السياسي السعودي [2]

أجهزة ومؤسسات أخرى رسمية

تلعب وزارات الدفاع بوجه عام وليس في السعودية فقط دوراً فاعلاً في رسم تنفيذ السياسات الخارجية لا سيما في قضايا التسليح والأمن القومي والتخطيط للقرارات والسياسات الخارجية ذات الطابع الإستراتيجي. أيضاً هناك دور هام للاستخبارات في تغذية وزارة

([1])الزهراني، أحمد خضير سعيد، (1991)، السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفقــرة مــن 1979-1990، رسالة ماجستير، (الإسكندرية : كلية التجارة، جامعة الإسكندرية) ص 89 .

([2])الزهراني، أحمد خضير سعيد، ص 91 .

الخارجية بالتقارير والمعلومات اللازمة حيث تعمل في تنسيق كامل متصل بوزارة الخارجية . [1]

بعد تزايد أهمية النفط دخلت وزارة النفط والثروة المعدنية دائرة الأطراف المشتركة في رسم تنفيذ السياسة الخارجية السعودية خصوصاً فيما يتعلق بالسياسات النفطية ومواقف المملكة إزاء قضايا الشعير وحجم الإنتاج وغيرها من المسائل ذات الصلة .

مؤسسات غير رسمية :

تعرف المملكة نظاماً فريداً في هذا الشأن وهو ما يسمى بالمجالس المفتوحة كقنوات يستطيع بها الرأي العام السعودي المشاركة في السياسة العامة ولا سيما صنع القرار الخارجي حيث يلتقي الملك بالعلماء والفقهاء لتبادل وجهات النظر إلى جانب الاجتماعات الدورية بشيوخ القبائل وبعامة المواطنين وطلاب الجامعات وأساتذتها .

ثانياً : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية :

تمر عملية صنع السياسة الخارجية بعدة مراحل متتالية، ويتولى كل منها أحد الأجهزة المعينة أو تشترك أكثر من مؤسسة في العملية الواحدة حسب طبيعة كل حالة . [2]

- تحديد المشكلة والإعداد للقرار وتقوم بذلك وزارة الخارجية ويساعدها جهاز المخابرات العامة وبعض الوزارات الأخرى المعينة وفقاً لطبيعة القرار ومجاله .
- الاختيار بين البدائل واتخاذ القرار (مجلس الوزراء / الملك ولي العهد) .
- تنفيذ القرار والمتابعة وما قد يستجد من عمليات التغذية المرتدة (الخارجية وأجهزتها).

وبصفة عامة يتم رسم تنفيذ السياسة الخارجية السعودية على أكثر من مستوى: [3]

- **المستوى الأول** : يشمل الملك وولي عهده والنائب لرئيس مجلس الوزراء حيث يتم وضع الخطط العامة والإطار النهائي لسياسة المملكة .
- **المستوى الثاني** : ويختص به مجلس الوزراء حيث تتم مناقشة ودراسة سياسة ومواقف المملكة الخارجية .
- **المستوى الثالث** : ويتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية وتتولاها بشكل أساسي وزارة الخارجية .

تتم صياغة القرار السعودي عبر سلسة من الخطوات والقنوات والمراحل، ولاسيما في مجال السياسة الخارجية للمملكة،فالملك كصانع قرار هو أعلى سلطة في عملية اتخاذ القـرار في المملكة، وهناك سلطة المؤسسة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء كأداة صـانعة للقـرار السعودي،وفي إطار هذه السلطة ومن خلال منظورها العام تقوم وزارة الخارجية بدور أساسي في بلورة السياسة الخارجية وتحديد ملامح القضايا ، وتوضيح المواقف أمام متخـذ القـرار،

---

(1) المصدر نفسه، ص 95

(2) الزهراني، أحمد خضير سعيد، ص 95 .

(3) سامح محمد راشد، العلاقات الخليجية – العربية 1970– 2000(الأطر والاتجاهـات)، مركـز الخلـيج للأبحاث، ص 22–26 .

وذلك بحكم صلاتها المباشرة بالأحداث والتطورات. وكذلك من خلال شبكة علاقاتها الثنائية وحركتها الواسعة في الخارج، ونشاط المملكة الواسع على كل المستويات.

وتسهم وزارت وقطاعات أخرى في هيكل السلطة التنفيذية وفي بناء هذه السياسات وتشخيصها وتوفير الأسس الكافية(للملك) لاتخاذ قرار منسجم مع أهداف الدولة وثوابتها، إن الشؤون الخارجية عادة تمثل الموضع الرئيسي من خلال مناقشة المجلس لها. وانطلاقاً من ذلك نجد أن المناقشة في بعض الأحيان تتناول موضوع السياسية الخارجية حيث أن رئيس مجلس الوزراء(الملك) يعطى رأيه في هذه الأمور للمجلس من أجل إعطاء قوة للسياسة الخارجية السعودية وموقفها من القضايا المطروحة، ونظراً للأوضاع الإقليمية وما يجابهها من مشكلات صعبة وكذلك الأوضاع الدولية وما يصاحبها من توتر في العلاقات الدولية فإننا نلاحظ في بعض الأحيان ضرورة اتخاذ قرار سياسي حاسم من قبل الملك رئيس مجلس الوزراء، ويطلق على مثل هذا القرار السياسي وقت الأزمات (إدارة الأزمات) حيث يقدم مجلس الوزراء المشورة للملك حول صياغة السياسة العامة ومن ثم يتخذ الملك قراره الملائم بما يخدم المصلحة الوطنية ومصالح الدول الأخرى، ويحقق العدل والاستقرار في العالم، وللملك مستشاروه الخاصون، الذين يكلفهم بدراسة بعض القضايا واستخلاص الآراء والمواقف الملائمة بعد دراستها في إطار استراتيجي، كما أنه يستعين بجميع الأجهزة المعنية بتوفير المعلومات الضرورية وتحديد البدائل ، وطرح الاحتمالات واستقراء الإحداث والتطورات.

ويقوم الملك بتحليل ومقارنة واستخلاص الموقف المناسب واتخاذ قراره على أسس ومرتكزات المصلحة الوطنية، وقد تميز القرار السعودي بالرؤية الواضحة، والعمق والشمول في معالجة القضايا، وبناء المواقف، معتمداً على سياسة هادئة في التعامل مع الأحداث وعدم الاستجابة لها بردود فعل سريعة وغير مدروسة، حيث أسهمت سياسة (التروي) في اتخاذ قرارات صائبة،لم تترك أي آثار سلبية على المملكة وشعبها طوال تاريخها، وهي وإن استغرقت بعض الوقت إلا أنها تصدر عن حكمة، واستيعاب كامل للظروف والتطورات واستعراض دقيق للأبعاد والخلفيات والاعتبارات المنظورة وغير المنظورة، [1] .

وتسهم اتصالات الملك، ومشاوراته مع القادة والزعماء وتراسله المستمر مع المعنيين منهم بالأحداث والتطورات – عبر ممثلين شخصيين – في بلورة السياسة الخارجية وتحديد المواقف بصورة أكثر دقة وشمولاً، ذلك أن ديناميكية السياسة الخارجية السعودية تعكس درجة من النشاط والمتابعة وسرعة المواكبة توفيراً للمعلومات الضرورية المتصلة بتلك التطورات، كما تعد مجالس الملك المفتوحة، وتبادل الآراء مع المواطنين والتعرف على ردود الفعل من بين الأدوات المستخدمة في صنع القرار السعودي، ويعمل الملك– من حين لآخر– على إثارة موضوعات وقضايا هامة، كما يرد على أسئلة رجال الإعلام الموجة إليه من خلال لقاءاته الأسبوعية المتكررة بالمواطنين حول كثير من القضايا والأحداث والتطورات الآنية، ويستمع باهتمام شديد إلى ما يبديه المواطنون من آراء وتعليقات تدعم وتعزز القرار الوطني السعودي وتعطيه زخماً عريضاً بحكم مشاركة عناصر تمثل كل الهيئات والمؤسسات في هذه اللقاءات .

وفي كل الأحوال فإن القرار السعودي، سواء بدوافعه الوطنية الذاتية، أم بمؤثراته الخارجية ، أم بدواعيه المستقبلية لا ينشأ من فراغ، ولا يقوم دون أساس، ذلك أن المملكة العربية السعودية تتفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزاماتها بالعضوية في الأمم المتحدة وبالمواثيق والأعراف الدولية التي تحدد السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة، ويتحدد

([1]) أنظر الرابط الالكتروني: موقع وزارة الخارجية2012 .www.mofa.gov.sa

سلوك المملكة وسياستها في هذا المجال من خلال علاقاتها بغيرها من الدول، وخاصة الكبرى منها، وطبيعة تحالفاتها الدولية والسياسية التي تنتهجها تجاه الصراع الدولي، ومساهمة الدول في تحقيق الأمن الدولي ومشاركتها في المؤتمرات الدولية والقيود التي يفرضها عليها نظام الأمن الجماعي التي ارتضته الدولة في إطار المجتمع الدولي، حيث التزمت المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وضد التدخل في الشؤون الداخلية للغير وتنمية العلاقات السلمية وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين(1).

إن القرار السعودي في مجال السياسة الخارجية يمتاز بعدة خصائص في مقدمتها: الموضوعية وإعطاء الفرصة للطرف الآخر لكي يتخذ مواقف أكثر إيجابية، والاعتدال في الموقف، والتوفيق بين الخصوم، والتوازن في الآراء، وإعطاء الحلول والبدائل والتصورات المناسبة في ظل توفر حسن النية والرغبة في تجنب الصراع وتفاقم الأوضاع وتدهورها، واسترداد الثقة والتعاون بين الخصوم، ابتداءً من العام 1992م نشا في المملكة العربية السعودية المستوى الرابع لآلية صنع القرار في السياسة الخارجية، ونعني مجلس الشورى الذي يختار الملك أعضاءه، (2) ويساهم مجلس الشورى في أبداء الرأي والمشورة في صياغة السياسة الخارجية والنظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية، تعبيراً عن مشاركة كافة أدوات الحكم وأجهزة الدولة وسلطاتها في صنع القرار السعودي الفاعل(3).

ومن ناحيتها تقدم كل وزارة – بما في ذلك وزارة الخارجية– تقريراً سنوياً عن نشاطها أمام أعضاء مجلس الشورى فيناقشونه. وترفع القرارات التي يتخذها المجلس في المسائل التي يبحثها إلى الملك – بصفته رئيساً لمجلس الوزراء– وهو يحيلها –بدوره– إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، ويصادق الملك على تلك القرارات، إذا اتفق رأي المجلسين الرئيسيين في السلطة حولها، وإذا اختلف رأي المجلسين فإن الملك يقر ما يراه صالحاً ومقبولاً، وفي كل الأحوال تنشر الأنظمة والاتفاقيات، والمعاهدات الدولية والامتيازات، ويجري تعديلها بمراسيم ملكية بعد بحثها في مجلس الشورى، بعبارة أخرى فإن مجلس الشورى – في إطار الصلاحيات المخولة له قانوناً– يشكل اللجان المختصة التي يعود لها حق الأولوية في ترتيب بحث القضايا المطروحة على بساط بحث المجلس(4).

وجميع أعضاء لجنة السياسة الخارجية من حملة الدكتوراه، باختصاصات متنوعة. ستة منهم خبراء في العلاقات الدولية، وواحد في الإدارة التجارية، وواحد في الدراسات الإسلامية واللغة العربية، وواحد في التاريخ المعاصر، وواحد في التخطيط والإنماء، وواحد في علم التربية، وقد نال سبعة منهم درجة الدكتوراه في الجامعات الأميركية، وأربعة في الجامعات البريطانية.

ولا يقتصر الأمر في هذه الحال على المسائل السياسية الجارية المرتبطة مثلاً، ببحث الاتفاقيات السعودية الثنائية، بل يشكل أيضاً قضايا ذات طبيعة إستراتيجية، بما فيها مواجهة التشدد والتطرف على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويعني ذلك في إطار السياسة الخارجية للدولة أن كلا الطرفين يسعيان إلى دفع طموحات الدولة لتحقيق آمال الأمة العربية، والإسلامية في بلوغ التضامن، وتوحيد الكلمة، ولتعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة، ولا

(1) البرابط الالتكتروني: وزارة الخارجية، www.mofa.gov.sa
(2) نظام القضاء عند بن باز، (2000). النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، ص 264.
(3) المادة (55) من النظام الأساسي.
(4) المادة (63) من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية.

يقتصر الأمر على تثبيت الاتجاهات الرئيسية دستورياً للسياسة الخارجية السعودية التي يلعب العلماء في إطارها بالطبع دوراً كبيراً، بل يشمل كذلك مبادئ تلك السياسة[1]، وفي لقاء ولـــي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز بالمثقفين في 22 يناير 2003م طرحت مسألة لزوم دفع الإصلاحات. وتقدم المثقفين إلى سموه بالوثيقة الوطنية للإصلاح "رؤية اســـتراتيجية للـــوطن ومستقبله" التي تضمنت مقترحات لتوسيع مشاركة جميع أطياف المجتمع السعودي في عملية صنع القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي.

ويخلص الباحث أن عملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية قد جـــاءت لإدراك صانع القرار السياسي السعودية أهمية توسيع قاعدة المشاركة لمختلف شرائح المجتمع السعودية في القرار السياسي، وتوسيع مشاركة مجلس الشورى السعودي في عمليات اتخـــاذ القرار كإطار عمل في اتخاذ قراراتها الخارجية، وبما يساعد على زيادة فاعلية عملية اتخـــاذ القرار السياسي للمملكة العربية السعودية في ضوء التطورات في السياسة الخارجية للمملكة.

ويرى الباحث هنا أن عملية الإصلاح السياسي في المملكة قد شملت جوانب كثيرة في المملكة أهمها السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وآليات صنع القرار، وقد بدأت سياسة الإصلاح في المملكة تأخذ أبعاد مؤتمرات الحوار الوطني السعودي وتوجهات الملك عبد الله نحو توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي مما ساعد على توسيع قاعدة المشاركة وتعميقها.

([1]) تميم، المرجع السابق، ص ص 432-433.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أثرت معطيات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الاقتصادية والدينية والأمنية والجغرافية والتاريخية على ملامح السياسة الخارجية للمملكة في أبعادها الخليجية والعربية والإقليمية والتي كانت ولا زالت تشكل أهمية خاصة في السياسة الخارجية للمملكة وهي تركز على منطقة الخليج العربي أولاً والمنطقة العربية ثانياً والإسلامية ثالثاً. تعتبر الدائرة الخليجية من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب فرض الموقع الجغرافي والبعد التاريخي، أن المملكة تعتبر نفسها مرجعية سياسية في التعاون وحل الخلافات داخل حدود مجلس التعاون الخليجي [1].

وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفق قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981م، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية- الاقتصادية-الاجتماعية-العلمية-الثقافية...الخ)، وكانت السعودية فاعل رئيسي في تطوير صيغ التعاون داخل المجلس.

ترتكز السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية على أسس ومبادئ من أهمها: [1]

1- أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة ومن حقها الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة، وتكفلها مبادئ القانون الدولي العام، وذلك في مواجهة أية تهديدات خارجية كانت أم داخلية، وخصوصاً في ظل تزايد التهديدات الإقليمية والدولية التي تواجهها منطقة الخليج العربي.
2- رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداءً على البقية، وهذا ما أكدته المبادئ التي قام عليها مجلس التعاون الخليجي.
3- تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال سعي المملكة لحل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء وبما يساعد على ترسيخ قواعد العمل المشترك بين الدول الأعضاء.
4- تنسيق وتوحيد السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وقد برز هذا التنسيق والتعاون جلياً في الأزمات

---

[1] الزياتي، أمل، (1983). علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج، مجلة دراسات الخليج العربي، العدد 33، ص185-186.

[1] كوساتش، غريغوري، وميلكوميان، يلينا، (2005). تطور السياسة الخارجية السعودية، من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، راجعه وعلق عليه ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، السعودية، ص21.

التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية- الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.

5- العمل الدءوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار.

6- الحرص الشديد على أهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة مع إيلاء عناية خاصة للتنسيق حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لهذه الدول.

وهذا يعكس أهمية العمق الإستراتيجي للدائرة الخليجية في السياسية الخارجية السعودية ومدى الاهتمام بالدائرة الخليجية في عملية تنمية التعاون مع الدول الخليجية للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، ويبرز أهمية الخليج في السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية في عقد الأربعينيات من القرن الماضي.

يقوم النظام السياسي للمملكة العربية السعودية على التعاون بين السلطات الثلاث في الدولة القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، وترتبط هذه السلطات الثلاث رسمياً بالأسرة المالكة، والعلماء وطائفة واسعة من مختلف الجماعات التي تساهم في عمل مجلس الشورى. وهي تشكل في آخر المطاف ثلاثة مستويات لعملية صنع القرار في السياسية الخارجية السعودية[1]، إلا أن الإعلان الرسمي في النظام الأساسي بأن السلطة القضائية هي الأولى، نظراً لإعتبار الكتاب والسنة دستوراً للبلاد والملك، وهومرجع الأعلى بالنسبة لكل عنصر من عناصر النظام السياسي القائم، وهو أمر تؤكده مبايعة الملك على كتاب الله، وسنة رسوله[2]، إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بصفته ملكاً للسعودية هو الحلقة الرئيسية في النظام السياسي، وهو بحكم كونه رئيساً لمجلس الوزراء يمثل أيضاً العنصر الأساسي في آلية صنع القرار الحكومي على صعيد السياسية الداخلية والخارجية، وتتم آلية صنع القرار وفق آليات محددة وعلى مستويات مختلفة، أن المستوى الأولى يختص به الملك، وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار النهائي لسياسة المملكة تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى أعضاء مجلس الوزراء – ومنهم وزير الخارجية- توجيهات الملك الذي يمثل القيادة العليا للبلاد، ثم ولي العهد، الذي يختاره الملك وينحيه بمرسوم ملكي، وتدور صلاحياته حول أمور ولاية العهد، وأداء المهمات التي يوكلها إليه الملك على صعيد المستوى الأول لصنع القرار في السياسة الخارجية[3].

ومن هنا نلاحظ أن المملكة أولت منطقة الخليج أهمية خاصة لاعتبارات عدة : دينية، وتاريخية ، وثقافية ، واجتماعية ، فقد عمل الملك عبدالعزيز على خلق علاقات متينة ترعى المصالح المشتركة ، وتدخل الطمأنينة والاستقرار في المنطقة ، ومن أجل ذلك وقع العديد من الاتفاقات الثنائية المختلفة (أمنية ــ اقتصادية ــ صداقة) ، بلغت حوالي (22) اتفاقية ومعاهدة ، وقد جاءت لتؤكد على التعاون الوثيق والصداقة الثابتة ، والمحافظة على العلاقات بينها ، ومنع ما يعكر ذلك ، وهذا ما أثبتته الأحداث المتعاقبة على المنطقة.

---

(1) المادة (44)، من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية.

(2) المادة (45)، من النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية.

(3) نوفل، عادل، (1992). صنع القرار السياسي في المملكة، مجلس الوزراء، الوزارات، مجلس الشورى- السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ص 409-410.

وقد استمرت المملكة في تعزيز علاقتها مع دول الخليج وقد عمل الملك سعود بجد لتطوير تلك العلاقات ، وأثبت ذلك مواقف المملكة في المحافل الدولية والإقليمية تجاه ما يضر بالمصالح الخليجية وشعوبها ومن ذلك أحداث الكويت منذ عام 1991م.

واستمر النهج السعودي على المستوى الخليجي خلال حقبة الملك فيصل رغم المتغيرات الدولية المتلاحقة ، وإن كانت تفرض إعادة النظر في التطوير والتحديث لسياسات الدول إلا أن التحديث السعودي لا يمس الجوهر ، وقد أكد الملك فيصل في أكثر من مناسبة أن من أولويات السياسة الخارجية السعودية تصفية جميع الخلافات ولو تسبب ذلك في تقديم بعض التضحيات[1].

وقد ارتكزت السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية في تلك الفترة على أربعة محاور:

1. تصفية الخلافات حول مشاكل الحدود.
2. التنسيق والتعاون الاقتصادي بما يحقق رفاهية المنطقة.
3. التنسيق في السياسة الخارجية في مجال النفط.
4. إيجاد صيغ مقبولة لاتفاقات أمنية تخدم استقرار الأنظمة السياسية لدول الخليج ، واستقرار شعوبها.

وعندما ازدادت أهمية المنطقة في الميزان العالمي عمل الملك خالد على زيادة التواصل والتعاون الخليجي إلى مستويات متقدمة ، والانتهاء من معظم المشاكل الحدودية بين المملكة ودول الخليج ، ومن أجل ذلك قام الملك خالد بجولة في دول الخليج العربي لوضع أساس قوي وثابت في السياسة الخليجية لتأكيد وحدة الآمال ، والمصير المشترك . ونشأ بناء على ذلك فكرة التعاون الأمني الخليجي ، وكان هذا التعاون حافزاً للمملكة للعمل بجدية أكبر لقيادة دول الخليج لزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها في كافة المجالات التي تهم مصالح دول الخليج العربي، وتوجت الجهود السعودية المتواصلة بقيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981م. ولم يتوقف دور المملكة عند إنشاء المجلس بل استمرت في دعم المجلس على كافة المستويات بغية تطويره وتوثيق تماسكه لتحقيق الهدف المنشود من إنشائه، وتجلى ذلك في عهد الملك فهد حيث ازداد عمق التعاون الأمني والدفاعي، وتعزيز مسألة الأمن وصيانة استقرار المنطقة[2].

وبرزت السياسة الخارجية السعودية في إطار مجلس التعاون طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ، وقادت حملة دبلوماسية وأمنية واسعة للتصدي لأي انتشار للحرب باتجاه دول الخليج العربي ، كما كان للسياسة الخارجية السعودية دورها الفاعل في مواجهة الاحتلال العراقي للكويت والسنوات التي أعقبت إخراج العراق من الكويت ، وأثبتت السياسة الخارجية السعودية أنها لا تقبل أي مساومة في أي جزء من ثوابتها تجاه دول الخليج العربي في إطار المجلس ومواثيقه واتفاقاته .

([1])صالح الراجعي، العلاقات السعودية الخليجية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام 1999.
([2]) صالح الراجعي، المرجع السابق.

الفصل الثالث

إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد دخلت منظمة الخليج العربي مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر في الخامس والعشرين من مايو 1981 حين قرر قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت إقامة مجلس للتعاون يؤطر العلاقات الوثيقة والروابط الاجتماعية والتاريخية بين دولهم وشعوبهم بما يؤمن الاستقرار للمنطقة والازدهار لشعوبها ويعد مجلس التعاون منظمة إقليمية إستناداً إلى معايير ميثاق الأمم المتحدة من حيث خضوعه لمبادئها وقدرته على حفظ السلم في منطقته.

لقد جاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي أكدت على العلاقات الخاصة التي تربط بين الدول الست والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف.

إن تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب دول مجلس التعاون في مختلف المجالات هو أحد الأهداف العامة التي أكد عليها النظام الأساسي للمجلس مما يدعو إلى ضرورة البحث خلال المرحلة القادمة عن قنوات ومجالات جديدة لتعزيز شبكة المصالح والعلاقات على المستوى الشعبي.

وتحظى دول مجلس التعاون بمكانة متميزة مستمدة من سجل مشرف في الالتزام بالمواثيق العربية وتسخير جميع الإمكانات للدفاع عن القضايا العربية ودعم جهود التنمية في العالم العربي كما أنها تتمتع بقدرة على المساهمة بفاعلية في وضع قواعد سليمة للتعامل والتعاون العربي إضافة إلى التأكيد على الالتزام بوحدة الأراضي والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة وعدم جواز إكتساب الأراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية.

أما على المستوى الدولي فإن المجلس قد فرض نفسه سياسياً واقتصادياً كتجمع فاعل لما تتمتع به دوله الأعضاء من وزن سياسي وأهمية إستراتيجية وثقل إقتصادي ولما لها من رصيد من الاعتدال السياسي والمسؤولية الاقتصادية في محيط من عدم الاستقرار والتطرف العقائدي والارتباط الاقتصادي كما أصبح المجلس يشكل قوة تفاوضية، وقد دخلت دولة كمجموعة في محادثات اقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان ومفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يرتبط بالمجلس باتفاقية إطارية تم التوصل إليها في يونيو 1988.

أن منطقة الخليج العربي تمثل موقعا إستراتيجيا مصيريا بالنسبة للمملكة نظرا لارتباط تلك المنطقة والتصاقها بشتى مقومات حياتها ووجودها ومصيرها. ولذا فقد سعت المملكة إلى توثيق مجالات التعاون مع دول الخليج العربية لمواجهة شتى الأخطار الإقليمية والدولية المشتركة كما حاولت المملكة دوما دعم الاستقرار بالمنطقة .وتدعيما لهذا الاستقرار عملت المملكة من خلال العلاقات الأخوية على تسوية الحدود مع الإمارات العربية المتحدة حول واحة البريمي عام 1984م.

في الوقت نفسه عملت المملكة على تدعيم التعاون الأمني مع الدول الخليجية وسائر الدول العربية وذلك بإبرام اتفاقيات تعاون في مجال الأمن مع دول الخليج، وبإقرار إستراتيجية أمنية

خليجية في القمة الثامنة لدول الخليج العربية في 26 ديسمبر 1987 م، وكذلك التعاون مع سائر الدول العربية في مجال الأمن من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعمل المملكة على دعم استقرار المنطقة، وتحقيق التضامن بين أقطار مجلس التعاون الخليجي حيث سعت إلى تسوية مسائل الحدود بين سائر الدول الخليجية بعضها البعض، فقد توسطت في مسألة جزر حوار بين قطر والبحرين، وخصص المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي معظم أعمال دورته الثالثة في مارس 1982م في الرياض لمناقشة هذا الموضوع وتمت الموافقة على طلب المملكة باستئناف مساعيها الحميدة لإنهاء هذه المسألة. ومن أهم أبعاد الدور الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية ما يلي:

البعد الأمني في منطقة الخليج العربي

اتسم التعاون العسكري والأمني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية حيث تطور التعاون بشكل نوعي وكمي منذ بدء تشكيل المجلس وحتى اليوم، وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس ووضع أطر ومبادئ التعاون العسكري والأمني المشترك، وتوحيد التخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة[1].

وكانت أهم الإنجازات في الجانب العسكري في تلك المرحلة هي إنشاء قوة درع الجزيرة وتنفيذ تمارين درع الجزيرة، ومن ثم انتقل التعاون إلى مرحلة الدفاع المشترك وذلك من خلال توقيع الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، وذلك انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لدول المجلس، معتمدة في ذلك على الله ثم على الإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهها [2].

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجديدة لها، ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق، ومرورا بإيران النووية، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قيادتها الحالية، وانتهاءً بمخاطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد استحوذت تلك القضية مؤخراً على اهتمام دولي اتضح في أمرين:

أولهما: المؤتمر الثالث للأمن الإقليمي (حوار المنامة) الذي استضافته البحرين خلال يومي 8 و9 ديسمبر 2006 بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، والذي شهد للمرة الأولى مشاركة إيرانية بما يعني أن كافة الأطراف المعنية تدارست طبيعة التعاون الأمني المقترح. وقد اتفق المشاركون على أن منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية بالغة الخطورة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمشاركة كافة الأطراف المعنية.

---

(1)السويداني، صابر محمد (2007). **الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل**، آراء حول الخليج، العدد42، ص27.

(2)صالح، نبيل علي (2004). الإعلام الخليجي مهام ومسؤوليات، الإمارات: **آراء حول الخليج**، ع3، ص37.

وثانيهما: مؤتمر الناتو والخليج الذي انعقد بدولة الكويت يومي 12 و13 من نفس الشهر، وقد تناول المؤتمر قضيتين رئيسيتين، الأولى: مبادرة إسطنبول للتعاون، والثانية: القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد وقعت الكويت على اتفاقية مع الناتو لتبادل المعلومات الأمنية، وكانت أهم مجالات التعاون هي الحدود البرية والبحرية، ومقاومة الإرهاب، وإدارة الأزمات[1].

ووسط هذا الاهتمام الإقليمي والدولي، والذي يعكس رؤى وتصورات عديدة لتحقيق الأمن الخليجي، يلاحظ أن أحد أطراف المنظومة الإقليمية وهو دول مجلس التعاون الخليجي لها مفهومها الخاص لضمان هذا الأمن، وهو العامل الخارجي الذي اعتمدت عليه منذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 وحتى الآن.

ومن جانب آخر، تدرك دول الخليج العربية أن إيران التي لا تزال تحتل الجزر الإماراتية الثلاث تمثل خطراً على أمن الخليج في ظل تباين الرؤى بين الجانبين حول مفهوم هذا الأمن وآليات تطبيقه. ولا تكمن تهديدات إيران في برنامجها النووي وما يحويه من صراع مع الغرب فقط، وإنما لأن الخليج هو "موضع نفوذ إيران الطبيعي" في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم لن تتراجع عن سياستها الراهنة، لذا في ظل غياب العراق تحتاج الدول الصغرى لموازن خارجي في علاقتها مع إيران القوية بعدد سكانها وحجمها الجغرافي، فضلا عن برامج التسلح التقليدية الإيرانية التي شهدت اهتماما متزايدا منذ عام 1989 وحتى الآن، وأهمها: الصواريخ الموجهة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، ووجود مفاعلات نووية بالقرب من العديد من مدن تلك الدول، بما ينذر بإمكانية تكرار سيناريو "تشيرنوبل"، وهو ما قد يؤدي إلى إمكانية توقف ضخ النفط، واحتمال حدوث أزمات بيئية [2].

وإذا كانت المحددات السابقة تنطلق من طبيعة العامل الإقليمي والدولي، فإن هناك محددات ذاتية أبرزها أن الدول الخليجية لها مصلحة أكيدة في حماية الموارد النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، والتي تبحث دوما عن بيئة آمنة، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب العالمي على النفط بنسبة 50% من الحجم الحالي البالغ 82 مليون برميل يوميا ليصل إلى 121 مليون برميل يوميا في عام 2030. كما تدرك دول مجلس التعاون الخليجي طبيعة الخلل البنيوي مع أطراف المنظومة الإقليمية حيث يبلغ إجمالي عدد سكان تلك الدول 35.869.447 منهم 9.285.910 من غير المواطنين، بينما يبلغ عدد سكان إيران 68 مليون نسمة. وهو الأمر الذي يحد من إمكانية بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن أمن منطقة الخليج، ففي الوقت الذي تبلغ فيه قوات الدول الست 400 ألف مقاتل، نجد أن إيران لديها 800 ألف مقاتل. وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005، فإن جهودها لا تزال غير مكتملة حيث إن المادة 6 من نظام الدفاع المشترك لدول المجلس تعطي الحق لكل دولة في بناء قدراتها حسب حاجتها [3].

أن منطقة الخليج مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلا بالنظر إلى عاملين، **أولهما:** التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليمية وصعوبة إيجاد صيغ مشتركة للتعاون بالرغم من

---

(1) عشقي، أنو ربن ماجد (2006). أمن الخليج وسبل تحقيقه، **الإمارات: آراء حول الخليج**، ع30، ص7.
(2) صالح، نبيل علي ، مرجع سابق.
(3) السويداني، صابر محمد ، مرجع سابق.

نجاح تلك الصيغ في تجارب مماثلة ومنها أوروبا ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية، **وثانيهما:** تكرس الخلل في التوازن الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما رتبته من تداعيات ليس أقلها دخول الدول الخليجية في مواجهة جديدة مع الإرهاب.وفي ظل هذه التحديات فإن التصور الخليجي للأمن ينهض على دعامتين أساسيتين، الأولى: استمرارية البعد الدولي والثاني إمكانية مشاركة أطراف أخرى لها مصالح إستراتيجية في المنطقة.

اتفاقية الدفاع المشترك :

في يوم الأحد 31 ديسمبر 2000م وقع قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجاءت الاتفاقية تتويجاً لسنوات من التعاون العسكري وبلورة لأطره ومنطلقاته وأهدافه، وتأكيداً على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أياً منها، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه، ثم وضع الأنظمة الخاصة بكل منهما وآلية عمله [1].

قوات درع الجزيرة :

كان أحد أهم الأهداف التي وضعها قادة دول مجلس التعاون للتنفيذ في مجالات التعاون العسكري هي تشكيل قوة دفاعية مشتركة ،حيث قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في مملكة البحرين بتاريخ 1982/11/19م الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة وعلى مهمتها كما حددها وزراء الدفاع في اجتماعهم الثاني، وتم تكامل تواجدالقوة في مقرها بمدينة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية في 1985/10/15م. وقد بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام 1990م وعلى ضوء ذلك تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها[2].

المشاريع العسكرية المشتركة :

أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط بتاريخ 1995/12/4م الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما والذي يهدف إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً،حيث بدأت المنظومة بالعمل الرسمي في نهاية شهر ديسمبر 2001م وجارٍ حالياً تطوير تلك المنظومة وفقاً لأحدث التطورات في مجال التقنية والأنظمة العالمية[3].

الاتصالات المؤمنة :

يهدف مشروع منظومة الاتصالات المؤمنة إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة، وذلك من خلال إقامة خط (كيبل) ألياف بصرية، ولقد بدأ تشغيل المنظومة رسمياً بتاريخ 2006/6/28.

---

(1)عرفة، خديجة ، مرجع سابق.
(2)عشقي، أنو رين ماجد ، مرجع سابق.
(3)صالح، نبيل علي ، مرجع سابق.

توحيد الأسس والمفاهيم :

حظي هذا الجانب باهتمام كبير ومبكر منذ بدء التعاون العسكري بهدف زيادة التكاتف، وتسهيل تبادل الدعم والمساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس، وقد شمل ذلك جانبين رئيسيين هما [(1)]:

1- **التمارين المشاركة** – نظراً لأهمية تجانس العمل وتوحيد الأسس والمبادئ، فقد بدأت الدول بتخطيط وتنفيذ تمارين ثنائية وثلاثية للقوات البحرية والجوية، ولقد ارتقى بعد ذلك مستوى التمارين حتى وصل إلى تنفيذ تمارين سنوية مشتركة للقوات الجوية والبحرية، بالإضافة إلى تنفيذ تمرين مشترك لقوات درع الجزيرة مع القوات المسلحة في كل دول المجلس بالتناوب كل سنتين .

2- الكراسات والمناهج العسكرية – حيث تم إعداد وطباعة أكثر من (130) كراساً عسكرياً بالإضافة إلى توحيد أكثر من (100) منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمعاهد ومدارس ومراكز التدريب العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

مجالات التعاون العسكري الأخرى :

وقد شمل التعاون العسكري مجلات أخرى عديدة من أبرزها (الاستخبارات والأمن العسكري – المساحة العسكرية – الخدمات الطبية – منظومة السلاح – الاتصالات – القوات الجوية – القوات البحرية – الأمن البيئي – الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة – الحرب الإلكترونية – الدفاع ضد الصواريخ البالستية)[(2)].

المجال الأمني :

تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الأمني، ما يستحقه من أهمية بالغة، وذلك إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا باستتباب الأمن والاستقرار، وتنفيذاً للتوجيهات الصادرة من قادة دول المجلس لوزراء الداخلية بعقد اجتماعات ولقاءات فيما بينهم للتباحث وتدارس متطلبات وآليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس عقد الاجتماع الأول لوزراء الداخلية بدول المجلس، في الرياض يومي 23 و24 فبراير 1982م، واضعا بداية لانطلاقة التنسيق والتعاون الأمني، حيث تشكلت العديد من اللجان الأمنية المتخصصة في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الأمني، وحدد الاجتماع الأول منطلقات ومبادئ وأهداف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون في الاتفاق على توقيع اتفاقية أمنية بين الدول الأعضاء .

وقد أكد البيان الصادرعن الاجتماع على وحدة وترابط أمن دول مجلس التعاون، ومبدأ الأمن الجماعي، وقال البيان "إن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ وأن أي اعتداء على أيةدولة مسئولية جماعية يقع عبؤها على جميع الدول الأعضاء". وأضاف البيان "أن التدخل من قبل أية جهة كانت في الشئون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء هو تدخل في الشئون الداخلية لجميع دول المجلس". وقد تواصلت اجتماعات وزراء الداخلية، بشكل دوري (سنوي)، صدرعنها قرارات تهدف لتعزيز العمل الأمني المشترك، ووضع وتفعيل السياسات الأمنية

---

(1) السويداني، صابر محمد ، مرجع سابق.
(2) السويداني، صابر محمد ، مرجع سابق.

التي تُعنى بالتصدي لكافة أنواع المخاطر والتحديات، ومكافحة الظواهر الإجرامية، وتحصين دول المجلس من إفرازات وانعكاسات تلك المخاطر[1].

أما المجال الأمني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فشهد تنسيقاً وتعاوناً وخطى خطوات كبيرة وحقق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وما يمس حياة مواطني دول المجلس بوجه خاص، وبما ينسجم، في الوقت ذاته، مع متطلبات جوانب العمل المشترك الأخرى، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية[2].

وفيما يلي استعراض لأهم الإنجازات والخطوات التي تحققت في مجال التعاون الأمني بين دول المجلس[3] :

الإستراتيجية الأمنية الشاملة :

أقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة، لدول مجلس التعاون، في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، الذي عقد في مسقط بتاريخ 15فبراير 1987م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة (الرياض) في نفس العام، وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل .

وتعزيزاً للتنسيق والتعاون في المجال الأمني، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية بالدول الأعضاء، ولمواكبة التطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وجّه وزراء الداخلية في لقائهم التشاوري الثامن بمراجعة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة.

وتهدف الإستراتيجية الأمنية الشاملة، في شكلها الجديد، لتحقيق أهداف هامة ومحددة منها، توطيد الأمن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث، والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتفاعل معها، وتنظيم العمالة الوافدة مع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس[4].

الاتفاقية الامنية

الاتفاقية الامنية لدول مجلس التعاون هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الامني بين دول المجلس وهي الزامية لمن وقع عليها وصادق عليها وفق نصوص موادها وقد وقع عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض كما بارك المجلس الاعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين /ديسمبر

---

(1)عرفة، خديجة ، مرجع سابق.
(2)عشقي، أنو ربن ماجد ، مرجع سابق.
(3)صالح، نبيل علي ، مرجع سابق.
(4)السويداني، صابر محمد ، مرجع سابق.

1994م/ هذه الخطوة داعياً بقية الدول الاعضاء الى التوقيع على الاتفاقية في أقـرب وقـت ممكن.

اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب انطلاقاً من القناعة التامـة بـضرورة وأهمية التصدي لظاهرة الارهاب من خلال الجهود الاقليمية والدولية أقـرت دول مجلـس التعاون الاستراتيجية الامنية لمكافحة التطرف المـصحوب بالارهـاب فـي عـام 2002م وأصدرت في العام ذاته اعلان مسقط بشأن مكافحة الارهاب كما توصلت دول المجلس فـي عام 2004م الى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب وتـم فـي عـام 2006م تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الارهاب تعقد اجتماعاتها بـشكل دوري – سنوي – كإحدى اللجان الامنية المتخصصة لتعزيز التنسيق والتعاون الامني في هذا المجال.

اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول المجلس ادراكـاً لأهميـة الاستقرار الاجتماعي والنفسي وأثره في تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحريـة عنـد قضاء عقوبتهم في بلدانهم بين أسرهم وذويهم ولتلك الجوانب الانسانية وقع وزراء الداخليـة اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في لقائهم التشاوري السابع (أبو ظبي مايو 2006م) وباركها المجلس الاعلـى المـوقر فـي دورته السابعة والعشرين [1].

وأولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعاون الأمني أهمية كبيرة،إدراكـاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدها لا يمكن ان يتحقق الا في ظل الامن والاستقرار، وتحققت العديد من الإنجازات في مجال التعاون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى فـي دورته الخامسة عشر في مملكة البحرين ،ما توصل الية وزراء الداخلية بشأن التوقيع علـى الاتفاقية الأمنية لدول المجلس، وسوف تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال ايـداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة وفقاً لما نصت عليه احدى مواد تلك الاتفاقية،وكذلك إقرار الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس وهذه الاستراتيجية تعتبر اطاراً عاماً للتعاون الأمني بين دول الأعضاء لحماية مجتمعات دول المجلس من انتشار الجريمة والظواهر الخطيرة التي بدأت تتنامى وتعاني منها جميع دول العالم ،كما بارك المجلس الأعلى ما توصلت اليه بعض دول المجلس، بشكل ثنائي بشأن تنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية وذلك من أجل الأخذ بمـدأ التنقل بالبطاقة، ويترك للدول الاعضاء التي لم تطبق ذلك بعد استكمال إجراءاتهـا اللازمـة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها بعد تحقيق الشروط والمواصفات اللازمة [2].

تسهيل التنقل وانسياب السلع :

يحظى تسهيل تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الاعضاء وانسياب السلع باهتمام دول مجلس التعاون منذ الاجتماع الاول لاصحاب السمو والمعـالي وزراء الداخليـة نظـراً لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين ولتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم ودعم التجارة البينية كما أنه إحدى المقدمات الاساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة حيث اتخـذ وزراء الداخلية العديد من القرارات في هذا المجال الحيوي [3].

([1])عرفة، خديجة ، مرجع سابق.
([2])عرفة، خديجة ، مرجع سابق.
([3])صالح، نبيل علي ، مرجع سابق.

وفي مجال المواطنة الخليجية والسعي لاستكمال السوق الخليجية المشتركة وإعلائهـا في الدورة (28) للمجلس الأعلى في ديسمبر2007م،قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني والسبعين(4 نوفمبر 2006م) حذف نشاطين من قائمة الأنشطة الاقتصادية والمهن المقصور ممارستها على مواطني دول المجلس. بممارسة الأنشطة التالية في أي مـن الدول الأعضاء[1].

ثانياً: الجانب الاقتصادي:

تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل أصحاب الجلالة والسمو في مدينة الرياض بتاريخ 15 / 1 / 1402هـ الموافق 11 / 11 / 1981م. وحيث إن الفقرة (أ) من المادة (السادسة والعشرين) تنص على أن تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها فقد صادقت عليها الدول الخليجية .وتنفيذا للخطوات التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة فقد وافقت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة برقم 4585 في 7 / 6 / 1403هـ على منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها فيها وذلك استنادا إلى ما ورد في المادة (20) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وإلى التوصية الثانية من محضر اجتماع المسؤولين عن سلطات الموانئ بالدول الأعضاء المنعقد في الرياض يومي 2 – 3 محرم 1403هـ / 19 – 20 أكتوبر 1982 م [2]..

كما صدر المرسوم الملكي رقم م / 52 بتاريخ 23 / 11 / 1403هـ بالمصادقة على رفع الرسوم الجمركية بالمملكة من 3 % إلى 4 % اعتبارا من الأول من سبتمبر 1983م انسجاما مع القرارات الخليجية في هذا الصدد.

وصدرت الموافقة السامية رقم 4585 في 7 / 6 / 1403م حول قواعد معاملة مواطني دول المجلس فيما يتعلق بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي حيث تم إخطار الوزارات والجهات المعنية في المملكة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة تطبيقا لقرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة بالبدء بالخطوات التنفيذية للاتفاقية اعتبارا من الأول من مارس 1983م. وقد تحددت المجالات والأجهزة المنفذة على الوجه التالي:

(أ) مجال النشاط الصناعي.
(ب) نشاط المقاولات.
(ج) مجالات أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

كما قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية بإصدار تعليماتها إلى المديرية العامة للجمارك بشأن اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة في المجالات الآتية:

(أ) إعفاء منتجات دول المجلس الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية.
(ب) منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت).

---

(1) السويداني، صابر محمد ، مرجع سابق.
(2) هاشم، عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، سجل وثائقي تحليل عن مستقبل مجلس التعاون الخليجـي، 1999

(ج) إضفاء صفة وسائط النقل الوطنية على وسائط النقل العائدة لمواطني أي من دول المجلس.

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة التي عقدت بدولة البحرين في الفترة من 23 – 25 محرم 1403هـ / 9 – 11 نوفمبر 1982م بإنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار وافقت المملكة على ذلك وأبلغت الأمانة العامة بمرسوم التصديق مع باقي الدول الخليجية .وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة الخاصة بالمميزات الممنوحة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن من مواطني دول مجلس التعاون، فقد أحاطت وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بصدور الأمر السامي الصادر برقم 5 / 2023 وتاريخ 6 / 3 / 1404هـ والموجه إلى كافة الوزارات المختصة في المملكة ذات العلاقة بتنفيذ قرارات الدورة الرابعة للمجلس الأعلى، حيث أوضح الأمر السامي أن ممارسة النشاط الاقتصادي والمهن الحرة والحرف وفقا للمادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سوف تخضع للضوابط والإجراءات التي اشتملت عليها قرارات المجلس الأعلى في دورته المذكورة. كما قامت وزارة الخارجية بإبلاغ الأمانة العامة حول الضوابط والقواعد التنفيذية الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة والحرف لمواطني دول مجلس التعاون بالمملكة العربية السعودية[1].

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة حول تنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس بالدول الأعضاء، فقد صدر المرسوم الملكي رقم م / 55 وتاريخ 27 / 10 / 1405هـ بالمصادقة على تنظيم تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة بالسماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية الوطنية بدول المجلس بتصدير منتجاتها إلى بقية دول المجلس، فقد أرسل معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي خطابا للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم 29 / 5771 بتاريخ 23 / 6 / 1406هـ يفيد بأنه تمت الكتابة إلى معالي وزير التجارة السعودي بموجب خطاب معالي وزير المالية رقم 4971 وتاريخ 26 / 5 / 1406هـ ولمدير عام الجمارك بموجب خطاب وزير المالية رقم 29 / 4972 بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المجلس الأعلى المذكور.

وفيما يتعلق بقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة بشأن معاملة طلاب دول المجلس في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة ومعاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أي مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها، فقد أصدر معالي وزير المعارف القرار الوزاري رقم 35 / 4 / 26 / 368 / 1 بتاريخ 23 / 4 / 1406هـ والذي يفيد بتنفيذ القرار المذكور، كما أرسلت وزارة المعارف خطابا إلى الأمانة العامة للمجلس يفيد بأن المملكة العربية السعودية تعامل طلبة دول المجلس منذ عام 1402هـ معاملة السعوديين في القبول بالجامعات السعودية وتتم مساواتهم بعد القبول في جميع المجالات من سكن ومكافأة ومواصلات وعلاج .وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة بالموافقة على السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة في دول المجلس، فقد قامت

---

(1) هاشم، عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، سجل وثائقي تحليل عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي، 1999

المملكة بإعداد مسودة حول النظام العام للبيئة وأسس وإجراءات تقييم الآثار البيئية على نطاق دول المجلس، كما أنها قامت بعدة خطوات نحو تحقيق السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة مثل: وضع الأنظمة والمقاييس البيئية، والتركيز على التوعية البيئية وأمور رئيسة أخرى تتمشى مع ما جاء في بنود السياسات.

وتنفيذا لمقررات القمة السابعة لمجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالسماح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة التجزئة والجملة بالدول الأعضاء، فقد أرسلت وزارة التجارة السعودية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خطابا برقم 231 / 492 وتاريخ 15 / 7 / 1407هـ مرفقا طيه التعميم الصادر من وكيل وزارة التجارة بالمملكة لجميع فروع الوزارة ومكاتبها ومكتب السجل التجاري بالرياض والتعميم الصادر من مدير عام التجارة الداخلية بوزارة التجارة بالمملكة لجميع الغرف التجارية والصناعية بالمملكة للتقيد بقرار المجلس الأعلى حول تجارة التجزئة والجملة.

وتنفيذا لمقررات القمة الثامنة بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية وللمهن الحرة والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الفحص والمعاينة ونشاط التشغيل والصيانة وممارسة مهن (الترجمة المساحة – فحص التربة – برمجة وتحليل وتشغيل الكمبيوتر) فقد صدرت قرارات مجلس الوزراء السعودي رقم 199 بتاريخ 18 / 8 / 1408هـ، رقم 200 بتاريخ 18 / 8 / 1408هـ، ورقم 57 بتاريخ 26 / 4 / 1409هـ القاضية بتنفيذ القرارات المذكورة.

وتنفيذا لمقررات القمة التاسعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد صدرت الموافقة السامية رقم 5 / 16179 / ب في 15 / 12 / 1409هـ على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون بالسماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة بالدول الأعضاء ونقل ملكيتها وفقا للقواعد المرفقة بالقرار[1].

الأسباب التي تدعو إلى التكامل بين دول مجلس التعاون :

أ . **الأسباب العامة.**

(1) اقتصاديات دول المجلس الأحادية الإنتاج. تعتمد دول المجلس على إنتاج قطاع أولي استخراجي وهو النفط، ويسهم بالنصيب الأكبر في الإنتاج من مجمل الدخل القومي، وتصل مساهمة هذا القطاع بالنسبة إلى الناتج القومي أكثر من 90%،بينما لا تتعدى مساهمة القطاع الاستخراجي الأولي في الدول الصناعية عن 10%[2].

(2) القطاع الصناعي الناشئ. لا زالت الصناعة في مراحلها الأولى بدول المجلس، وترتب على ذلك أن تكون مساهمتها محدودة في الناتج المحلي.

(3) انخفاض مساهمة الزراعة والثروة السمكية. يعتبر هذان القطاعان مهمان من اجل تحقيق الأمن الغذائي لدول المجلس.

([1])هاشم، عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، سجل وثائقي تحليل عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي، 1999

([2]) جاسم محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون / ص 44.

ب. الأسباب الأخرى التي تحتم تحقيق هذا التكامل. وأهمها :

(1) توفر رأس المال في معظم دول المجلس، مما يزيل عقبات تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

(2) تبني دول المجلس لأساليب متشابهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة لتشابه الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية وتماثل ارتباطها في إطار التعاون العربي الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وتطابق الأدوار التي تقوم بها على الصعيد الاقتصادي الدولي والإقليمي وفي العالم الثالث.

(3) تعتمد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق، أي أنها تستورد كل ما تحتاج إليه بدءاً من الحبوب وحتى الإلكترونيات بتعقيداتها.

(4) تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها، وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لذلك تدعو الضرورة إلى ضم هذه الأسواق، وجعلها مفتوحة أمام منتجات الدول الأعضاء، وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحدة تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.

(5) تدرك دول المجلس انه في حال عدم قيام تكامل اقتصادي فسوف تبقى دول المجلس رهينة للاقتصاديات الأجنبية ويبقى اقتصادها تابعاً ومعلقاً.

الصور العملية للتكامل يشمل التكامل الاقتصادي المرور بالمراحل التالية :

أ . منطقة التجارة الحرة. تعني إلغاء جميع القيود الجمركية على حركة التجارة بين الدول الأعضاء وبشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.

ب. الاتحاد الجمركي. حيث يفرض خلاله ضريبة موحدة ضد المنتجات والسلع الأجنبية.

ج. السوق المشتركة. تقوم الدول خلال هذه المرحلة بإلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج ورأس المال.

د. الاتحاد الاقتصادي. يتم فيه إحداث درجة متقدمة من التنسيق بين البيانات الاقتصادية والتوفيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة التميز فيما بينها.

ه. الاتحاد الاقتصادي الشامل. ويتم هذا الاتحاد لتحقيق ما يلي :

(1) توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة التميز وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية.

(2) يلزم تشكيل هيئة عليـــا لمتابعـــة تنفيـــذ القـــرارات الاقتصادية[1].

([1])د. علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، ص 71.

الخطوات على طريق التكامل الاقتصادي

إن التقييم الموضوعي لمسيرة التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد أن هذه الدول قد حققت انجازات متعددة في إطار سعيها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن الإيرادات النفطية التي زادت خلال عقد السبعينيات قد مكنّت كل دولة من تجنب المشكلات المرتبطة بتمويل الجهود التنموية والإنفاق الغزير على تنفيذ الخطط الإنمائية القائمة على تحقيق الرفاه، ولقد تجسدت ابرز النتائج لذلك الإنفاق في الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال إشادة الصروح العملاقة من البنى الأساسية، وإرساء ركائز التنمية البشرية ممثلة في الخدمات الاجتماعية المتطورة الإسكانية والتعليمية والصحية، وتهيئة القطاعات الاقتصادية غير النفطية للبدء في عملية التنمية المتوازنة القائمة على تنويع مصادر الدخل، فضلاً عن المشاركة الفاعلة والحضور في الاسواق الدولية للتجارة والاستثمار والمساعدات الدولية، لكن التنمية في دول المجلس لا زالت تواجه العديد من التحديات والتي أهمها:

أ . استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر الدخل.

ب. عدم قدرة القطاع الصناعي على تلبية الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري، والصعوبات التي يواجهها في التعامل مع التقنيات الحديثة[1].

ج. استمرار اختلال هيكل الإنفاق لصالح قوى الاستهلاك على حساب قوى الادخار والاستثمار الإنتاجي.

د. اختلال التركيبة السكانية بما تتضمنه من تأثيرات سلبية على التجانس الاجتماعي وبواعث المواطنة والولاء، وهي اختلالات نجمت عن الاعتماد الكثيف على العمالة الأجنبية.

ه. ظاهرة تذبذب أسعار النفط وآثارها السلبية على كل من الدخل والإنفاق، مما يتطلب وجود بدائل تنموية مستقرة في كافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

مسيرة العمل المشترك في إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

أ . توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

تم توقيع الاتفاقية بين دول المجلس عام 1981م، ويعتبر هذا التوقيع خطوة رائدة في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنفطية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية والمشروعات المشتركة.

ب. التعامل مع التحديات التنموية.

حققت مسيرة العمل المشترك مجموعة من النتائج والنجاحات الفائقة التي يمكن إرجاعها إلى الخصائص المشتركة لدول المجلس والإرث الحضاري والمعطيات الجغرافية

([1]) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، إستراتيجية التنمية الشاملة، ص 4.

والسكانية والبيئية والهموم والآمال المشتركة، ولعّل ابرز هذه النتائج هو إيجاد الإيمان الراسخ لدى الشعوب الخليجية بحتمية استمرار المجلس كإطار لمواجهة التحديات وتنظيم الجهود التنموية، وإيجاد البنيان المؤسسي للعمل الخليجي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المهيأة لتبني المشروعات الإقليمية الكبرى إضافة إلى إيجاد الرؤية الواضحة للتعامل مع التحديات الاقتصادية بعيدة المدى، والتحديات الأمنية والسياسية.

ج. مراحل العمل المشترك.

المرحلة الأولى:

بدأت عام 1981م وحتى منتصف عام 1990م، وكان التركيز منصبا في هذه المرحلة بالدرجة الأولى على الجوانب السياسية، مثال ذلك توحيد الرؤى السياسية لدول المجلس تجاه المتغيرات والتحديات على الساحتين الإقليمية والدولية، كالثورة الإيرانية والحرب الأفغانية وسوق النفط الذي كان يعاني من مرحلة ركود وعدم استقرار، وقد أدى ذلك إلى إبطاء زخم التعاون الاقتصادي بين دول المجلس.

المرحلة الثانية:

امتدت من عام 1990م اثر غزو العراق لدولة عضو في المجلس، مما جعل التركيز في هذه المرحلة ينصب على مسألتين هما أولا تحرير الكويت، وثانيا ضمان الأمن والاستقرار للمنطقة، وذلك من خلال اتفاقيات أمنية إقليمية كإعلان دمشق، واتفاقيات أمنية دولية كالتي وقعتها دول المجلس مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وقدا تسمت هذه المرحلة كسابقتها بغياب جوانب التعاون الاقتصادي عن مداولات المجلس.

المرحلة الثالثة:

انصبت الجهود في هذه المرحلة على التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة للوصول بدول المجلس وشعوبها إلى مرحلة متقدمة من الرخاء والتطور الاقتصادي عن طريق وضع سياسات اقتصادية تنموية موحدة تقوم على مبدأ تحرير التجارة البينية وتنمية الموارد البشرية، ومن ثم تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتقليل الاعتماد على مبيعات النفط كمورد أساسي والوصول في النهاية إلى التكامل ثم الاندماج الاقتصادي الكامل.

الإنجازات التي تم تحقيقها:

إن ما تحقق من إنجازات حتى الآن يعتبر مقبولاً وخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان المدة الوجيزة التي استغرقتها تلك الإنجازات، والظروف التاريخية التي مرت بها الدول الخليجية والظروف السياسية الغير مستقرة التي يمر بها المجلس والمنطقة عموما، فبالرغم من هذه الظروف تمكنت دول المجلس من تحقيق العديد من الإنجازات على طريق التكامل الاقتصادي الخليجي نذكر منها على سبيل ما يلي[1]:

أ . توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس يوم 11 تشرين الثاني 1981م في مدينة الرياض.

([1]) جاسم محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون / ص 20.

ب. أقرت إستراتيجية خطط التنمية والسياسة الزراعية المشتركة، والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

ج. إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية.

د. حرية التنقل والعمل والإقامة للمواطنين في أي من دول المجلس مع التمتع بحقوق متساوية في التملك والإرث وانتقال رؤوس الأموال.

ه. إعفاء الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأعضاء ذات المنشأ الوطني، وقد أدت هذه الخطوة إلى زيادة حجم التبادل التجاري.

و. السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة النشاطات الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة وصيد الأسماك وتربية الحيوانات الداجنة.

ز. تم تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية مشتركة، كما تم إنشاء منظمة خليجية للأرصاد الجوية، وربط المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين بالأمانة العامة، وإنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار.

ح. اما فيما يتعلق بما يمكن إنجازه في المرحلة المقبلة ودون أدنى عائق خاصة اذا ما توفرت الرغبة السياسية الجادة في تحقيقه فهو مشروع إنشاء منطقة العملة الخليجية الموحدة والذي يمكن أن يتم خلال عدة شهور.

العقبات أمام التكامل الاقتصادي

تواجه مسيرة العمل نحو التكامل الاقتصادي مجموعتين من العقبات، تتمثل المجموعة الأولى في تلك النتائج المرتبطة بمسيرة التنمية في كل منها وبطبيعة الخصائص الجيوسياسية لها والخصائص الموردية والسكانية، أما المجموعة الثانية فتتمثل في تلك المستجدات الناشئة عن التطور في النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وفيما يلي استعراض لأهم العقبات التي تقع ضمن كل مجموعة :

المجموعة الاولى: ومن ابرز التحديات التي تضمها هذه المجموعة:

(1) تأثر المنطقة بتضارب المصالح الدولية على النفط، فضلاً عن المشاكل الإقليمية.

(2) قيام الركائز الاقتصادية لدول المجلس على التنافس (التشابه) لا التكامل، الأمر الذي أدى إلى الحد من زيادة حجم وتنوع التجارة البينية وتكامل القطاعات الإنتاجية.

(3) ندرة موارد المياه وارتفاع تكاليف المياه البديلة.

(4) انطلاق جهود التنمية على خيارات وطنية لا خيارات جماعية.

(5) عدم تناسب الدور التنموي للقطاع الخاص.

(6) أدى مفهوم الرعاية الأبوية للدولة إلى تركيز العمالة الوطنية في دول المجلس في وحدات الجهاز الاداري للدولة، مما أدى إلى استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية للوفاء باحتياجات سوق العمل في الأنشطة الاقتصادية.

(7) عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل والبنيان الاقتصادي.

(8) استمرار تفوق قوى الاستهلاك على قوى الإنتاج.

ب. المجموعة الثانية: تضم هذه المجموعة جملة من المستجدات والمتغيرات الدولية التي على جهود التنمية التعامل معها خلال المرحلة المقبلة، وتبرز هذه المستجدات في مجالات متعددة أهمها :

(1) مجال الفكر التنموي. تطور مفهوم التنمية واصبح يشمل مفهوم التنمية البشرية المرتبطة بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، اضافة إلى التطور الذي لحق بمفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية.

(2) مجال العلاقات السياسية الدولية. تتمثل في مرحلة انتهاء الحرب الباردة واستمرار صراع القوى الكبرى على النفط واستمرار عمليات حفظ السلام.

(3) مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. من ابرز المستجدات في هذه المرحلة إقامة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو العولمة واستمرار الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية في البلدان الصناعية، وانعكاس ذلك على كافة الأنشطة الاقتصادية[1].

ومن خلال ما تطرقنا له سابقاً نلاحظ أن العوامل التاريخية والدينية والتقارب الجغرافي والتشابه في العادات والتقاليد والسمات الاقتصادية المشتركة والمصير المشترك دوافع مهمة لاستكمال مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، باعتبار أن هذه العوامل المشتركة مهيأة في التكامل الخليجي اكر من أي تكتل آخر في العالم، ويشير تواضع عملية التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي في العقدين الماضيين إلى أن هناك فرصا وإمكانيات يمكن تسخيرها لمضاعفة الانجازات التي تمت، وذلك من خلال تفعيل العديد من القرارات والاتفاقيات التي ابرمت بين دول المجلس، ووضع آليات خاصة من اجل الإسراع في تحقيق المواطنة الخليجية وانتقال عناصر الإنتاج والتجارة الحرة تمهيداً لإقامة التكتل الخليجي المنشود.

كما شكلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ارضية جيدة لقيام تكتل اقتصادي خليجي يمكن لمكوناته أن تتهيأ للنضوج مع بداية القرن الحادي والعشرين، الا أن الانعكاسات الاقتصادية المترتبة على قيام مجلس التعاون لم تكن بالمستوى الذي تتطلبه تحديات المرحلة الحالية والقادمة من المنافسة الاقتصادية. ولم يتم الاخذ الا بالجزء اليسير من البنود العديدة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة، اما البنود المتعلقة بالتعرفة الجمركية الموحدة، واصدار عملة خليجية وتنسيق السياسات الاقتصادية، فقد بقيت معلقة على الرغم من انتهاء الفترات الزمنية المحددة للأخذ بها.

([1])محمود عبدالفضيل، هل يتحقق التكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ص 102.

لقد حدثت بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية في السنوات الاولى لقيام المجلس واتخذ العديد من القرارات المهمة، الا أن التعاون والتنسيق اصيب في السنوات العشر الماضية بما يشبه الجمود، واذا اخذنا التبادل التجاري مثالا فاننا نجد أن حجم هذا التعاون ظل ثابتا، وتعود اسباب ذلك إلى اسباب موضوعية تتعلق بمحدودية تنوع الاقتصاديات الخليجية، وإلى عوامل تتعلق بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول.

تفتقر دول المجلس لآلية تنفيذ القرارات، وهذا جعل الانعكاسات الاقتصادية لقيام مجلس التعاون الخليجي في حدها الادنى، ما عدا قيام منطقة التجارة الحرة للسلع الوطنية والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة بعض المهن التجارية كامتلاك العقارات، علماً بأن القيود لا زالت قائمة على انتقال عناصر الإنتاج (الأموال والأيدي العاملة).

إذا كانت دول مجلس التعاون قد عملت بشكل منفرد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تركزت الجهود على إقامة البنية التحتية للاقتصاد وتوفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين، فان التغيرات الجذرية التي حدثت على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في العقود الماضية تتطلب إعادة النظر في الكثير من الأولويات والاستراتيجيات التنموية التي أصبحت لا تلائم الأوضاع المستجدة في العالم.

وقد أسهمت المملكة إسهاماً مباشراً ومؤثراً في إنشاء المجلس وفي تطويره. فالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية تستضيف المقر الدائم للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أن للمملكة دوراً بارزاً في جميع أنشطة المجلس، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكامل العسكري، ولا يخفى دور المملكة في انتهاج سياسية اقتصادية متزنة في إطار مجلس التعاون الخليجي واستغلال عوائد النفط بما يحقق مصالحها ومصالح الدول الخليجية الأخرى. وعن طريق المجلس، ومن خلال الدبلوماسية الهادئة، سعت المملكة لإيجاد حل للأزمة العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات منذ عام 1980م، ومحاولة وقف نزيف الدم بين الجارتين المسلمتين. وعندما انتهكت سيادة دولة خليجية شقيقة، هي الكويت في عام 1990م، بلغ التحرك السياسي السعودي ذروته، وانطلقت الجهود السعودية دولياً لإيجاد مخرج يعيد للكويت سيادتها، وفي الوقت نفسه يمنع حدوث مجابهة عسكرية تؤثر على دول الخليج ومن ورائها الأمة العربية والإسلامية.

على الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها تمتلك تاريخا مشتركاً وعلاقات اجتماعية وثقافية متينة، تجعل التلاقي فيما بينها نتيجة حتمية، وهو ما يسهم في فاعلية مجلس التعاون الخليجي كقوة اقتصادية وسياسية، فخلال نحو 30 عاماً استطاع مجلس التعاون أن يكون أحد أقوى التكتلات الاقتصادية في المنطقة والعالم، بفضل الإرادة السياسية التي تشكل السبب الرئيس لنجاح تجربة مجلس التعاون، بخلاف الأسلوب الواقعي المتدرج الذي يعتمد على التوافق والتأني في المراحل. وساهمت تجربة مجلس التعاون في تنشيط ونمو مختلف القطاعات الاستثمارية بين دول المجلس، ففي مجال الاستثمار الصناعي ارتفع لنحو 200 مليار دولار، ووصل عدد المصانع العاملة في نهاية ذلك العام إلى أكثر من 14 ألف مصنع، يعمل فيها أكثر من مليون عامل، كما تبلغ نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حوالي 11%. ولا شك أن التكامل الصناعي بين دول المنطقة يشكل محطة كبرى على طريقة التنمية الاقتصادية، نظراً لكون الصناعية عنصراً مهماً في الاقتصاد، وقطع التكامل الصناعي الخليجي من خلال التعهاون والتنسيق القائم بين دول مجلس التعاون شوطاً مهماً، حيث تبنت

سياسات اقتصادية تكاملية بينها في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز، وأسست عدداً من المشروعات المشتركة مع مراعات المزايا النسبية لكل دولة. ويبلغ مجموع طول الطرق المتوافرة في دول التعاون 291313 ألف كيلو متر، منها 75% في السعودية. ويستهدف إنشاء مشروع سكة حديد دول المجلس، تلبية احتياجات نقل البضائع وخدمات نقل الركاب، وسيربط المشروع دول المجلس بخط طوله 2117 كيلو متر، ومن المقرر ربطه بحدود اليمن مستقبلاً علاوة على الربط مستقبلاص مع تركيا ودول الاتحاد الأوروبي عن طريق الأردن. وامتدت جهود دول مجلس التعاون إلى العديد من المجالات محققة إنجازات تغطي مختلف القطاعات، من أبرزها قطاعا التعليم والصحة لما لهما من أهمية تمس حياة المواطن الخليجي، حيث تم إنشاء مؤسسة خليجية للاستثمار في التعليم، لدعم المشاريع المشتركة القائمة كجامعة الخليج العربي بالإضافة إلى تعزيز الاستفادة من المشاريع التعليمية القائمة في الدول الأعضاء. [1]

كما توجد العديد من البرامج المشتركة التي تنفذ على مستوى التعليمين العام والعالي تنفيذاً لقرارات التي يتوالى صدورها عن المجلس الأعلى، ويشمل ذلك برامج متنوعة في تطوير مناهج التعليم العام، وتدريب المعلمين، وتحسين أساليب التدريس والتقييم، والتربية، والثقافة الإعلامية. وفي مجال الصحة تم تشجيع إنشاء شركات ذات قدرة تنافسية على مستوى دول المجلس، واعتماد المعايير الدولية في صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية، الأمر الذي يعزز من المعايير الدولية في الصناعات الطبية، وبحث إنشاء مستشفى جامعي ومبنى لكلية الطب في البحرين. وتنوعت نتائج تجربة المجلس على مدى سنواتها من 1981 وحتى الآن، بهدف الوصول بمنطقة دول المجلس لتصبح منطقة اقتصادية واحدة، يستطيع فيها المواطن الانتقال والعمل والاستثمار في أي دولة من دول المجلس دون قيود.

وقد تجسد ما أحرزته دول مجلس التعاون من إنجازات وتكامل اقتصادي بارز، في تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية، حيث بفضل ذلك أبرمت دول مجلس التعاون العديد من الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك مع شتى الدول مثل اتفاقيات التعاون المشترك مع الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبي وجمهورية تركيا وجمهورية الصين الشعبية وباكستان الإسلامية وجمهورية الهند وماليزيا وغيرهم من الدول الأخرى، بالإضافة على اتفاقيات التجارة الحرة التي ابرمت مع كل من سنغاورة في ديسمبر 2008 ورابطة الىفتا في يونيو 2009 ونيوزلندا في أكتوبر 2009، كما أنه هناك عدة جولات تفاوضية ما زالت قائمة مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الأتحاد الأوروبي واستراليا وتركيا وكوريا واليابان والصين وباكستان والهند[2].

يعتبر التعاون في المجال الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون، وبشكل عام، فإن الهدف العريض هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق، إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقاً لذلك، وضعت دول المجلس إطاراً ومنهجاً شاملاً للعمل الاقتصادي المشترك يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981ن ثم

([1]) الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون: ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الصادر عن وزارة المالية ، ديسمبر ، 2011، الرياض.
([2]) المصدر نفسه.

الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002. وقد سعت دول مجلس التعاون خلال الفترة السابقة إلى إنجاز ودعم المشروعات المشتركة، ومن أهم هذه المشروعات مشروعيا إنشاء السلكة الحديدية والربط الكهربائي الخليجي، حيث يضع الربط الكهربائي الخليجي أساساً لسوق طاقة مشتركة بين دول الخليج ويتيح لها إمدادات طاقة مستديمة لدعم الاقتصادات الوجطنية، كما أنه من المتوقع أن يساهم مشروع السكك الحديدية الخليجية في التنمية الاقتصادية لكافة دول المجلس والتي ستنعكس أثاره الإجابيية على حركة انقال الأفراد والسلع وزيادة حجم التبادل التجاري.

مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون

قرر المجلس الأعلى لأصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الدورة الثامنة عشرة، التي عقدت في دولة الكويت خلال 20-22 ديسمبر 1997 قيام دول مجلس التعاون بتنفيذ مشروع الربط الكهربائي، من خلال تملك وإدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية، على أن تقوم لجنة التعاون الكهربائي والمائي بدول مجلس التعاون بمتابعة تنفيذ المشروع.

وتم تأسيس هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في عام 2011، لتتولى الإشراف على تنفيذ المشروع وتشغيله وصيانته، وفي نوفبمر 2005من وقعت هيئة الربط الكهربائي مجموعة من العقود بقيمة إجمالية تجاوزت المليار دولار أمريكي، لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، والتي يتم بموجبها ربط الشبكات الكهربائية لكل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرية ودولة قطر[1]..

مشروع سكة حديد حول المجلس

كلف المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة والعشرين، لجنة وزراء النقل والمواصلات، بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء شبكة سكك حديد تربط بين دول المجلس، على أن ترفع ما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات حول هذه الدراسة إلى الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى.

ويكمن الهدف الرئيسي من المشروع في البداية في تلبية احتياجات نقل البضائع وتسهيل حركة النقل، وتليه خدمات نقل الركاب بعد فترة وجيزة.

وتم تحديد جدوى المسار لخط سكة حديد مجلس التعاون لتربط جميع دول المجلس ابتداءً من مدينة الكويت في دولة الكويت وصولاً إلى مدينة مسقط في سلطنة عمان، كما تم في عام 2011 استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية لربط سكة حديد دول مجلس التعاون بالحدود ما بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية (شحن – المزيونة)، واقتراح المسار الأنسب للربط عند اتخاذ الجهات المعنية بدول المجلس قراراً بهذا الشأن حيث أن الدراسة أشارت إلى أن ربط سكة حديد دول المجلس مع الجمهورية اليمنية ذو جدوى اقتصادية ومالية واستراتيجية مكملة لمنظومة نقل إقليمية لدول المجلس مع الجمهورية اليمنية ومستقبلاً عالمياً مع تخطيط للربط مع تركيا ودول الاتحاد الأوروبي عن طريق الأردن.

([1]) الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون: ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الصادر عن وزارة المالية ، ديسمبر ، 2011، الرياض.

وتقوم اللجنة الفنية والمالية لمشروع سكة حديد دول المجلس، التي تم تشكيلها تنفيذاً لقرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي الثمانين، باجتماعات دورية للخروج بموقف موحد لدول المجلس، وتوحيد ومواءمة المواصفات الفنية والتقنية وأنظمة الإشارات والاتصالات لسكة الحديد بين الدول الأعضاء، وقد قطع المشروع مراحل متقدمة لتنفيذه حيث تعمل الدول الأعضاء على إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والذي من المتوقع تشغيله في عام 2017.

وقدر طول خط سكة حديد دول المجلس التعاون بنحو 2117 كيلو متر بما في ذلك بعض الوصلات لربطه مع مشاريع السكك الحديدة الوطنية بدول المجلس ذات الأهمية لجلب حركة المرور، وربط الموانئ والمطارات والمراكز بالسكان والمناطق الصناعية.

اظهرت احصائيات اعدها قطاع شئون المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون ان حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون قفز من حوالي 6 مليارات دولار في العام 1984م إلى ما يزيد على 85 مليار دولار في العام 2011م . ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الإتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003م على نمو التجارة البينية، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت نسبته 31%. وخلال الأعوام من 2003- 2008م سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالي 28%، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار في العام 2002م، وهو العام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي ، إلى ما يربو على 85 مليار دولار في العام 2011م، أي بزيادة بلغت ما نسبته 467%. ولقد عملت دول مجلس التعاون، منذ الأعوام الأولى على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها وفيما يخص منتجاتها، وأعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية، وعاملتها معاملة السلع الوطنية. ومنذ العام 1983م أقامت دول المجلس منطقة تجارة حرة، ثم إتحاداً جمركياً مطلع العام 2003م. وقد تخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت انسياب تنقل السلع والخدمات ووسائط النقل بين الدول الأعضاء، وشجعت المنتجات الوطنية، وفعّلت دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس. ومثّل قيام الاتحاد الجمركي دعماً مباشراً للسوق الخليجية المشتركة، التي بدورها أسهمت في زيادة التجارة البينية لدول المجلس[1].

وفي الإطار ذاته، سمح مجلس التعاون في العام 1991 للمؤسسات والوحدات الإنتاجية الخليجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في أي دولة عضو. كما سمح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية فيما بين دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي. ويضاف إلى ذلك قرارات هامة أخرى أسهمت في دعم التجارة البينية مثل القرار الخاص بإنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في 2002 ، وقبل ذلك قرار إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس في العام 1993.

ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها، قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالي 6 مليارات دولار في العام 1984م إلى ما يزيد على 85 مليار دولار في العام 2011م. ويلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003م على نمو التجارة البينية، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغة ما نسبته 31%. وخلال الأعوام من 2003م إلى 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ

---

(1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي ، أيلول 2013

حوالي 28%، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار في العام 2002م، وهو العام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي، إلى ما يربو على 85 مليار دولار في العام 2011م، أي بزيادة بلغت ما نسبته 467%.

ويبين الجدولين التاليين صادرات وواردات دول المجلس التعاون الخليجي البينية للأعوام (من عام 2003-2011).

صادرات دول المجلس البينية للأعوام (2003-2011)

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2003	3633.7	731.6	6215.7	1062.1	648.1	488.8	11780.0
2004	2397.1	774.7	8203.7	1257.4	983.1	789.3	14105.4
2005	4763.7	1045.7	12057.0	1718.6	1505.3	518.5	21608.8
2006	5548.3	1230.2	15624.5	2356.3	1797.5	880.1	27436.9
2007	7703.0	1759.7	18965.5	3296.0	1792.3	1184.8	24701.3
2008	8730.9	2340.9	22065	5009	1172.6	1551.9	40870.3
2009	9069.2	1958.1	19078.0	4405	3703.6	1382.9	39596.7
2010	8811.6	2558.9	20520.8	5200.2	6909.9	1409.6	45411.1
2011	9626.2	3918.1	24676.2	4987.1	7448.3	1409.63	52065.5

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي ، أيلول 2013

واردات دول المجلس البينية للأعوام (2003-2011)

السنة	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	المجموع
2008	6996.3	1606.5	47973.7	7175.0	3996.0	2667.0	27414.5
2009	5863.8	1325.8	1678.7	53387.7	4446.2	2281.3	23934.4
2010	6081.2	1041.4	5956.4	6797.4	4272.9	2526.3	26675.6
2011	7575.7	1413.6	8568.8	8579.8	4354.4	2526.29	33018.6

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي ، أيلول 2013

ويبين الجدول التالي: مقارنة بين دول مجلس التعاون والعالم من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

دول مجلس التعاون والعالم: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

السنة	دول مجلس التعاون	العالم
2004	18.3	12.5
2005	28.8	8.1
2006	27.7	8.3
2007	13.6	12.7
2008	26.6	9.7
2009	20.1−	5.5−
2010	18.1	9.1
2011	27.4	10.9

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

وتبين الجداول التالية ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والتجارة العالمية.

ترتيب دول مجلس التعاون في إنتاج النفط على المستوى العالمي

الترتيب العالمي	الدولة	السنة
1	دول مجلس التعاون	16.23
2	روسيا	9.94
3	الولايات المتحدة الأمريكية	5.66
4	الصين	4.08
5	إيران	3.58
6	فزويلا	2.88
7	العراق	2.65
8	المكسيك	2.55
9	البرازيل	2.11
10	نيجيريا	1.98
11	مجموع الدول الأخرى	18.79
	مجموع العالم	70.44

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

ترتيب دول مجلس التعاون في إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى العالم

الترتيب العالمي	الدولة	السنة
1	دول مجلس التعاون	303.5
2	الصين	105.0
3	الجزائر	82.8
4	أندونيسيا	79.6
5	مصر	59.8
6	ماليزيا	59.2
7	أستراليا	56.8
8	الهند	49.1
9	نيجريا	41.3
10	باكستان	38.5
11	الدول الأخرى	2,462.5
	مجموع العالم	3,338.1

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

ترتيب دول مجلس التعاون في التجارة العالمي ((الصادرات))

الترتيب العالمي	الدولة	السنة
1	الصين	1,901.5
2	الولايات المتحدة الأمريكية	1,480.7
3	ألمانيا	1,391.9
4	اليابان	824.4
5	دول مجلس التعاون	811.2
6	هولندا	649.4
7	فرنسا	584.4
8	كوريا	562.5
9	إيطاليا	515.4
10	روسيا	495.9

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

ترتيب دول مجلس التعاون في التجارة العالمية ((حجم التبادل التجاري))

الترتيب العالمي	الدولة	السنة
1	الولايات المتحدة الأمريكية	3,746
2	الصين	3,643
3	ألمانيا	2,632
4	اليابان	1,679
5	فرنسا	1,285
6	هولندا	1,243
7	دول مجلس التعاون	1,190
8	كوريا	1,087
9	إيطاليا	1,040
10	بريطانيا	1,038

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

حجم إنتاج النفط لدول مجلس التعاون الخليجي ((ألف برميل يوميا))

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	2,840	2,520	2,520	2,564
البحرين	183	182	182	190
السعودية	9,198	8,184	8,166	9,311
عمان	757	813	865	885
قطر	939	792	807	733
الكويت	2,676	2,262	2,312	2,699
المجموع	16,493	14,753	14,852	16,382

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

التجارة البينية : الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي (بالمليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	8,731	9,069	8,812	9,626
البحرين	2,341	1,958	2,559	3,918
السعودية	22,065	19,078	20,521	24,676
عمان	5,009	4,405	5,200	4,987
قطر	1,173	3,704	6,910	7,448
الكويت	1,552	1,383	1,410	1,410
المجموع	40,870	39,597	45,411	52,066

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

التجارة البينية: الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي (بالمليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	6,996	5,864	6,081	7,576
البحرين	1,607	1,326	1,041	1,414
السعودية	4,974	4,974	5,956	8,569
عمان	7,175	5,339	6,797	8,580
قطر	3,996	4,446	4,273	4,354
الكويت	2,66	2,281	2,526	2,526
المجموع	27,415	23,934	26,675	33,019

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

التجارة الخارجية

لقد كان للسياسات الاقتصادية والتجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في عام 1983م، ثم الاتحاد الجمركي في 2003م، فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008م آثاراً كبيرة في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس، حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالي عشرات المرات فيما بين الأعوام 1984م و 2011م. وفيما اقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في عام 1984م على 5,9 مليار دولار، فإن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ارتفعت إلى 85,1 مليار دولار في عام 2011م. وترجع هذه الزيادة في جانب أساسي، إلى ما سبقت الإشارة إليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لإزالة المعوقات أمام التبادل التجاري وتيسير انتقال المنتجات والسلع فيما بينها.

وفي السنوات الست الأخيرة تضاعف حجم التجارة البينية لدول المجلس حيث ارتفع من 32,2 مليار دولار في عام 2005م إلى 72 مليار دولار في عام 2010 ثم إلى 85,1 مليار دولار في عام 2011م.

وتقدر الصادرات فيما بين دول المجلس في عام 2011م بحوالي 52,1 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار في عام 1984م بزيادة قدرها 49,1 مليار دولار وبنسبة قدرها 1637%، كما حققت الصادرات البينية زيادة ملحوظة بين عامي 2007 و 2011م حيث كانت 34,7 مليار دولار في عام 2007م وارتفعت إلى 52,1 مليار دولار في عام 2011م، أي بنسبة زيادة قدرها 50% عن مستواها في عام 2007م، أي قبل قيام السوق الخليجية المشتركة.

وبالمثل قفز حجم التبادل التجاري بين دول المجلس ودول العالم من 137,9 مليار دولار في عام 1984م إلى 1,2 ترليون دولار في عام 2011م أي بنسبة زيادة قدرها 770% الأمر الذي يعكس أهمية دول المجلس على المستوى العالمي.

فلقد بلغت قيمة صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجي 82,2 مليار دولار في عام 1984م، ثم ارتفعت إلى 176,6 مليار دولار في عام 2000م، و إلى 476,9 مليار في عام 2007م، ثم قفزت إلى 811,2 مليار دولار في عام 2011م. ويمثل النفط العنصر الرئيس في هذه الصادرات.

اما بالنسبة لواردات دول المجلس من باقي دول العالم، فإنها شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً من 55,7 مليار دولار في عام 1984م إلى 268,9 مليار دولار في عام 2007م، ثم إلى 379,1 مليار دولار في عام 2011م، بنسبة زيادة قدرها 41% مقارنة بالعام 2007م، وبنسبة زيادة قدرها 581% مقارنة بالعام 1984م.

وقد حقق الميزان التجاري لدول مجلس التعاون فائضاً في عام 2011م يقدر بحوالي 432,1 مليار دولار مقابل فائض قدره 208 مليار دولار في عام 2007م، بنسبة زيادة قدرها 108% وفائضاً قدره 26,5 مليار دولار في عام 1984من أي أن الفائض في عام 2011م زاد بنسبة 1531% مقارنة بالعام 1984م.

حجم التبادل التجاري بالمليون دولار لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	316,906	247,680	280,440	364,197
البحرين	35,781	24,030	31,200	37,167
السعودية	428,596	287,842	358,005	496,285
عمان	60,644	45,505	56,376	70,712
قطر	95,207	72,929	98,050	136,630
الكويت	112,233	72,247	85,326	85,326
المجموع	1,049,367	750,234	909,397	1,190,317

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي، أيلول 2013

التطورات الاقتصادية

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون وفي حجم القوى العاملة، والتطورات الاقتصادية المتتالية قد أسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ليصل إلى 1,4 تريليون دولار خلال عام 2011من مقابل 1,1 تريليون دولار في عام 2010م، وبمعدل نمو قدره 27% خلال عام واحد.

وإذا تتبعنا تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نجد أنه كان 192,9 مليار دولار في العام 1983من ثم ارتفع في عام 1995 على 224 مليار دولار، وفي عام 2000 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 341 مليار دولار. ولقد تواصلت الزيادة في الناتج المحلي ليبلغ 1,1 تريليون دولار في عام 2010ن وليرتفع إلى 1,4 تريليون دولار في العام 2011، أي أن الناتج المحلي الإجمالي زاد بنسبة 6265 في عام 2011 عن مستواه في عام 1983، وبنسبة زيادة قدرها 3114% عن مستواه في عام 2000م، وإن كان عام 2009 شهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 حوالي 1,1 تريليون دولار، وانخفض في عام 2009م إلى 911,4 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة العالمية، إلا أنه عاد واتخذ اتجاهاً صعودياً في عام 2010 وعام 2011.

وقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً كبيراً رغم الزيادة الكبيرة في أعداد السكان في دول المجلس، حيث بلغ في عام 2011م حوالي 29,9 ألف دولار مقارنة بـــ 24,6 الف دولار في عام 2010م وبنسبة نمو قدرها 22%[1]..



وقد تزايد بالتبعية حجم النشاط الاقتصادي للحكومة وامتدت مساهماتها في شكل زيادة في الإنفاق على تقديم الخدمات للمواطنين من صحية وتعليمية وبنية تحتية إلى غير ذلك وتمثل ذلك في زيادة الإنفاق الحكومي لدول المجلس حتى بلغ في عام 2011 حوالي 443 مليار دولار، مقارنة بـــ 383 مليار دولار في عام 2010م وبنسبة زيادة قدرها 165ن وذلك في مقابل إنفاق قدره 110,9 مليار دولار في عام 2000م، بينما بلغ الإنفاق الحكومي في عام 2006م حوالي 211,8 مليار دولار. وإذا ما قارنا الإنفاق الحالي في عام 2011م بالإنفاق الحكومي في دول المجلس في عام 1984م لوجدنا ان جملة الإنفاق عام 2011م زادت بنسبة 373% عن عام 1984م، حيث كان الإنفاق الحكومي في عام 1984م حوالي 93,6 مليار دولار واستقر عند نفس المستويات تقريبا حتى عام 1995م حين انخفض إلى 787 مليار دولار، ثم انطلق بعد ذلك في السنوات التالية إلى الزيادة حتى وصل إلى 443 مليار دولار في عام 2011م.

(1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقـــام، العـــدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي ، أيلول 2013

التحولات الاقتصادية:

أسهمت الأحداث الكبرى التي حدثت في أواخر القرن العشرين، في إحداث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تاثر بها الاقليم سياسياً ما يلي[1]:

1- **العولمة الاقتصادية:** وتعرف بأنها الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال، وتيار التثاقف، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق وتوسيعها، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال عبر الدول، واستخدام التكنولوجيا وخصخصة النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام فيه.
2- **التحول باتجاه نظام السوق وتزايد درجة الاعتماد المتبادل:** حيث تحولت المجتمعات القائمة على الاقتصاد الحر إلى مجتمعات تتحكم فيها الاحتكارات الكبرى الناتجة عن خضوع الأسواق لنظام العرض والطلب والمنافسة، وتعمل الولايات المتحدة في سبيل تعزيز هيمنتها إلى تعميم فكرة اقتصاد السوق الحر كمحور أساسي من محاور سيطرتها على العالم، من خلال هيمنة شركاتها على اقتصاديات دول العالم، وقد أدى تحرير الأسواق الوطنية وانفتاح اقتصادياتها على بعضها البعض، مع وجود ثورة معلوماتية، إلى زيادة درجة التكامل في الاقتصاد العالمي، أي زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وإن كان هذا الاعتماد غير متكافئ في كثير من الأحيان [2].
3- **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .** حيث تمكنت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة من استغلال هذه المؤسسات للسيطرة على الاقتصاد العالمي وإبقاؤه على الصورة التي تخدم مصالحها، ومن أهم هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومؤسساته، ومنظمة التجارة العالمية).
4- **تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:** من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وتاريخياً، والتي تربطها في النهاية مصالح مشتركة، حيث أشارت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 أنه يوجد على مستوى العالم حوالي (45) من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، وتشمل 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، وفي ظل غياب تكتل اقتصادي عربي أو على الأقل التنسيق المشترك بين الدول العربية فان لهذه التكتلات الاقتصادية تأثير سلبي على الأمن الوطني للدول العربية.
5- **ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال عامي 2005و2006.** مما انعكس سلبياً على المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على معظم دول العالم، وبشكل خاص الدول غير المنتجة للنفط والأزمة المالية العالمية[3].

ويرى الباحث ان العالم قد شهد خلال العقدين الماضيين أحداثاً وتحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها انعكاسات حادة على كافة أرجاء العالم وخاصة منطقة

([1])طه، ممدوح ، مرجع سابق.
([2]) المرجع نفسه.
([3])عرفة، خديجة ، مرجع سابق.

الشرق الأوسط، والذي أصبح مسرحاً للصراع الدولي وللحرب الباردة ومرتعاً خصباً للحروب الأهلية والنزاعات بين دول الإقليم، وتضمنت هذه الأحداث والتغيرات انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية القرن العشرون، ومحاولة السيطرة على العالم من قبل قوة وحيدة تريد أن تحتكر لنفسها كل شيء، محدثة اختلالاً في التوازن الدولي (النظام الدولي الجديد)، وبروز دول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين كقوى اقتصادية وسياسية كبيرة، ومؤثرة وبروز الاتجاهات الديمقراطية التي كانت مكبوتة والاتجاهات التحررية للاقتصاديات المعاصرة والاتجاهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلاً من توازن القوى، وظهر هذا جلياً في الحرب التي شنتها قوى التحالف والتي كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق (حرب الخليج الثانية عام 1991) بهدف احتكار الثروات وتأمينها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عناصر الأمن الوطني لدول الشرق الأوسط في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كانت تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 لبرجي التجارة العالمية في نيويورك،حدثاً هاماً وجزءاً فاعلاً في هذه التحولات ونتيجة لهذه التفجيرات، فقد ظهر فكر سياسي جديد تجاه منطقة الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، استراليا، كندا، إسرائيل... وغيرها).

وتمثل بإعلان الحرب على الإرهاب في الزمان والمكان الذي تراه مناسبا، وكان من أهم نتائج هذا الحدث، قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان وتصفية حركة طالبان، ثم احتلال العراق، ثم إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للفتك بالفلسطينيين واللبنانيين (حزب الله والمنظمات الموالية له)، وكان هذا يتم تحت دعم وغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية وصمت المجتمع الدولي، وتحت مظلة القضاء على الإرهاب،.

أما أهم المظاهر السياسية لهذا القرن، فقد تمثلت في تهميش دور المنظمات الدولية الفاعلة كهيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية وغيرها، وأدت هذه الأحداث إلى العديد من التحولات السياسية التي ألقت بظلالها على منطقة الشرق الأوسط ، وتركت آثاراً بالغة على السياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، كما كان لها تأثيرات هامة على الأمن الخليجي.

المبحث الثاني: مجالات تفعيل الدور الاستراتيجي السعودي تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ينظر إلى أمن الخليج بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربية، العراق، إيران) وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين، وجاء ليعبر عن السعى المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي – سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي.

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً والسياسات الخليجية خصوصاً، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج العربي يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة.

البيئة الدولية واثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولاً مفاجئاً في بيئة الأمن الدولي حيث انهار توازن القوى، واستحدثت بؤر جديدة للصراعات الإقليمية، واستيقظ مارد النزاعات الإثنية والعرقية، كذلك فإن مفهوم المحيط الدولي قد بدأ بالتغيير، إذ أن العالم نفسه قد تغير مع انتهاء الاستقطاب الثنائي الدولي بين معسكرين غربي وشرقي.

تمثلت إحدى إفرازات البيئة الدولية الجديدة في إعادة تعريف دور الدولة وحدود صلاحياتها، وسلطة المجتمع الدولي وآليات تخاطبه أو تدخله في شؤون الدول. وتقلص مفهوم السيادة وإعادة إنتاجه بالتوازي مع إعادة إنتاج مكثف لمفهوم المجتمع المدني، الذي بات مجتمعاً مدنياً دولياً.

ويمثل المعطى الأيديولوجي بعداً بنيوياً في علاقة الخليج بمحيطه العربي، وتمثل وحدة الخيار الأيديولوجي أو تقاربه أرضاً، تبنى عليها المصالح والتطلعات المشتركة، وحيث يمثل الأمن شرطاً لصون هذه المصالح والتطلعات، فإن أمن الخليج يغدو بالضرورة قضية عربية، على أن وحدة الربط الأيديولوجي تفوق في مداها مسألة الأمن بما هو غياب للخطر أو التهديد لتلتصق بجوهر الخيارات الاجتماعية والسياسية للدول والأقاليم(1).

ويمكن النظر إلى أمن الخليج باعتباره أمناً إقليمياً، أي مرتبطاً ومتضمناً تفاعلات الدول الثماني المشاطئة للخليج، وهي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. على أن هذا التوصيف الإقليمي للأمن يبقى توصيفاً دراسياً بالدرجة الأولى، فأمن الخليج بات أمناً دولياً

---

(1)الزيات، حسن ، مرجع سابق.

بفعل الطاقة النفطية والممرات الإستراتيجية، وقبل ذلك على مستوى وحدة الربط الإستراتيجي، والتداخل الجغرافي الطبيعي والبشري ومعطيات الحضارة والمكون الثقافي المشترك [1].

وإن طبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه للخليج، وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه، والصراع الدولي على النفط وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، تجعل من أمن الخليج قضية إشكالية بالغة التعقيد. ونحن هنا لا ندعو للتشاؤم بل إلى قراءة واقعية لمعطيات هذا الأمن، قراءة تتجاوز مثالية الخطاب.

سعت الولايات المتحدة منذ العام 2004 لإدخال الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج، سواء انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها. لقد كان الرهان متركزاً على إعطاء الحلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيث أن ذلك لم يحدث نتيجة للمعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الأمني مع السلطات العراقية بديلاً جزئياً لذلك الخيار. بيد أن الأهم بمعيار الحسابات الكلية لأمن الخليج، هو أن تحرك الناتو لعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، سوف يعبد الطريق لحضوره في المنطقة، والناتو يهتدي هنا بتجربة الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد حرب الخليج الثانية، بين دول المجلس وعدد من القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة. وقد يكون الأمر الأكثر دلالة هو توصل الحلف إلى اتفاق يقود لنشر قوات تابعة له في الخليج وبحر العرب. وعند هذه النقطة تحديداً يكون الناتو قد ساهم في رسم خيار التوازن الخارجي[2].

ويمكن القول على صعيد موازٍ، إن العلاقات التركية- الخليجية ستكون في طليعة المعنيين بالتوجه الجديد للناتو، المتمثل بالسعي للدخول على خط معادلة الأمن الإقليمي في الخليج. فهذا المتغير سوف يعزز على الأرجح من الحضور التركي في المنطقة، ويمنحه بعداً هيكلياً جديداً. كذلك قد يدفع هذا المتغير باتجاه إعادة بناء هيكلي للعلاقات التركية الإسرائيلية في شقها الأمني، ويدفع باتجاه إعادة صوغ جزئي لمثلث التعاون الأمني التركي_ الإسرائيلي- الأمريكي. وإن وجود الناتو في الخليج هو في التحليل الأخير، تعزيز لموقع تركيا في المنظومة الأطلسية، وهو تطور يعوض لها بعض ما فقدته من مكانة في إستراتيجية الحلف، إثر انضمام بلغاريا ورومانيا إليه.

في المشهد الإقليمي الجديد، ستبدو الضغوط متزايدة على مقاربة العلاقات الخليجية – الإيرانية. ويمكن القول على وجه التحديد إن مزيداً من التطلع الإيراني لتعزيز القدرات العسكرية سيعني مزيداً من الاقتراب من موسكو؛ ومزيداً من الاقتراب الروسي سيعني زيادة الضغط على الخيارات الأمريكية في المنطقة، التي تمثل جزئياً منطقة توافق أو تعايش خليجي- أمريكي[3].

لم تؤد حرب الخليج الثالثة إلى أي تغيير بالنسبة لعلاقات دول المجلس الدفاعية والعسكرية مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث تبنت توجهاتها السابقة المتعلقة بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع هذه الدول، إلا أن المتغير الجديد هو إعادة الولايات

---

(1) إدريس، محمد السعيد ، مرجع سابق.

(2) العلاف، إبراهيم خليل ، مرجع سابق.

(3) الدسوقي، أبو بكر ، مرجع سابق.

المتحدة تقييم جوانب هذه العلاقة، فبدأت تنظر إلى بعض دول المجلس بوصفها حليفاً يُعتمد عليه، مثل الكويت وقطر والبحرين وعُمان، والبعض الآخر يعتمد عليه بدرجة أقل مثل السعودية، في ظل ما يقال عن تراجع أهمية الرياض في الإستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة، بعد أن أصبح العراق القاعدة المفضلة لواشنطن. وانعكس ذلك بصورة واضحة على السياسات الدفاعية لدول المجلس في قضيتين رئيسيتين، هما[1]:

القضية الأولى: تصاعد الجدل حول استمرار الوجود العسكري الأجنبي: في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب نظام صدام حسين، فإن هذه الرؤية تعرضت لبعض التغير بعد الحرب الأخيرة على العراق، إذ إن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره، وأصبح الحضور الأمريكي الضخم في المنطقة – من وجهة نظراً البعض – المسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي، بعد الغموض الذي غلف أهدافه الإستراتيجية الحقيقية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فالسعودية طالبت الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية إبريل 2003 نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من فلوريدا الى قاعدة السيلية بقطر في الرابع عشر من نوفمبر 2003، وهو الأمر الذي عده مراقبون مؤشراً يدل على تحول الاهتمام الأمريكي من السعودية إلى قطر. وطرحت الكثير من التفسيرات لتوضيح هذه الخطوة:-

اولها : أنها تأتي في إطار إعادة توزيع القوات الأمريكية في أنحاء الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بعد الحرب على العراق، وزوال ما تصفه واشنطن بخطر الرئيس العراقي صدام حسين.

ثانيها : أنها تؤكد المنطق الذي يحكم العلاقات السعودية – الأمريكية، والذي يستند بالأساس إلى تبادل المصالح، لا إلى منطق القوة، وأن رحيل هذه القوات في هذا التوقيت تحديداً هو تعبير عن التزام البلدين بالقرارات الدولية التي أوجدت هذه القوات، فالوجود الأجنبي في المنطقة جاء بسبب صدام حسين ورحل بعد زواله.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية طالبت بسحب القوات الأمريكية من أراضيها، فإن بعض دول المجلس رحبت ببقاء القوات على أراضيها، بل قدمت لها المزيد من التسهيلات، فالكويت أعلنت تجديد الاتفاق الدفاعي–الذي وقعته مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة– في سبتمبر 2003. أما قطر فقد وافقت على أن تصبح المركز الدائم للعمليات الجوية في منطقة الخليج، واستمرت الإمارات في علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، لكنها وقعت مع إيطاليا في ديسمبر 2003 اتفاقية دفاعية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، تتمحور حول التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، إلى جانب التعاون في مجال الصناعات العسكرية المشتركة [2].

بناء على ما سبق، يمكن استنتاج أن رؤية دول المجلس إزاء الوجود العسكري الأجنبي والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة لم تعد موحدة كما كان الوضع بعد حرب

---

(1)الدسوقي، أبو بكر ، مرجع سابق.
(2)بانوراما عسكرية، **شؤون خليجية**، العدد 36، 2004، ص26.

الخليج الثانية، فهناك بعض الدول أعربت عن رغبتها في سحب أو تقليل هذا الوجـود علـى الأقل، وهناك دول أخرى اتجهت إلى تعزيز تعاونها العسكري، لكن هذه الدول تـشترك فـي تنامي الضغوط الشعبية داخلها والرافضة لهذا الوجود، أو الاستمرار في علاقاتهـا الدفاعيـة والعسكرية مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذا التباين بين دول المجلس حول حجم ونوعية العلاقات الدفاعيـة مع الولايات المتحدة فثمة إدراك لديها – على الأقل المـدى المنظـور – بأهميـة الوجـود العسكري على أراضيها، لأن هذا الوجود يحقـق مـصلحة مـشتركة للجـانبين الأمريكـي والخليجي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتهـا مـن المملكـة العربيـة السعودية، فإنها في المقابل قد اتجهت إلى تكثيف وجودها في دول خليجية أخرى، وبخاصـة في ما يتعلق بتخزين الأسلحة الأمريكية، وهذا يعني أن التغيرات الأمريكية بالنـسبة لقـضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الإجرائي (سحب القوات من الدول التي تعـارض الرأي العام فيها هذا الوجود)، دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود، الذي تعـده واشـنطن إحدى أهم الآليات لحماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي[1].

أما بالنسبة لدول المجلس، فقد تولدت لديها قناعة منذ العقد الأخير من القرن الماضي مؤداها أن أمن الخليج أضحى شأناً دولياً، وهو ما كسب الوجود الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية، ويعزز من هذه القناعة أمران: أولهما الـدول الخليجية الست التي شهدت تجربة هذا الوجود في الماضي، حيث كانت محميات لبريطانيـا، وهو أمر ما زال حياً في ذاكرة بعض قطاعات النخبة من خلال وجود توافق بينها وبين القوى الكبرى، وثانيهما : أن دول المجلس صغيرة الحجم نسبياً حيث لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثـين مليون نسمة بينهم أعداد هائلة من العمالة الآسيوية الوافدة، وهو ما يعكس مدى حاجـة تلـك الدول إلى الوجود الأجنبي في الوقت الراهن لكونها دولاً صغيرة وغنية محاطة بجيران أكبر لهم مطامعهم التاريخية في ثروات هذه الدول.

القضية الثانية: اتجاه بعض دول المجلس إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، وإعادة النظر في أولوية علاقاتها بالنسبة لدول مجلس التعاون كما سـبق إيضاحه، وربما هذا يفسر اتجاه المملكة العربية السعودية شرقاً، وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) للعاصمة الروسية عام 2003، وعدّ المحللون هذه الزيارة تعبيـراً سـعودياً روسـياً مشتركاً عن ضرورة دعم العلاقات فيما يُعد تجاوزاً للتفرد الأمريكي بالخليج، كمـا يعكـس إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى على الساحة الدوليـة، ولهـا رأي فـي القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن، وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سـعود الفيـصل بقوله "إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مـؤثراً"[2].

---

(1) العلاف، إبراهيم خليل ، مرجع سابق.

(2) الحسن، بلال (2003). **السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون**، الشرق الأوسط، لندن.

وفي إطار الضمانة الخارجية لأمن دول مجلس التعاون برز الناتو شريكاً محتملاً للأمن في الخليج بعد حرب الخليج الثالثة، فالولايات المتحدة وجدت أن هناك ضرورات تفرض عليها أن تتقاسم مع حلفائها في الناتو عبء الأمن في الخليج،و طالبت حلفاءها الأوروبيين بأداء دور مهم في هذا الصدد، وبخاصة القيام بدور أمني في العراق على أساس أن ذلك يحقق مصلحة مشتركة للطرفين تتمثل في الأساس بالحيلولة دون سعي العراق الجديد لتهديد جيرانه بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة عموماً، بل الحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده وإخراجه من التفاعلات الإقليمية والإبقاء عليه بصيغة فدرالية قد تضعف من دوره الإقليمي، ومن ثم فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها، ومن هنا كان اهتمام قمة اسطنبول بالعراق، حيث أصدرت بياناً بشأنه وافق فيه القادة على تقديم المساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية، وقد جاء في البيان: يستنكر الحلف الهجمات الإرهابية كافة ويدعو إلى إنهائها فوراً، إذ إن الأنشطة الإرهابية التي تجري في العراق وانطلاقاً منه تهدد الدول المجاورة في المنطقة برمتها، وتوجد حالياً بعثة لحلف الناتو في بغداد تضم 165 شخصاً بينهم 24 مدرباً للمساعدة في تدريب 910 من الضباط العراقيين سنوياً [1].

وقد استند الحلف في دوره الجديد بالعراق إلى أمرين؛ **الأول:** طلب الحكومة العراقية رسمياً مساعدة الحلف لها في تدريب القوات العراقية، حيث يشرف حلف الناتو حالياً على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريباً وتنظيماً وتنظيراً. ومن المتوقع أن يكتسب هذا التعاون زخماً خلال الفترة المقبلة، ولاسيما أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية حلف الناتو في هذا الشأن، فعند افتتاحه المدرسة العليا للجيوش لتأهيل ضباط الجيش العراقي الجديد بما يتفق والعقيدة العسكرية لحلف الناتو، قال إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق إنه يريد جيشاً قادراً على مواجهة الواقع اليومي على الرغم من أن الدستور العراقي قد نص على أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات [2].

الثاني: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الذي تضمن الطلب من المؤسسات الدولية والإقليمية تقديم العون للقوة المتعددة الجنسية في العراق، ويلاحظ أن الحلف لم يقتصر دوره على المساعدات الحالية، حيث أكد أمينه العام أنه بالنسبة إلى المستقبل سنستمع إلى ما تطلبه الحكومة العراقية (أعمال المجلس الاستشاري الخليجي، 2004، ص16).

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما العميق في أمن دول مجلس التعاون، ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة المتغيرات والتفاعلات التي ارتبطت بالحربين، وألقت بظلالها على الأمن والاستقرار في هذه الدول، لكن درجة وطبيعة هذا التأثير اختلفتا في الجوانب التالية[3]:

أولاً: الإدراك الأمني لمصادر التهديد: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تداعياتهما الواضحة في تكوين رؤية دول المجلس الأمنية، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، فلم يعد أمنها خليجياً عربياً فحسب أو مسؤولية دولة كما كان الوضع قبل الحرب، بل تم الربط بين أمنها والأمن الدولي، وأصبحت

---

(1) الدسوقي، أبو بكر ، مرجع سابق.
(2) العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق.
(3) أعمال المجلس الاستشاري الخليجي مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2004). "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي" (2004)، العربي، العدد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري الأجنبي بوصفه أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، وهو ما تجسد في فشل صيغة إعلان دمشق. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن دول المجلس قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى مصادر التهديد، فقد كرست حرب الخليج الثانية المخاوف من البيئة الإقليمية وتحديداً من سياسات النظام العراقي، وكانت نتيجة ذلك أن اكتسب أمن دول المجلس أبعاداً جديدة، تعطي الأولوية للخطر الخارجي والتهديدات الخارجية على التهديدات والأخطار الداخلية، وانعكس ذلك في تزايد الاهتمام بالأبعاد العسكرية والدفاعية لمفهوم الأمن من خلال الإنفاق على صفقات التسلح والاتفاقيات الدفاعية الخليجية وذلك على حساب الأبعاد الأمنية الأخرى، السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن كانت هذه الرؤية في التغير في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ثم تزايدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما أوضحت الدراسة [1].

أما حرب الخليج الثالثة أو الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 فمثلت إدراكاً أمنياً جديداً لدول مجلس التعاون الخليجي في أكثر من زاوية؛ من ناحية أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائداً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، بعد أن أصبح الشك المتبادل والتوجس يسود علاقة الولايات المتحدة ببعض دول المجلس في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن في هذه الدول. ومن هنا بدأت تثار المطالب بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة؛ إذ أن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره. ومن ناحية ثانية فإن حرب الخليج الثالثة وبما أفرزته من تداعيات سلبية على الأمن الداخلي لدول المجلس جعل هذه الدول تهتم بالأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن،وانعكس ذلك على نحو واضح في استراتيجياتها الأمنية لمكافحة الظواهر كالتطرف والإرهاب، التي شملت إلى جانب الإجراءات الأمنية أبعاداً سياسية وثقافية وتعليمية وتربوية كما أوضحت الدراسة.

ثانياً: تغير طبيعة ودرجة التهديد: تكاد تتشابه التهديدات التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة بالنسبة إلى أمن دول المجلس، لكن اختلفت طبيعتها ودرجة تهديدها، فالعراق تحول من تهديد "قائم وواقع" بالفعل بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد "محتمل وكامن" بعد حرب الخليج الثالثة، وإيران تحولت من تهديد محتمل وكامن بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد واقع وقائم بعد حرب الخليج الثالثة؛ وإسرائيل راوحت مكانها كمصدر تهديد واقعي أو محتمل بناء على تطورات عملية السلام والموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها سعت إلى توظيف موقفها "المحايد" من حربي الخليج الثانية والثالثة في تحقيق انفراجه في علاقتها بدول المجلس.

كما تختلف درجة التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن هذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن، بعضها نابع من الداخل، وبعضها يرتبط بتطورات البيئة الإقليمية، والبعض الثالث يرتبط بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الخليج، فإن طبيعة هذه التهديدات ونوعيتها ودرجة خطورتها تختلف من دولة لأخرى، فإذا كانت الكويت معنية أكثر بالتهديد الذي يمثله العراق لها من زوايا كثيرة، في مقدمتها حالة الإنفلات على الحدود واستغلالها لتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، فإن

([1])العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق.

السعودية هي الأخرى معنية بالخطر العراقي ولكن بدرجة أقل ومبعث قلق المملكة يكمن في خوفها من تحول العراق إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية على أراضيها كما حدث في التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض خلال عامي 2003 و 2004؛ متى أثبتت التحقيقات وجود صلة بين هذه التفجيرات وبين الأوضاع في العراق، سواء لجهة الأسلحة التي تم استخدامها أو لجهة القائمين بعملية التنفيذ. وتأتي بعد ذلك كل من البحرين وقطر، فالأولى تتخوف من تصاعد النفوذ الشيعي في العراق على الشيعة الموجودين فيها، كما تتخوف من أن يؤدي تقسيمه وتكوين دولة شيعية هناك إلى تهديد تماسكها الداخلي.

أما الثانية فتخشى من التداعيات المحتملة لاستضافتها قاعدتي العديد والسيلية الأمريكيتين، أما دولة الإمارات وسلطنة عُمان فلا تريان في الأوضاع الراهنة في العراق خطراً محدقاً بهما، وإنما تنصرف أنظارهما إلى تهديدات أمنية داخلية، فبالنسبة إلى الإمارات ترى أن الخلل في التركيبة السكانية لمصلحة العمالة الوافدة هو التحدي الأمني الأخطر الذي يواجهها في المستقبل، وعليها أن تستعد للتعاطي معه. أما سلطنة عُمان فتظل أقل دول المجلس تعرضاً لتهديدات أمنية[1].

فالتعاون تجسده الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها معظم دول المجلس (البحرين، قطر، الكويت، السعودية) مع إيران، أما الحذر فينبع بالأساس من التوجيهات الجديدة للقيادة الإيرانية، والغموض الذي يكتنف المشروع النووي الإيراني، ومماطلة طهران في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الخصوص، والمخاوف من إقدامها على استخدام الورقة الشيعية في تهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس.

وإذا كان خطر الإرهاب هو مصدر التهديد الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة، فإن درجة هذا التهديد تختلف – أيضاً_ من دولة لأخرى؛ فالسعودية تأتي في مقدمة الدول المهددة بخطر الإرهاب والجماعات الإرهابية؛ حيث تعرضت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد منشآت نفط وأهداف غربية كان آخرها في فبراير 2006، تليها الكويت التي شهدت هي الأخرى عدة حوادث جرت في إثرها مواجهات مع مسلحين، وكُشفت خلالها مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن، ثم انتقلت هذه العدوى إلى دولة قطر؛ تليها مملكة البحرين، ثم الإمارات وسلطنة عُمان بدرجة أقل[2].

وبالنسبة إلى التهديدات الدولية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تكاد تكون ذات طبيعة واحدة، وهي نابعة بالأساس من الضغوط الأمريكية عليها لتبني سلسلة من الإصلاحات تتجاهل خصوصيتها الثقافية والحضارية والمجتمعية[3].

وقد أسهم تعدد مصادر تهديد أمن المنطقة واختلاف دولها حول الأوزان النسبية لكل من هذه التهديدات أسهم في غياب أرضية مشتركة بينها في شأن هذه التهديدات ووسائل التعامل معها، نظراً لاختلاف الأولويات وتعدد الرؤى بصدد المصالح والأهداف ومدى خطورة التهديدات[4].

---

[1] الحسن، بلال ، مرجع سابق.
[2] العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق.
[3] بانوراما عسكرية، **شؤون خليجية**، العدد 36، 2004، ص26.
[4] العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق.

ثالثاً: اختلاف بنية الأمن الإقليمي: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، فعقب حرب الخليج الثانية جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وقبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية.

ووفق هذه البنية، فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، فلم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة أهداف ومصالح قوى دولية كبرى في منطقة الخليج، لكنه أضحى ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الأمنية الخليجية، وبات محور الإدراك الخليجي الذي تألف بعد الأزمة(1).

ويعود فشل الترتيبات الأمنية التي سادت بعد حرب الخليج الثانية إلى كونها استبعدت قوى إقليمية مهمة (العراق وإيران) من معادلة الأمن في الخليج، بل إن هذه القوى تعرضت لسياسة الاحتواء من جانب الولايات المتحدة، وتم فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وأوكلت لدول المجلس بعض المهمات في تنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش في حالة قلق وعدم استقرار دائمين(2).

المبحث الثالث: البيئة الإقليمية وأثرها على أمن الخليج العربي:

تعرضت بنية الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثالثة لتحولات جوهرية، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة جاراً إقليمياً ِأو بالأحرى أحد أطراف النظام الإقليمي الخليجي، بل هي الطرف الأقوى القادر على صوغ أي ترتيبات أمنية. ودلالة ذلك التطور أنها أصبحت تتعامل مع قضية أمن الخليج بوصفه شأناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية، وما يترتب على ذلك من أي ترتيبات مستقبلية يمكن أن تعكس مصالحها بالأساس. ويؤكد ذلك بالفعل أن كل الخيارات والتصورات المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لترتيب الأمن في المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية أو أنها تؤدي الدور الرئيسي فيها وبمشاركة أطراف أخرى.

وإذا انتقلنا إلى الترتيبات المطروحة لتحقيق الأمن في المنطقة بعد حرب الخليج الثالثة (ناتو شرق أوسطي، إنشاء منتدى أمني إقليمي شبيه بتجمع الآسيان، شراكة أوروبية – أمريكية، حلف بغداد جديد.. الخ) فإنها هي الأخرى تفتقد مقومات النجاح، واحتمالات فشلها – أو تعثرها– تبقى قائمة، وذلك نظراً للعوامل التالية(3):

1. على الرغم من إدراك دول المجلس لأهمية الوجود الأجنبي – على الأقل في المدى المنظور– بوصفه الأقدر على توفير الحماية لتلك الدول، فإن هذا يصطدم بالمعارضة الشعبية الواسعة من جانب، وباحتمال استهدافه من جانب الجماعات الراديكالية في تلك الدول من جانب آخر.

(1)الزيات، حسن ، مرجع سابق.
(2)العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق.
(3)الزيات، حسن ، مرجع سابق.

2. أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة أصبحت تتعامل مع قضية الأمن بوصفها شأناً داخلياً أمريكياً، وهو ما زاد من وتيرة تدخلها في شؤون دول المنطقة، بل وممارسة الضغوط عليها لتبني توجهات معينة، بل إنها أصبحت تلوح بأن العراق (الجديد) سيمثل الركيزة الأساسية لترتيباتها الأمنية في المنطقة، هذا التوجه الأمريكي الجديد أسهم في تحفظ بعض دول المجلس على السياسة الأمريكية، ومن ثم عدم تحمسها للمشروعات الأمريكية الخاصة بأمن المنطقة لاعتقادها أنها لن تلبي مصالحها بقدر ما تعبر عن مصالح الولايات المتحدة بالأساس، بل إن بعض أوساط المثقفين والأكاديميين في دول المجلس بدأت تحذر من خطورة التغلغل الزائد من جانب واشنطن في مستقبل أمن الخليج، معتبر أن الحضور الأمريكي الراهن يوازي في حجمه وتأثيره وتغلغل الحضور البريطاني في الخليج العربي الذي استمر لنحو 150 سنة، وأن الولايات المتحدة تعيد الدور البريطاني الإمبراطوري نفسه، وترغب في إدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي الذي ما زال يبحث دون جدوى عن الأمن والاستقرار والهدوء. هذا التحفظ الرسمي والمعارضة غير الرسمية والشعبية للسياسات الأمريكية ستمثل قيداً على نجاح الخيارات المطروحة لأمن الخليج.
3. التوتر الذي يحكم العلاقات الإيرانية – الأمريكية، حيث تشهد هذه العلاقات حالات من المد والجزر، وهذا قد يكون أحد أهم معوقات إيجاد نظام أمني مستقر في منطقة الخليج في المستقبل المنظور، ولاسيما في ظل تصعيد الضغوط الأمريكية على طهران على خلفية الملف النووي، ولا شك في أن أي محاولة أمريكية لاستهداف إيران في المستقبل المنظور قد تفاقم من حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.
4. تثبت خبرة التجارب الأمنية السابقة التي طرحت لضمان أمن دول الخليج العربي، أن وضع أي نظام أمني في الخليج لابد أن يأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف في المنطقة، فوضع نظام أمني يستثني البعض منه لن يكتب له النجاح، فإعلان دمشق فشل كصيغة أمنية لأنه استثنى إيران والعراق منها، وأغفل حقيقة الدور الأمريكي. ولهذا فليس مستبعداً فشل المشروعات الأمنية المطروحة بعد حرب الخليج الثالثة لأسباب كثيرة، أولها أنها لا تشمل جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة فبعضها يضم العراق في حين يستبعد إيران، وبعضها يفعل العكس. ثانيها أن هذه الترتيبات تعبر بالأساس عن المصالح الأمريكية وعن حقيقة تحول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي لدول المنطقة. ثالثها أن هذه الترتيبات ترتبط بالمشروع الأمريكي أو الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الشرق عموماً. رابعها تعارض الرؤى المختلفة بالنسبة إلى هذه الترتيبات، وبخاصة من قبل إيران التي لا تزال ترى أن أية ترتيبات أمنية جديدة يجب ألا تكون على حساب دورها الإقليمي في المنطقة.

تغير نمط التحالفات الأمنية في منطقة الخليج العربي:

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في إعادة تكوين نمط التحالفات في المنطقة، فحرب الخليج الثانية أوجدت معادلة مختلفة من العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، ارتبطت فيها دول مجلس التعاون بعلاقات قوية مع واشنطن وكانت محوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة، أما العراق وإيران فقد كانا هدفاً للسياسة الأمريكية في المنطقة وتحديداً سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها واشنطن ضد الدولتين طوال التسعينات،

بمعنى آخر، فإن التعاون كان سمة العلاقات بين دول المجلس وواشنطن في حين كان التوتر والتوجس سمة العلاقات سمة بين كل من العراق وإيران من ناحية والولايات المتحدة من ناحية ثانية.

واستمرت المعادلة السابقة قائمة حتى حرب الخليج الثالثة التي مثلت نمطاً جديداً من التحالفات، فالعراق الجديد أصبح أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة بل وإحدى ركائز تطبيق الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سواء في أبعادها الأمنية (تمركز معظم القوات الأمريكية في العراق لسنوات طويلة، والتخطيط لإقامة قواعد عسكرية دائمة فيه) أو السياسية (باعتباره نموذجاً للإصلاح السياسي والديمقراطية) لجميع دول منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من فشل كل هذه المشروعات[1].

كان من نتائج حرب الخليج الثالثة حدوث تغير في مركز القوى في الخليج العربي ومصادر التهديد الامني ترافق ذلك مع غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول المجلس في التعاطي مع بعض القضايا الأمنية، في مقدمتها:

1- في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب النظام العراقي "المخلوع" ، فإن هذه الرؤية أصابها بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض دول المجلس حول كيفية التعاطي معه،ففي حين تحفظت المملكة العربية السعودية على استمرار القوات الأمريكية على أراضيها، وطالب بسحب هذه القوات بعد الإطاحة بنظام صدام حسين فإن بعض الدول الأخرى (قطر والبحرين وسلطنة عُمان) اتجهت على تعميق علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، ما يعني معه حدوث انقسام في الموقف الخليجي العام إزاء العلاقة الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة.
2- غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، وربما يرجع ذلك إلى وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعاون في القمم والاجتماعات المشتركة، وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول منفردة إزاء العلاقات مع إيران التعاون معها، ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشدداً كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، والذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، بل ويشدد على أن هذه القضية قضية خليجية وليست إماراتية فقط، ويؤكد دعم مجلس التعاون كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي بل وتسبب في إحداث توترات في العلاقات بين الإمارات وتلك الدول التي تتقارب مع إيران.
3- الفجوة بين ما يتم الاتفاق عليه وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع وتظهر هذه الفجوة في عدة قضايا أخرى تُتخذ قرارات في شأنها لكن تنفيذها يتم تأجيله، مثل قضايا تطوير التعليم وتطوير الخطاب الديني. وهذه الفجوة يمكن تفسيرها استناداً إلى العاملين التاليين: الأول الخلافات البينية التي تنشب بين بعض القمم الخليجية. والثاني تغليب اعتبارات

[1] الزيات، حسن ، مرجع سابق.

الأمن الوطني (القطري) على الأمن القومي (الجماعي)، وهو ما ينعكس على التردد إزاء تنفيذ أي مشروعات أمنية مشتركة.

4- الفشل في التوصل إلى إستراتيجية دفاعية موحدة: فعلى الرغم من أن التداعيات الأمنية التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة كانت تدفع جميعها في اتجاه دول المجلس إلى تبني إستراتيجية دفاعية موحدة، وإعادة تكوين قواتها المسلحة، فإن هناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، والمثل البارز هنا هو قوات درع الجزيرة، فعلى الرغم من أن تطويرها ظل بنداً ثابتاً في القمم الخليجية ، فإن ترجمة ذلك إلى آليات للتنفيذ تظل هي المحك والمختبر الحقيقي[1].

ويعود تعثر دول المجلس – حتى الآن – في بلورة إستراتيجية دفاعية موحدة بالأساس تمكنها من الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها والاستغناء عن الضمانة الأمنية الخارجية إلى عدة أسباب، في مقدمتها: افتقار التعاون العسكري الخليجي البيني على الأسس المستقرة التي يقوم عليها أي تخطيط عسكري جماعي لمواجهة مصادر التهديد القائمة أو المخاطر المحتملة نفسها كما سبق إيضاحه، بالإضافة إلى بطء الإجراءات العسكرية المشتركة سواء قبل إقرارها أو بعد الاتفاق عليها، ويرجع ذلك في جانب منه إلى وجود نزعة فردية تميل إلى عدم بناء أي قوة عسكرية مشتركة، وإنما ضرورة أن تكون تحت سيطرة قومية، كما أدى اعتماد دول المجلس على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع الدول الأجنبية الكبرى سواء بصورة علنية أو سرية، وذلك بوصفها الضمانة المثلى لأمنها إلى تقاعس هذه الدول وتراخيها عن القيام بتطوير استراتيجياتها الدفاعية.

وإذا كانت حربا الخليج الثانية والثالثة أثرتا بالسلب في الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن تداعيات الحرب الثالثة كانت الأخطر وشواهد ذلك كثيرة أبرزها:

أ- أدت حرب الخليج الثالثة إلى تعاظم مخاطر البيئة الداخلية (بروز تيارات متطرفة، تعرض دول المجلس لموجة من الإرهاب)، وهذه المخاطر تزامنت مع الحرب على العراق وتصاعدت على نحو لافت للنظر خلال السنوات التالية حين تعرضت المملكة العربية السعودية أولاً ثم الكويت وقطر لبعض الأعمال الإرهابية. في حين لم تؤد حرب الخليج الثانية إلى هذه النوعية من المخاطر، وذلك على الأقل في الأعوام التالية للحرب وتحديداً في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من شرعية الحربين، فحرب الخليج الثالثة نظراً لأنها تمت في إطار خارج عن الشرعية ودون تفويض من الأمم المتحدة أو قرار من مجلس الأمن، فإنها جسدت الفوضى الدولي والخروج عن مبادئ المجتمع الدولية الأمر الذي استغلته عدة جماعات متطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، في تبرير اعتداءاتها على مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، ووجد خطاب القاعدة والجماعات الراديكالية الأخرى مؤيدين له في منطقة الخليج، ليس هذا فحسب، بل تكون الكثير من الخلايا "النائمة" في دول المنطقة تؤمن

[1] الزيات، حسن ، مرجع سابق.

باستخدام العنف والإرهاب، ويمكن تفسير موجة العنف التي شهدتها المملكة العربية السعودية وبعض دول المجلس الأخرى[1].

ويدل ظهور هذه التنظيمات الراديكالية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تتبنى فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل على أن الحرب على العراق أدت إلى تراجع الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد (الإرهاب) الدولي، حيث نجح ابن لادن في استغلال هذه الحرب في إيجاد متعاطفين جدد لسياساته وتجنيدهم من دول المنطقة، وتزايدت – ولو بصورة طفيفة– قدرتها على القيام بعمليات جديدة ضد المصالح الأمريكية والغربية في دول المنطقة.

في حين أن حرب الخليج الثانية كانت شرعية لأنها أولاً كانت لتحرير دولة ذات سيادة، وثانياً كانت بقرار من الأمم المتحدة، وثالثاً كانت بمشاركة عربية وخليجية فاعلة، وهو ما أضفى عليها قدراً كبيراً من الشرعية، وحتى بعد انتهاء عملية تحرير الكويت لم تظهر أي معارضة فعلية لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة على الأقل في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

ب– فاقمت حرب الخليج الثالثة من مخاطر البيئة الإقليمية مقابلة بحرب الخليج الثانية، ومعطيات ذلك تبدو في التالي[2]:

1– معادلة أمنية مختلفة بفعل ميزان قوى يميل لمصلحة إيران مقابلة بدول مجلس التعاون، وذلك بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في الحرب.
2– أوضاع أمنية متدهورة في العراق لا يمكن السيطرة عليها تتمدد بشظاياها إلى دول الجوار الخليجي.
3– تعثر جهود التسوية لعملية سلام الشرق الأوسط، إضافة إلى توتر الأوضاع في لبنان والصومال.

ج– ارتبطت الحرب على العراق ببيئة دولية ضاغطة مثلت تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك مقابلة بالبيئة الدولية التي تكونت عقب حرب الخليج الثانية.. فالحرب على العراق كانت أحد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة الأمريكية على "الإرهاب"، وارتبطت بالمشاريع الأمريكية لإعادة بناء وهندسة المنطقة من جديد وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة في فبراير 2004، والذي يتقاطع في جوانب كبيرة منه مع أمن دول المجلس في مقدمتها: مطالبتها بتبني حزمة من الإصلاحات السياسية والديمقراطية قد لا تتوافق بالضرورة مع خصوصياتها الحضارية والمجتمعية والدينية، والضغط عليها لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل والتطبيع معها، بل ودفعها للقيام بدور ما في عملية التسوية كما فعلت بعد حرب الخليج الثانية.

---

(1) الزيات، حسن ، مرجع سابق.
(2) العلاف، إبراهيم خليل ، مرجع سابق.

الفصل الرابع

ملامح الدور المستقبلي للمملكة العربية السعودية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول : السياسة السعودية وأمن الخليج العربي

يمثل الاهتمام بالأمن الوطني والإقليمي أحد أهم أولويات صانع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية ، خصوصاً وهي تتوسط بيئة إقليمية تعتبر من أكثر الأقاليم الدولية أهمية وتداخلاً سواء فيما يتعلق بالبعد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الأمني للتفاعلات الإقليمية، إضافة إلى التعقيدات المحلية التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية على دول المنطقة، والتي انعكست مؤخراً على الأمن الوطني لهذه الدول سواء على شكل موجات من العمليات الإرهابية الدامية داخل تلك المجتمعات أو على شكل ارتفاع معدلات البطالة والجريمة فيها،إن اهتمامات المملكة العربية السعودية بالأمن ليست حديثة ولا ذات بعد داخلي، فهي تعتبر أمن الجزيرة العربية مكمل لأمنها الوطني، وحتى قبل قيام مجلس التعاون قامت المملكة بدور لحفظ أمن جزيرة العرب فموقفها من ثورة ظفار ومن ثورة اليمن يوضح جهود وحرص المملكة على أمن الجزيرة العربية بشكل عام، ذلك لأن موقفها لم يكن لمجرد كون هذه الأحداث حصلت على حدودها ، ولكن كان مبني على ما حملته تلك الأحداث من تداخل وأفكار ثورية كانت تهدد أمن الجزيرة برمتها. والمملكة منذ عام 1976م وهي تسعى وبالتعاون مع شقيقاتها الدول الخليجية الأخرى أعضاء المجلس إلى إقامة تجمع خليجي للحفاظ على أمن الخليج ، ولم يتحقق ذلك إلا بعد خمس سنوات حينما أنشئ المجلس عام 1981م ، وبعد أن تضافرت الأسباب الإيجابية التي أدت إلى قيامه، ومع تزايد تعقيدات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي فقد ازداد الاهتمام بالأمن الوطني والإقليمي لتلك المنطقة وخصوصاً في هذا العقد.

وقد أوضح الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبدالله بشارة الاتجاه الإستراتيجي لمجلس التعاون عندما أعلن أن المجلس يعمل على المحافظة على ميزان القوة في الخليج ، ويسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن بما فيه المحافظة على ميزان القوة في المنطقة، وبالتالي فإن المملكة وبالعمل والتنسيق مع شقيقاتها أعضاء دول المجلس تمكنت من الإنجاز النسبي لبعض الأهداف والتي تعتبر متداخلة ومعقدة مع بعضها البعض ومنها: محاصرة الحرب العراقية الإيرانية ، ومنع امتدادها خارج نطاقها، والعمل على استبعاد التهديد الذي تشكله الدعوة الراديكالية للثورة الإيرانية والمد الشيعي، وعدم انتقال حالة الفوضى العراقية إلى خارج العراق، والدعوة إلى خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، والعمل على تعزيز الأمن والقدرات الدفاعية للدول الأعضاء في مجلس التعاون، وذلك من خلال التركيز على مبدأ التنسيق والتعاون مع بقية أعضاء دول المجلس كركن من أركان سياسة المملكة العربية السعودية في التعاون والتضامن الخليجي في جميع المستويات : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسعي قدماً إلى تطبيق السوق الخليجية المشتركة والتي بدأت بالفعل مع بداية العام 2008 وتطبيق العملة الموحدة في موعدها عام 2010م.

المطلب الأول: الخليج العربي وأمن المملكة العربية السعودية

لقد شكلت منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليها أهم محور لسياسة المملكة الإقليمية الخارجية، ويعود ذلك لأسباب عديدة، من أهمها: الارتباط الأسري والقبلي والتاريخي، والجوار الجغرافي المميز الذي تتمتع به دول الخليج العربية، الذي يكاد يكون فريداً بين شعوب العالم، وكذلك التماثل إلى حد التطابق للأنظمة السياسية والاقتصادية وغيرها لتلك الدول.

ولقد زاد اهتمام المملكة بهذه المنطقة من حيث أهميتها الاستراتيجية حيث أنها كانت منذ أمد طويل محط اهتمام عالمي وخاصة القوى الكبرى منها نظراً، لأهميتها الإستراتيجية بجميع جوانبها؛ لذا فليس بالمستغرب أن تمثل منطقة الخليج عمقاً إستراتيجياً هاماً للمملكة.وقد حرصت المملكة العربية السعودية على بناء علاقات مترابطة مع كافة الدول الخليجية، وتعود هذه العلاقات إلى عصر الدولة السعودية الأولى (1744-1818م) ثم الدولة السعودية الثانية(1840-1891م) ثم الدولة السعودية الحديثة. وقد حرص المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود على العمل على تعميق مجالات التعاون مع الدول الخليجية بهدف العمل على تأكيد وحدة واستقلال تلك الدول، في ضوء ما كانت تواجهه هذه الدول من أطماع إقليمية ودولية. (1)

لذا نجد أن السياسة الخارجية السعودية تجاه الدائرة الخليجية تركزت على أربعة محاور مهمة وهي (2):

1- حل المشاكل الحدودية وتصفية الخلافات الناتجة عنها.
2- التنسيق والتعاون الاقتصادي بين المملكة ودول الخليج.
3- تنسيق سياستها الخارجية والبترولية في الساحة الدولية.
4- العمل على إيجاد صيغة مقبولة لاتفاقيات أمنية تخدم استقرار منطقة الخليج العربي، وضمان عدم إثارة المزيد من الأزمات في تلك المنطقة.

و لم يكن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 م إلا تتويجا للجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في سبيل تعزيز العمل الخليجي المشترك، والتعاون بين الدول العربية في الخليج، بما يضمن مصلحة وأمن وازدهار المنطقة ودعم السلم والأمن الإقليمي. وتعتبر منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليه من أهم المحاور الرئيسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية التي لها تأثير وعمق رئيسي يؤثر فيها.وقد نشطت المملكة العربية السعودية منذ وقت طويل في لعب دور فعال في بلورة وتحديد اتجاهات الكثير من مخرجات السياسة الخليجية، وذلك من خلال تعاطيها الجاد مع كل الأحداث والتطورات التي مرت بها المنطقة معتمدة على مرتكزات سياستها الخارجية التي تتصف بالقوة والثبات والتعقل، مما كفل لهذه السياسة مرونة وآلية مكنتها من استيعاب جميع المتغيرات والأزمات التي مرت بتلك المنطقة. (3)

(1) الأعظمي ، وليد حميد، (1992). العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ، ط1، لندن: دار الحكمة، ص ص 23-24.
(2) المصدر نفسه . ص ص 35-38.
(3) سلامة، غسان، (1980). السياسة الخارجية السعودية منذ سنة 1945، بيروت: معهد الإنماء العربي ، ص 498.

إن أمن الخليج ذا أهمية مميزة للسعودية، تنبع من كون السواحل السعودية على الخليج هي المصدر الرئيسي للنفط السعودي، إضافة إلى أن التهديد الرئيسي لدول تلك المنطقة يأتي من الساحل الآخر للخليج والذي تعتبره إيران خليجياً فارسياً يتبع لهـا، بخـلاف السواحل السعودية على البحر الأحمر والتي تخلو من المشاكل الحدودية التي تـشكل تهديـداً لأمنهـا. وتعتبر رؤية المملكة العربية السعودية لأمن الخليج من منظور التعامـل مـع دول مجلـس التعاون مجتمعة بما يخدم ازدهار الإقليم وأمنه، وتبنت السعودية مبدأ ارتباط أمنها بأمن تلـك الدول ، واعتبرت أن أي مساس بها يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي. وهـو مـا جعلهـا ترفض أي توسعات إقليمية على حساب دول الخليج، وخاصة من العراق وإيران، وأكدت على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه. فمثلاً رفضت مطالبة إيران في دولة البحرين كما رفضت احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، وعملت على إجهاض محاولاتها فـي تـصدير الثورة وزعزعة استقرار النظم السياسية الخليجية. كما رفضت مطالب العـراق فـي ضـم الكويت عام 1961 م و 1990م. ويمكن تحديد ثلاثة متغيرات أساسية تحدد رؤيـة صـانع القرار السعودي لأمن الخليج، وهي: الموقع الاستراتيجي للمملكة العربيـة الـسعودية علـى الخليج، ونمط توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج، وأخيراً النظم السياسية في تلك الـدول وأهمية استقرارها [1].

إن سعة رقعة المملكة وتباعد أطرافها وأقاليمها قد حتم عليها أن يكـون لـديها سـلطة مركزية قوية، وأن تكون سياستها الأمنية متحفزة ويقظة، وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي من ناحية أخرى توفر عمقاً استراتيجياً لا يستهان به من حيث القدرة على الحركة وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق والمنشآت الصناعية والعـسكرية والاقتـصادية للبلاد يكون له أثر إيجابي لأمن واستقرار منطقة الخليج بـصفة عامـة. ويمكـن تلخـيص المحددات التي تواجه صانع السياسة الخارجية السعودية بما يتعلـق بالأبعـاد الإسـتراتيجية والأعباء السياسية والأمنية الإقليمية في العقود السابقة بما يلي[2]:

أولاً: الاهتمام السعودي بما يجري في منطقة الخليج العربي، على أساس أنهـا تمثـل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للسعودية، وهذا الاهتمام عبر عن نفسه في قـضايا تحقيـق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود والحفاظ على أمن الخليج.

ثانياً: إتباع سياسة خارجية، تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة كل ما يثير القلاقـل بالمنطقة، وعدم السماح لأي طرف بالسعي لإطماع توسعية على حساب دول منطقة الخليج.

ثالثاً: الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر، لا سيما من زاوية مدى تغلغـل النفوذ الإسرائيلي في أي من الدول الإفريقية المطلة على شواطئه.

رابعاً: الحرص على عدم تواجد قوى دولية ذات إطماع، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها خصوصاً إذا كانت هذه القوى غير صـديقة للـسعودية ولا تخـدم أهدافها، وهذا يتضح من خلال مواقف المملكة العربية الـسعودية إزاء كـل مـن: الوجـود البريطاني في الخمسينيات والستينيات، والوجود العسكري المصري في اليمن الـشمالي بعـد ثورة اليمن عام 1962، والوجود الإيراني في إقليم ظفار في سلطة عمان بداية السبعينات.

([1]) العلي، خالد بن إبراهيم، (1999). مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الـسعودية، المـستوى الخليجـي، الإسلامي، الدولي، في معهد الدراسات الدبلوماسية ، ص 66.
([2]) المصدر نفسه، ص 78.

خامساً: إن وجود حدود للسعودية مع دول مثل العراق والأردن، إضافة إلى دول أخرى ذات أبعاد قومية ودينية، قادت المملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بالصراع العربي– الإسرائيلي وتطوراته، وإلى الحد الذي أصبحت فيه إحدى الأطراف المباشرة في إداراته، على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة مع إسرائيل.

كذلك فقد ترسخ مفهوم مركزي لدى صانع القرار السعودي يدور حول الدور القائد للسعودية في الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي، و تحديد التوجهات الاستراتيجية أو أطر الأمن الإقليمية.

فقد شكل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا سابقة خطيرة في منطقة الخليج منذ انتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الاحتلال الأجنبي المباشر، وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف قرن من الزمان أحد قطبي توازن القوى في منطقة الخليج، إضافة لتمثيله في أحدى الفترات أحد مصادر تهديد أمن الخليج أيضاً. إضافة إلى التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً.

فإذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد استطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً، فإن هذا لا يعني تغيير حقائق التاريخ والجغرافيا، حيث لا تزال منطقة الخليج تحتوي عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي صباح الصباح بقوله : "أن التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقات أمنية موقعة بين البلدين، ولا علاقة له بما يحدث بالعراق، ومن ثم فإن التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد احتلال العراق تقتضي الإشارة إلى ثلاثة أطراف ينبغي لهذه الدول التعامل معها بما يضمن أمن واستقرار تلك المنطقة، وهي الولايات المتحدة والعراق الجديد وإيران " .

ومن هنا جاءت نظرة صانع القرار السعودي تجاه الوجود الأمريكي بأنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها، الأمر الذي دفع المسؤولين الأمريكيين بعد أيام قليلة من سقوط العراق تحت الاحتلال إلى نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من المملكة العربية السعودية إلى قاعدة العديد بقطر، وهو ما أثار قضية محورية في العلاقات الخليجية الأمريكية حول الوجود الأمريكي ومبرراته(1).

ولعل بداية الاهتمام السعودي بقضايا الأمن، سواء في الخليج أو في الشرق الأوسط عموماً، قد ظهر بشكل محوري مع حرب أكتوبر عام 1973 والتي لعبت خلالها المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً من خلال قيادتها للجهود العربية في حظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في حربها مع الدول العربية، فقد منح هذا الدور للمملكة خبرة إقليمية وعربية في القيادة لم تكن لديها سابقاً.

ولكن بعد عام 1973 وبروز الدور السعودي، ومحاولة المملكة لعب دور مميز في المنطقة، ومع إدراكها لحقيقة النوايا الإيرانية التوسعية في الخليج، بادرت إلى صد تلك النوايا

---

(1) القباع، عبد الله ، (1986). السياسة الخارجية السعودية ، ط1 ، الرياض: مطابع الفرزدق ، ص 227.

وعبرت عن رفضها لمثل تلك السياسات، كما بادرت إلى رفض كل المشروعات الأمنية والدفاعية الإيرانية برمتها إضافة إلى قيام المملكة بصياغة بعض التصورات والأفكار المتعلقة بقضايا الأمن في الخليج وضمان استقراره وازدهاره، والتي تعتمد على مبدأ تأمين الأمن الداخلي في دول المنطقة باعتباره يشكل الجوهر الحقيقي لتعزيز الأمن الخارجي، كما تعتمد على مبدأ رفض التحالف مع مختلف القوى الدولية وعدم الاعتماد عليها لتحقيق أمن واستقرار المنطقة اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق العمل الجماعي المشترك لدول الخليج نفسها.

لقد حرصت المملكة العربية السعودية على توحيد الصف الخليجي والعربي معاً كقطب واحد وذلك أثناء التعامل في القضايا ذات الصلة بالعلاقات العربية الإيرانية، بما يؤدي إلى موازنة النفوذ الإقليمي الإيراني، فالسعودية ترى ضرورة النظر إلى الأمن الخليجي من زاوية المصالح العربية الإيرانية، وترفض الطروحات الإيرانية بالتعامل على قدم المساواة وكلا على حده بين دول المنطقة؛ لأنه سيؤدي إلى تزايد الدور الإقليمي الإيراني من خلال الدول الخليجية الصغرى[1].

وقد شهدت نهاية هذه المرحلة من مراحل تطور التصور السعودي لأمن الخليج، تحولاً جذرياً في النظام الإقليمي الخليجي أدى إلى إحداث تطور ملحوظ في هذه النظرة السعودية تجاه أمن الخليج، وتمثل هذا التحول بالثورة الإيرانية عام 1979م، والتي حملت معها صعود النظام الثورة الإسلامي إلى سدة الحكم في إيران، وإسقاط نظام الشاه ذي الارتباطات الغربية العميقة، وقد أدى هذا النظام وما شهدته إيران من تطورات ثورية إلى إضعاف الجيش الإيراني وانشغاله بمشكلات التعامل مع النخبة الثورية الجديدة. كما أدى هذا التطور آنذاك إلى إنهاء المخطط الأمني الإيراني الأمريكي المشترك في الخليج، إلا أنه أدى أيضاً إلى ظهور نظام شيعي إسلامي متشدد في الخليج يقدم بالدوري السعودي المتزن في العالم الإسلامي، ويقدم نموذجاً إسلامياً بديلاً يعتمد على تصدير الثورة كسياسة لفرض واقع جديد، كما يستقطب القوى الشيعية في الخليج، وقد اتخذ نظام الثورة الإسلامية في إيران منذ البداية خطاً دعائياً مناهظاً للسعودية، فقد ركزت الدعاية الثورية الإيرانية على إسقاط الأنظمة الخليجية بما فيها النظام السعودي مصحوبة بتحريض للشيعة في المنطقة بما فيها تجديد الادعاءات الإيرانية تجاه البحرين.

وقد أكدت السعودية من خلال مجلس التعاون أن أمن منطقة الخليج واستقرارها من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها، وأن هذا الأمن يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسية الخليجية، ومن ثم أبدت المملكة رفضها لأي محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية، وأكدت حق دول الخليج العربية في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة، وتكفلها مبادئ القانون الدولي لمواجهة أي تحديات أو تهديدات، خارجية كانت أم داخلية. من هنا اعتبرت العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الخليجية العربية ذات مسؤولية وطنية مشتركة، وتهدف إلى تعميق وتوثيق العلاقات في شتى المجالات التي تجمعها مع هذه الدول، وفي مقابل ذلك أكدت أن العلاقات بين دول مجلس التعاون بما فيها السعودية مع كل من إيران والعراق يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية مع الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لتلك الدول، كما أكدت على الحوار كوسيلة فاعلة لفض المنازعات بينهم، وتحقيق التعايش السلمي المشترك وفقاً للمواثيق الدولية المختلفة. لذلك شجبت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس بهدف زعزعة أمنها، ورفضت أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كانت مبرراته حتى تجنبها أي صراعات دولية أو إقليمية من شأنها

---

(1) المصدر نفسه، ص 235.

أن تؤدي إلى وجود قواعد عسكرية أجنبية أخرى في المنطقة، وأكدت ضرورة تشكيل قوة عسكرية ذاتية من دول المجلس لتحقيق الأمن كبديل عن الوجود الأجنبي التي كانت على تشكل قومي درع الجزيرة والتي كان مقرها بالمملكة[1].

إن هناك خمسة تهديدات رئيسية للأمن الوطني السعودي وأمن منطقة الخليج وهي[2]:

1. مشكلات الحدود البرية والبحرية، ولا سيما أن بعض دول الخليج غير راضية عن حدودها السياسية، وتتحين الفرصة لتغيير خريطتها وتحريك حدودها، وحتى إن وجدت اتفاقيات دولية في هذا الشأن فإنها غالباً ما تتعرض للتعطيل، كما حدث بين العراق وإيران وبين العراق والكويت.

2. إيران بنزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للتطرف الديني وتأليبها للجماعات الشيعية ضد أنظمتها السياسية أحياناً في دول الخليج العربي، كما أن العراق كان بتوجهه العلماني وسعيه لنشر أيديولوجية البعث وقيامه بمحاولات للإطاحة بالأنظمة الخليجية كان يمثل نفس التهديد لأمن الإقليم.

3. سباق التسلح القائم في المنطقة رغم انحساره عالمياً منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإنفاق العسكري الذي لا يجلب سوى مزيد من عدم الاستقرار الخارجي والداخلي لدول المنطقة، وقد أدى ذلك إلى تغيير الأولويات الوطنية، وحيث سيؤدي إلى خفض حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الأخرى.

4. زيادة أعمال العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة، ومحاولات الحركات الدينية التعبير عن نفسها من خلال العنف، وزيادة معدلات الجرائم والبطالة والتي سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

5. الممارسات الإسرائيلية التي تلقى التأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة، لا سيما أن إسرائيل تحاول اختراق دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً.

عملت دول الخليج على تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية باعتبارها قوة محافظة لا ترمي إلى الهيمنة وتتشابه مع دول الخليج في أنظمتها السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى فالمملكة العربية السعودية حريصة على استقلال دول الخليج ولم تكن تسمح بدخول النفوذ العراقي أو الإيراني إلى شبه الجزيرة العربية ذلك المجال الحيوي للمملكة العربية السعودية. وكان دور المملكة الإيجابي لحفظ استقلال الكويت أمام التهديدات العراقية في العام 1961م قد عزز من ثقة باقي دول الخليج في المملكة، وظلت العلاقات السعودية مع

---

[1] القباع، عبد الله ، مرجع سابق، ص 242.

[2] هاشم، هاشم عبده، (1993). الدور السعودي في الخليج العربي: سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي، ط1، عمان : الإسراء للخدمات الإعلامية، ص51.

دول الخليج تتعزز طوال السبعينيات وخصوصا في ظل تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بالتفاهمات الحدودية[1].

لقد شكل التصور السعودي للعمل السياسي تجاه الخليج العربي منذ عهد الملك عبد العزيز إلى الآن ركيزة قوية للسياسة الخارجية السعودية بشكل عام، حيث تنطلق هذه السياسة من كونها متأتية داخل جغرافيا وتاريخياً كونها قد اعتمدت قواسم مشتركة بين السعودية وتلك الدول. وقد أدى ذلك إلى تأكيد قوة مجلس التعاون الخليجي، كأحد التجمعات العربية الفرعية المهمة.

لقد نشطت المملكة العربية السعودية منذ وقت مبكر في لعب دور فعال في بلورة اتجاهات الكثير من المخرجات السياسية وتحديدها وذلك من خلال تعاطيها الجاد مع كل الأحداث والتطورات التي مرت بالمنطقة، معتمدة على مرتكزات سياستها الخارجية، التي تتصف بالقوة والثبات والفاعلية مما كفل لهذه السياسة مرونة وقدرة مكنتها من استيعاب جميع المتغيرات التي مرت بالمنطقة، بالرغم من التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة خصوصاً بعد الانسحاب البريطاني سنة 1971م[2].

يشكل الخليج العربي محور اهتمام خاص بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ولعل مصدر هذا الاهتمام ناتج من ثلاثة عوامل هي[3]:

1- إن المملكة العربية السعودية دولة خليجية، ومن مصلحتها الداخلية أن لا تتأثر هذه المنطقة بأية هزات أو قلاقل تعكر أمنها أو تخل بسلامة دولها أو عدم تكرار الحروب التي جلبت الكثير من الخسائر على جميع الأصعدة.
2- إن الروابط العائلية بين الأسر الحاكمة في هذه المنطقة والصلات التاريخية بين حكوماتها تفرض التلاحم بين أنظمتها وتعاضدها في مواجهته الأخطار الخارجية.
3- إن المخزونات النفطية التي تمتلكها دول الخليج تشكل عامل جذب وإغراء بالنسبة لكثير من الدول مما حتم قيام تنسيق تام على أعلى المستويات بين هذه الدول للدفاع وضمان استقرارها ولتمكينها من الاستفادة من ثروتها وتسخيرها لأغراض التنمية وتأمين القوة .

ولا شك أن للعامل الأمني وعوامل الاستقرار السياسي، والاقتصادي في منطقة الخليج العربي أهمية بالغة في تقوية دوافع الثقة وضمان المصالح المشتركة والمتبادلة وإزالة المخاوف والتوترات التي تعيق تحقيق هذه الأهداف المحورية وهذا ما ترتكز عليه سياسة

---

(1) خالد إبراهيم العلي، (1419هـ). مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية المستوى الخليجي والإسلامي والدولي، في كتاب "السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام"، إصدارات وزارة الخارجية، الرياض، ص ص 58-59.

(2) Robin Wright. (1991). Unexpected Realities of the Persiian Gulf Crisis. Middle East Journal, Winter.

(3) جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص 14.

المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي لتحقيق التكامل والتعاون والاندماج بين الدول الخليجية[1].

إن استتباب الأمن والاستقرار وضمان سلامة منطقة الخليج لا يخدم في واقع الحال مصالح السعودية فقط إنما يخدم المصالح العربية والعالمية بصفة عامة العالم بأسره، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد عملت السعودية على زيادة التعاون بين الدول الخليجية لتحقيق كل ما يخدم مصلحة دول المنطقة وأمنها وازدهارها ودعم الأمن والسلم الإقليميين وذلك من خلال التأكيد على مجموعه من الحقائق بعضها سبق نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعضها جاء بعد [2] :

([1]) العمري، بكر، وهاشم ، وحيد، (1990) . السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، الريـــاض: مكتبة مصباح، ص165.

([2]) يحيى حلمي رجب، مرجع سابق، ص 167.

أ- الأهداف السعودية في منطقة الخليج قبل نشأة مجلس التعاون الخليجي:

1- عملت المملكة العربية السعودية وبقوة على مواجهة أية توسعات إقليمية عل حساب دول الخليج، وخاصة من قبل إيران والعراق، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة المحافظة على الوضع الإقليمي ودون الإخلال به من أي طرف وخاصة أن الجانب الإيراني والعراقي، حيث رفضت المطالب الإيرانية في البحرين والاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث، والتدخل العراقي في الكويت عامي 1961م و 1990م، وعملت على مواجهة التدخلات الإيرانية في منطقة الخليج العربي.
2- إن الأمن السعودي يرتبط بشكل مباشر بأمن الدول الخليجية وأي مساس بهذا الأمن يعني تهديداً مباشراً للأمن السعودي.
3- عملت السعودية وبقوة على محاصرة التغلغل الشيوعي في منطقة الخليج من خلال تصديها لمحاولات نشر الفكر الاشتراكي ورفضها لأية وجود عسكري شيوعي في المنطقة.
4- أكدت السعودية على حرية الملاحة في الخليج العربي وذلك ضماناً لانسياب الصادرات البترولية لدول المنطقة وحماية أسطولها التجاري(1).

ب- الأهداف السعودية في منطقة الخليج بعد قيام مجلس التعاون الخليجي 1981م:

1- عملت المملكة العربية السعودية على تطوير وتوسيع مجالات التعاون فيما بينها وبين دول المجلس وتنمية علاقاتها في مختلف المجالات، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية والدفاعية.
2- أكدت السعودية وباستمرار على أن حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج هي من مسؤولية شعوب المنطقة ودولها ، مؤكدة على أن العلاقات بين السعودية والدول الخليجية تعتبر مسؤولية وطنية بحتة يجب على الدول النهوض بها .
3- أن أمن الخليج يعتمد بشكل مباشر على سيادة الأنظمة السياسية الخليجية العربية، وبالتالي فإن المملكة ترفض وبشكل قاطع التدخل في شؤونها الداخلية أو في شؤون أي من دول المجلس أو غيرها، وتأكد على محاربة محاولات إثارة الأزمات الداخلية والخارجية في المنطقة(2).
4- تدعم السعودية وبقوة حق دول الخليج في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي وذلك في مواجهة أية تحديات خارجية كانت أم داخلية.
5- تنظر المملكة إلى أن هناك رابطاً عضوياً بين ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج وبين النجاحات التي يمكن أن تتحقق على مستوى السلام في الشرق الأوسط، مما دعاها إلى العمل بقوة وعلى مختلف المستويات والأصعدة لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يقوم على أساس تأمين الحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني، حيث طرحت أكثر من مبادرة لحل الصراع العربي

---

(1) القباع، عبد الله مسعود، مرجع سابق، ص ص 104-105.
(2) مطر، فؤاد، (1994) . موسوعة حرب الخليج: اليوميات، الوثائق، الحقائق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن: مركز فؤاد مطر للإعلام والتوثيق والاستشارات والدراسات، ص ص 233-234.

الإسرائيلي وهي مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عام 2002، والتي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت ثم مؤتمر القمة العربي في الرياض 2007.

6- تؤمن السعودية بأن القواسم المشتركة التي تجمع بينها وبين دول مجلس التعاون تمثل عاملاً في غاية الأهمية يمكن بمقتضاه الوصول إلى صيغة تكاملية تحقق كل رغبات وطموح المجلس على المستوى الرسمي والشعبي.

7- وقد دعت السعودية إلى حل المشاكل التي تنشأ بين الدول في منطقة الخليج (بما فيها القوتين الإقليميتين إيران والعراق) بالطرق السلمية، ونبذ العنف وعدم استخدام القوة، ولقد قامت السعودية تبعاً لذلك منذ بداية نشوب الحرب العراقية الإيرانية بالعمل على إيقافها وإيجاد تسوية دبلوماسية لهذا النزاع وذلك تفادياً لخطر انتشارها إلى بقية الدول وتجنيب المنطقة ويلات هذه الحرب المدمرة، كما أظهرت السعودية حرصاً كبيراً على ضرورة إيجاد تنسيق عسكري قوي فيما بين دول المجلس بغية الوصول إلى بناء قوة خليجية ذاتية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أمن المنطقة وحمايتها ، والحفاظ على استقرارها الداخلي والخارجي. مما أدى إلى تشكيل قوه عسكرية خليجية (درع الجزيرة)، كما شجبت السعودية وأدانت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها نفسها وتعرض لها بعض دول مجلس التعاون والتي استهدفت زعزعة أمنها واستقرارها، وأكدت على حزمها على القضاء على الإرهاب، كما أكدت على وقوفها مع هذه الدول واعتبرت هذه التهديدات تهديداً مباشراً لأمن السعودية معتبرة أن أمن دول المجلس جزء لا يتجزأ من أمنها. (1)

المطلب الثاني: المحددات الجغرافية والأمنية للمملكة العربية السعودية:

تدافع السعودية عن حوالي (2.640) كم من الحدود البحرية على الخليج والبحر الأحمر، إضافة إلى أكثر من (4.431) كم على حدودها البرية السبعة، وإذا ما كانت الحدود البرية أكثر أمناً باعتبارها مع دول عربية شقيقة للسعودية، إلا أن الحدود البحرية وخصوصاً على الخليج تشكل تحدياً واضحاً لصانع القرار السعودي، حيث أنه على سبيل المثال لا تحتاج طائرة حربية إيرانية أكثر من (5) دقائق لتصل الشواطئ الشرقية للسعودية. أما على الساحل الآخر فإن البحر الأحمر، يساعد على تعزيز موقع المملكة كقوة استراتيجية على هذا الساحل، وذات موقع استراتيجي وأمني جيد في علاقاتها مع مصر والسودان وأثيوبيا وجيبوتي، بحيث تجابه التهديدات التي تواجه الحركة البحرية في البحر الأحمر، حيث تشكل بعض الصراعات في القرن الأفريقي أهم هذه التهديدات(2).

وتقع السعودية فلكياً بين خطي عرض 16° و32.12° شمالاً وبين خطي طول 34.36° و 56° شرقاً، وبذلك تقع ضمن المنطقة المدارية الحارة التي تشغلها الصحارى، كما أنها تقع في الجهة الشرقية من خط غرينتش. وهذا الموقع يجعل السعودية تحتل مكاناً وسطاً بين قارات العالم القديم ودوله المتعددة، حيث تقع في قلب الشرق الأوسط، ويحدها اليابس الأسيوي من شمالها واليابس الأفريقي عن غربها وجنوبها الغربي لا يفصلها عنه سوى البحر الأحمر ،

(1) Al Rajhi, Saleh Abdullah, The Gulf Cooperation Council States: The Mani Folds Threats and the search for Security and stability Maintenance in the Gulf and Arabian peninsula, unpublished Ph.D. Thesis, 1991, PP 50 – 52.

(2) Cordesman, Anthony H., (2002), Saudi Arabia Enters The 21st Century: Political, Economic, and Energy, Center for Strategic and International Studies, P.38.

وتغطي المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن 80 % من مجموع مساحة شـبه الجزيـرة العربية، وتعتبر ثالث دولة عربية من حيث المساحة، وتشير الإحـصاءات الجغرافيـة لعـام 2007 إلى أن مساحة المملكة تبلغ حوالي (2.149.690) كم مربع، ولديها حدود سياسـية مع ثمانية دول، بالإضافة إلى حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر، وتبلغ هذه الحدود البحرية حوالي (2.640) كم، بينما يبلغ مجموع طول الحدود البرية حوالي (4.431) كم، تتوزع على سبع دول هي العراق (814) كم، والأردن (744) كم، والكويـت (222) كم، وعمان (676) كم، وقطر (60) كم، والإمارات العربية المتحدة (457) كـم ، والـيمن (1.458) كم، بينما لا يوجد حدود مباشرة للسعودية مع البحرين(1).

وتعتبر السعودية ديموغرفياً من الدول ذات العددية السكانية القليلة مقارنـة بمـساحتها ومواردها المتعددة ووزنها الدولي ودروها الريادي بالنسبة للعالمين العربـي والإسـلامي(2)، حيث تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عام 1425هـ/2004م إلـى أن عدد سكان السعودية قد بلغ (22.673.538) نسمة بزيادة بلغت نسبتها (33.8%) عن عـدد السكان عام 1413هـ، مما يعكس النمو المطرد في عدد السكان فـي الـسعودية . ويـشكل السكان السعوديون ما نسبته (72.9%) من مجمل عدد السكان، وغير السعوديين مـا نـسبته (27.1%) من جملة سكان السعودية(3).

لم يتوقف دور المملكة عند إنشاء مجلس التعاون الخليجي، بل استمرت في دعم المجلس على جميع المستويات، بغية تطويره وتوثيق تماسكه لتحقيق الهدف المنشود، وعملت داخـل إطاره وخارجه لتعزيز مسألة الأمن والاستقرار، وكان لها دعم دائم على المستوى الـداخلي والدولية. فعلى سبيل المثال لا الحصر فعندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية في بداية الخمسينيات بسبب رفض الكويت لها لأسبابها الخاصة عملت المملكة وبشكل ثنائي مـع دول المجلس وفي إطاره لتلافي حدوث أي تصدع داخل المجلس، وطرحت مشاريع عديـدة بهذا الصدد للتوصل في النهاية إلى حلًّ يرضي جميع أعضاء تلك المنظومـة دون اسـتثناء، وهذا ينطبق على المجالات الأخرى التي اتضحت فيها البصمات السعودية بشكل كبير لتذليل الصعاب التي مرت بالمجلس سواء على الصعد الاقتـصادية أم الاجتماعيـة أم الـسياسية أم العسكرية(4).

وعند تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية في إطار المجلس في نوفمبر من العام 1981م، كثفت المملكة جهودها للوصول إلى الصيغة المطلوبة لجميع الأطراف ممـا جعـل الدول الست تتوصل وتقر ما يسمّى الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس، وذلك في القمة الثامنة التي عقدت في 26 ديسمبر 1987م. في الوقت نفسه دأبت المملكة على العمل داخل المجلس وبشكل ثنائي على حث الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة جيوشها لتسهيل تعامـل بعـضها مـع بعض، وكان ثمرة ذلك أن اتفق على إنشاء قوة خليجية عام 1983م ليتم إقرارها فـي قمـة مجلس التعاون التي عقدت في الكويت 1984م ، واتفق على إنشاء تلك القوة الخليجية لتحمل اسم " درع الجزيرة " وعلى الرغم من أنها لم تحقق تطلعات حكومات دول المجلس وشعوبها

---

(1)The world Fact Book, 2007: Saudi Arabia
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html

(2) المنقوري، حسن عبد الله، (1999). دولة العدد: المملكة العربية السعودية، مجلة الدبلوماسي، الريـاض: معهد الدراسات الدبلوماسية ، العدد 20 ، يناير، ص111 .

(3) Gulf Security Document. The Middle East, London, January, 1981, P.16

(4) سليم، محمد السيد، (1994). الرؤية السعودية لأمن الخليج، أمن الخليج العربي – دراسـة فـي الإدراك والسياسات، تحرير : عبد المنعم المشاط، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص 40.

إلا أنها كانت بمثابة نواة يمكن تحديثها وتطويرها مستقبلاً لتصبح قوة يعتمد عليها في حماية دولها وهو ما حدث بالفعل بعد قمة الرياض عام 2006[1].

وفي إطار مجلس التعاون قادت المملكة بالتنسيق والتعاون مع الأعضاء طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثمانية 1980 – 1988م حملة دبلوماسية وأمنية للتصدي لأي انتشار للحرب العراقية الإيرانية للدول الخليجية الأعضاء في المجلس، واستمرت بالاتصال مع بعض الدول الإقليمية والدول المؤثرة لحشد التأييد في سبيل صيانة أمن المنطقة واستقرارها، حيث كان للمملكة دوراً سياسياً واقتصادياً على المستوى الدولي لمحاولة حشد المواقف الدولية لإنهاء تلك الحرب[2].

المطلب الثالث: دور المملكة في مواجهة التحديات التي تواجه أمن الخليج العربي

أن منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً مصيرياً بالنسبة للمملكة العربية السعودية نظراً لارتباطها بتلك المنطقة، وقد سعت من ناحية لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية ومن ناحية أخرى سعت إلى توثيق مجالات التعاون والدفاع مع دول الخليج العربي لمواجهة شتى الأخطار الإقليمية والدولية المشتركة، وذلك لاعتبارات حق الجوار والقربى واللغة والدم والمصير الواحد، وضمان الأمن والسلام في المنطقة وترتكز المملكة في ذلك إلى كونها لقب ولاعب رئيسي على المستوى الخليجي حيث تقف ضد تطلعات وإطماع القوى الإقليمية والدولية في الخليج. إيماناً منها أن أمن الخليج هو امتداد لأمن المملكة العربية السعودية والعكس تماماً.

وتتبنى المملكة العربية السعودية سياسة دفاعية وقائية، وتقوم إستراتيجيتها على الحفاظ على شخصية الدولة السعودية وكيانها والمحافظة على استقلالها وتأمين حدودها بالتعاون مع بقية دول الخليج العربي وهو ما يبرز حرص المملكة على تنمية ودعم التعاون العسكري في سياق مجلس التعاون انطلاقاً من ثوابتها بأن تنمية القوة العسكرية الذاتية هي السبيل الفعال للتصدي لأي تهديدات ويفسر ذلك اتفاق دول مجلس التعاون على العمل معاً من أجل تحقيق تعاون عسكري أفضل من خلال قوة عسكرية للدول أعضاء المجلس تمثلت في قوة درع الجزيرة الجوية المشتركة التي اعتمدت مؤخراً في قمة الرياض 2006 قوة "صقر الجزيرة". وفي هذا السياق أيضاً تلجأ المملكة إلى تعدد مصادر السلاح طبقاً لتكنولوجيا وإمكانيات الدولة المصنعة، وبالتالي تطوير وتنظيم القوات المسلحة السعودية ورفع كفاءته[3]. ولمعرفة الدور السعودي الأمني لدول الخليج العربي فقد قامت المملكة بدور كبير بداية من إنشاء المجلس وفي مرحلة حاسمة من مراحل الحرب الباردة بين القطبين وصولاً إلى توقيع الاتفاقيات الأمنية المشتركة ثم السوق الخليجية المشتركة التي تم إقرارها في قمة الدوحة 2007 وقيام الحرب العراقية الإيرانية، إلى المطالبة بإيجاد شكل من أشكال الوحدة الخليجية خاصة في مجال الأمن والدفاع، حيث نشطت المملكة العربية السعودية في الدعوة إلى قيام حلف أمني للدول الخليجية في العام 1979م، وفي النصف الثاني من عام 1980م ازدادت كثافة التحرك السعودي في هذا الاتجاه من العام 1980، حيث بادر سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي إلى القيام بجولة في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر

---

(1) Saleh Abdullah, op.cit. P.138–216, P.516. Al Rajhi.

(2) Saleh Abdullah, op.cit. P.223. Al Rajhi

(3) محمود عادل احمد، (1990). الأمن القومي العربي – نحو استراتيجية عربية موحدة شاملة في التسعينات يونيو، ص332.

وعمان والبحرين في نوفمبر سنة 1980م لمناقشة المقترحات السعودية حول أمن الخليج، كما قام الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بجولات في دول الخليج حـول ترتيبـات التعاون والأمن في دول الخليج العربي[1].

وكان هناك جملة من التحديات الماثلة أمامهم بإنشاء منظمة خليجية، والدعوة إلى توحيد مصادر السلاح وتوحيد الأنظمة العسكرية والأمنية لدول الخلـيج حتـى يـصبح التـدريب والاستيعاب مشتركة، كما طالب المشروع السعودي بإقامة تعاون واسع النطاق بـين قـوات الأمن الداخلي في الدول المعنية بدلاً من إنشاء أحلاف عسكرية.

كما جاءت أزمة الخليج (الغزو العراقي لدولة الكويت) لكي تبرز مدى أهميـة وجـود شكل من الوحدة والتنسيق العسكري الكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت تلك الأزمة وجود قصور في النظام الأمني لدول الخليج العربي حيث كان قاصراً وعلى نطاقـات ضيقة، وعلى الرغم من مساهمات المملكة العربية السعودية الضخمة في مساعدة بعض دول مجلس التعاون لتدعيم دفاعاتها العسكرية. فقد اتجهت تلك الدول في اجتماعاتها عقـب أزمـة الخليج إلى إيجاد صيغة لتحقيق الأمن الجماعي لدول المجلس في مواجهة التحديدات الإقليمية والدولية.

وقد قامت المملكة ممثلة في مجلس التعاون الخليج بالتوسط فـي النـزاع بـين قطـر والبحرين حول (جزيرة حوار) حث جرت اتصالات مكثفة مع الدولتين الشقيقتين على أعلـى المستويات في إطار مساعيها لحل القضية الخلافية، وقد أعربت دولة قطر هي الأخرى فـي 1986/4/30 عن أسفها للنزاع مع البحرين حول حدودهما البحرية وعبرت عـن تقـديرها لجهود الملك فهد واهتمامه بتسوية النزاع وبفضل الجهود المكثفة للمملكة العربيـة الـسعودية أمكن التوصل إلى اتفاق في 1986/5/20 بين قطر والبحرين لإنهاء النزاع وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدهاً.

وظل دعم المملكة العربية السعودية مستمرا للعراق حتى بعد لجوء العراق وإيران إلى إيقاف الحرب في أغسطس عام 1988م ، فقد قدمت حكومة المملكة العربية السعودية دعمـاً مادياً للعراق وذلك للوقوف على قدميه بعد حرب دامت ثماني سنوات تكبد خلالهـا خـسائر فادحة، حيث وقفت المملكة إلى جانب العراق في إعادة تعمير ما دمرته الحرب، وقد امتد هذا الدعم المادي إلى الإنفاق على تنمية العراق[2] وفي مؤتمر القمة العربي في بغداد فـي مـايو 1990م ساهمت المملكة دبلوماسياً على مواصلة إقرار السلام الشامل والدائم بـين العـراق وإيران على أساس قرار مجلس الأمن رقم 598 في 20 يوليو 1987م باعتباره خطة سـلام شاملة واتفاق 1988/8/8م بما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه وحقه التـاريخي في السيادة على شط العرب وعدم التدخل في شئونه الداخلية بعد أن تعرض العـراق آنـذاك لحملة دعائية كبيرة من قبل إسرائيل ومعظم الدول الأوروبية الغربية. إلا أنه وبالرغم من كل ذلك التأييد من جانب المملكة العربية السعودية للعراق مادياً ودبلوماسياً وعسكرياً وإعلاميـاً فإن العراق قد استخدم جيشه الذي أسهمت المملكة العربية السعودية في بنائه بعد حرب الثمان سنوات في الاعتداء على دولة الكويت وتهديد أمن المملكة. وقد تبلور الدور السعودي تجـاه الغزو العراقي للكويت بأن هذا الغزو قد جاء ضرباً للتضامن العربي والإسلامي حيث اتخذت

([1]) محمود عادل احمد، مرجع سابق، ص 338.

([2]) Mylroie, Laurie Ann, Regional security after empire: Saudi Ara- bia and thr Gulf, PH.D., Ibid. P.213-278.

موقفاً حازماً ضد هذا الاعتداء ليس فقط لأنه ضربة للتضامن العربي والإسلامي وإنما لأن ذلك ولحق الجوار ومخالفاً لجميع الأعراف والقوانين الدولية. ولم يكن غزو العراق لدولة الكويت ضربة قاصمة للأمن الخليجي فقط بل كان ضربه للأمن القومي والعربي والذي يعد أمن المملكة جزءاً لا يتجزأ منه كما أدى إلى تعريض المنطقة العربية بأسرها إلى التهديد وخاصة من الجانب الإسرائيلي. [1]

وقد شكلت تلك الأزمة أبعاد أمنية خطيرة داخل المجلس ككل خاصة فيما يخص مسألة الحدود حيث فتح ملف الحدود في النزاع العراقي الكويتي سيفتح خلافات الحدود بين دول الخليج كلها وخاصة بين السعودية واليمن وبين السعودية والعراق نفسها[2]، وكذلك فإن هذا النزاع الحدودي البترولي يهم المملكة العربية السعودية التي تعتبر من مقدمة الدول المصدرة للبترول ومن ثم لا تكون بعيدة عن النزاع العراقي الكويتي الذي كان أحد جوانبه أن الكويت تجاوزت حصص التصدير مما يفتح الباب أمام خلاف مع العراق[3].

وكانت الرؤيا السعودية لغزو العراق وللكويت واضحة حيث وضحت أنه من الثابت أن غزو العراق لدولة الكويت قد أضر كثيراً بأمن دول الخليج العربي بل وبأمن المنطقة العربية بأسرها وأبرز القصور في الأمن القومي العربي، وعقب انتهاء الغزو وبعد إعلان العراق الالتزام بكل قرارات مجلس الأمن على أثر هزيمته من قوى الائتلاف الدولي خرجت عدة سيناريوهات لأمن الخليج العربي في البداية إلا أن ذلك قد تبلور في سيناريو سعودي خليجي إلى جانب انضمام أطراف عربية أخرى هي مصر وسوريا، ويأتي هذا السيناريو انطلاقاً من مفهوم الأمن القومي العربي الشامل وتحديد أبعاد مفهوم دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج وعلاقاتهم مع القوى الإقليمية في المنطقة (وبالذات إيران والعراق) ومع القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد كانت بدايات ذلك التعاون الخليجي المصري السوري في اجتماع القاهرة في منتصف فبراير 1991م الذي ضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليج الست ووزير خارجية مصر وسوريا حيث أكدوا على القبول الحقيقي والفعلي لقرارات مجلس الأمن التي صدرت بشأن الغزو العراقي من بدايته إلى نهايته، وحددت الدول المشاركة أربعة أهداف للنظام الأمني الجديد في مقدمتها حماية المنطقة من الغزو العسكري والمحافظة على استقلال دول الخليج وحل كل النزاعات بالوسائل السلمية تحت مظلة الجامعة العربية مع تدعيم القدرات العسكرية القتالية والتقنية لتلك الدول والتوصل إلى إيجاد جهاز خاص مشترك يتولى إعداد الهيكل الأمني المقترح مع مراعاة التوازن الإقليمي بين تلك الدول، وتستند تلك الترتيبات إلى مبادئ وأهداف ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة، كما تلتزم هذه الترتيبات بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وقد مهدت هذه السيناريوهات لاجتماع القاهرة تمهيداً لإعلان دمشق الذي وقع بالأحرف الأولى في العاصمة السورية يوم السادس من مارس 1991م والذي وقعته الدول العربية الثمان (دول مجلس الخليج الست ومصر وسوريا) وضم هذا الإعلان تعاوناً وتنسيقاً بين هذه الدول العربية الثمان وصيغة هذا الإعلان منبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم

---

(1) أعلنت إيران قبول وقف إطلاق النار مع العراق في 1988/7/18م، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 598.
(2) الزهراني، احمد، (1991). السياسة السعودية في الدائرة العربية 1979-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص ص 312-315.
(3) احمد الزهراني، المرجع السابق، ص315.

المتحدة حيث قد تم في ظروف وملابسات تاريخية وسياسية جعلت منه إعلاناً لا يقل خطورة عن ميثاق الجامعة العربية حيث كاد الكيان العربي يتجه إلى التفتيت وضياع الهويـــة، وقـــد تضمن هذا الإعلان فيما يخص أمن الخليج العربي ما يلي(1):

أولاً: تضمن الإعلان عن ضرورة تجنب الأمة العربية أخطر ما تخشاه وهو الاضطرار إلى إبقاء القوات الأجنبية على أراضيها التي أخطرت إليها لحماية نفسها.

ثانياً: أشار الإعلان في بنده الثاني على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثـــاق الجامعة العربية معتبراً أن وجود القوات المصرية والسورية علـــى أرض المملكـــة العربيـــة السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج هو تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عـــن أراضيها وهو بذلك يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد كضمان لأمن وسلامة الدول العربية فـــي منطقة الخليج العربي ونموذجاً يحقق ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي المشترك.

كما تضمن هذا الإعلان الكثير من الرسائل غير المباشرة للقوات الأجنبية في الخليجي منطقة الخليج حيث دعى إلى التطبيق العملي للإعلان بالاســتغناء عــن القــوات المتعــددة الجنسيات بعد أن أدت المهمة التي دعيت إليها ومن ثم فإن إعلان دمشق قد بـــادر بالـــدعوة بمليء الفراغ العسكري عربياً بعد مغادرة القوات الأجنبية.

ثالثاً: شدد الإعلان على الالتزام بالشرعية العربية والإسلامية والدولية، حيث جاء فـــي ديباجة الإعلان الإشارة إلى التمسك بأهداف ومبادئ وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمـــة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

مكونات الدور الأمني السعودي وأثرها على الاستقرار في منطقة الخليج العربي

يشهد أمن الخليج تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها فـــي أي نموذج آخر. وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط اليوم ارتباطاً وثيقاً بأمن الطاقة النفطية، فإنـــه قد ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب.

ومع أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يـــرتبط بـــأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحـــددات الداخليـــة فـــي صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيراً حيزه الإقليمي. ويمكن القول هنا إن أمن الخليج يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط تماماً بموازاة تفاعله مع أمـــن البحـــر الأحمر، وإن مضايق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس مرتبطة فيما بينها علـــى مـــستوى موقعها الإستراتيجية والتكامل الوظيفي بينها. وإذا كانت هذه هي الامتدادات الجغرافية لأمـــن الخليج، بمعيار التداخل بين الممرات الإستراتيجية، فإن الخليج امتداداً آخر يتمثل في تحكمـــه بعصب الطاقة النفطية في المستوى اليومي، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم برمته.

ولا يزال نفط الخليج يشكل النسبة الأكبر من الاحتياطي النفطي الدولي. فـــي العـــام 2002، أمنت المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من واردات النفط الأمريكية بعد كندا. ويتوقع أن ينمو اعتماد الولايات المتحدة على منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبكـــــ) مـــن 40% في العام 2002 إلى حوالي 50% بحلول العام 2025، وسوف تـــؤمن دول الخلـــيج

(1) احمد الزهراني، مرجع سابق، ص ص 218-222.

العربية الجزء الأعظم من هذه النسبة، نظراً لتراجع مستوى الإنتاج في عدد من دول أوبك في ذلك التاريخ. كذلك، يتوقع أن تتراجع واردات النفط الأمريكية من بحر الشمال وكندا والمكسيك خلال الفترة القادمة[1] .

وعلى صعيد بيئة الأمن الخليجي، يمكن تشخيص سبعة متغيرات الأساسية التي تتمثل في زيادة وتيرة الإرهاب، والمتغير العراقي، وأثر عامل السياسة الأمريكية في العراق عليه، وقضية البرنامج النووي الإيراني، والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من تغييرات على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العام. كما أن هناك متغيراً آخر يتمثل في زيادة الطلب الشرق أسيوي وبشكل كبير على النفط الخليجي وبروز الدور الصيني في هذا الإطار[2].

ويتمثل المعطى المتغير الأمريكي في العراق من أهم تلك المتغيرات المؤثرة على أمن الخليج وحالة استحداث نماذج سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي، كونها ستحظى بدعم البعض ومعارضة البعض الآخر. ولا يبدو أن دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها. وهذا التقاطب حول تلك النماذج سيرمي بتداعياته على معادلة الأمن في الخليج من ناحية نجاح أو فشل الاحتلال الأمريكي في العراق وقدرته على خلق نموذج ديمقراطي مثالي في الشرق الأوسط وهذا ما يبدو مستحيلاً على المدى القريب[3].

وقد دعت المملكة العربية السعودية إلى إنهاء الاحتلال العراقي وعدم تدخل أي طرف في شؤونه وترك العراقيين هم أنفسهم من يحدد مصيرهم حيث تدرك المملكة مدى خطورة الأحداث الجارية بالعراق على أمن الخليج بصفة عامة.

المطلب الرابع: أمن الخليج في دائرة تفاعلاته البينية

شهد النظام الإقليمي الخليجي صوراً عدة لتوازن القوى، رعتها الولايات المتحدة في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وفهم هذه الصور يتطلب – بداية – إلقاء نظرة على التفاعلات البينية بين دوله، والتي هيأته ليكون في وضع المستقبل لهذه الصيغ التي حددت مقدار ما تمتع به من أمن، ومقدار ما يمكن أن يتمتع به في المستقبل.

أولاً: فترة الحرب الباردة.

في فترة العهد الملكي في العراق، طغى الاستقطاب الدولي الحاد ليشكل مناخاً طارداً لفرص التقارب الخليجي العراقي، ليس لأن العراق والخليج كانا ضمن خيارين دوليين متباينين، بل لأن الاستقطاب الدولي الذي ساد المنطقة في أربعينات وخمسينات القرن الماضي دفع – ضمناً– باتجاه تشكيل تطلع عراقي نحو النفوذ والزعامة الإقليمية، والتي هدفت إلى منافسة الجيران على الجبهات كافة. وسعت القيادة العراقية لخلق تحالفات إقليمية ضاغطة

([1]) المرهون، عبد الجليل زيد، (2004). النفط في الحملة الانتخابية الأمريكية، جريدة "الرياض"، 22 تشرين الأول أكتوبر .

([2]) ديمتر، هاني عادل، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، السياسة الدولية،القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلد 38، عدد 152، ص ص 140–147.

([3]) Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, Saving Iraq From Its Oil, "Foreign Affairs", July L August 2004.

على الجانب الخليجي، واتجهت نحو تأجيجي للضرب على الآثار المذهبية. وأثارت دعـــاوى تتعلق بالنسب والألقاب، والمزاعم التاريخية تارة. وتارة ذهبت هذه القيادة إلى جانب الأتراك، كي توازن بهم الإيرانيين، وأخرى سعت لمغازلة الإيرانيين لتضغط بهم علـــى الخليجيـــين، وأخرى سعت لتوسيع ثغرات التناقض الخليجي البريطاني.

وبصفة عامة فقد كانت خيارات عبد الكريم قاسم تخلق نمطاً مكثفـــاً مـــن الاســـتقطاب والتباعد الأيديولوجي في بيئة النظام الإقليمي الخليجي الذي بدوره أضـــر بفـــرص التعـــايش والاستقرار والأمن فيه.

ثانياً: فترة ما بعد الحرب الباردة.

بدأ بعث العراق في عهد صدام الاصطدام مع طهران، والتي نظر إليها على أنها قلعة إمبريالية، فرعية أو تابعة، مستنفذاً في توصيفها كل مخزونه الأيديولوجي [1].

وفي الوقت الحالي فإنه لا يوجد حتى الآن هيكل أمني واضح مطبق في منطقة الخليج بعد مرور نحو خمس سنوات على سقوط نظام صدام حسين في العراق على أيدي القوات الأمريكية. ولا زالت وتشعر دول أقطار مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية بأنها عرضة لأخطار عدة ومتزايدة، وذلك بسبب الظروف التي تهدد استقرارها ومواردها وأمنها. وكان المشهد الخاص بالتهديدات المتتالية ينذر بالتشاؤم بصورة مفاجئة في ضوء تبعات سقوط نظام صدام حسين الذي كان يعتبر في السابق مصدر الخطر الأكبر بالنسبة لأمن منطقة الخليج، والذي كان من المتوقع أن يؤدي سقوطه، حسب رؤية الإدارة الأمريكية، إلى إفساح الطريق نحو قيام "عصر ذهبي ديمقراطي" واستقرار تلقائي وسلس في منطقة الخليج، إلا أن تطورات مرحلة ما بعد صدام حسين أكدت على خطأ حسابات الإدارة الأمريكية على أهمية وجود نظام أمني مستقر في منطقة الخليج.

وكان من المفترض أن تبدأ مرحلة السلام والاستقرار، التي كانت متوقعة لدى البعض بعد إطاحة نظام صدام حسين، فترة استمرت أكثر من ثلاثين عاماً من عدم الاستقرار، حيث بدأت مع الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في مطلع سبعينيات القرن العشرين. واتبعت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون سياسة القطبين المزدوجين بعد الانسحاب البريطاني. وقامت هذه السياسة على إنشاء تحالف وطيد مع كل من إيران والمملكة العربية السعودية، وذلك بهدف ضمان أمن الخليج برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الغرض الاستراتيجي الرئيسي للسياسة الأمريكية في ذلك الوقت هو احتواء القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي (السابق). حيث كانت كل من إيران في عهد الشاه والمملكة العربية السعودية خصمين للاتحاد السوفيتي وللشيوعية. إلا أن الوضع في إيران كان مختلفاً تماماً حيث أن اعتماد الولايات المتحدة على الشاه جعل صانعي السياسات الأمريكيين يتغاضون عن سياساته القمعية الداخلية، فأساءوا تقدير صدى تأثير دعمهم له بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي في إيران، والذي أشعل غضب الإسلاميين والقوميين في الداخل، الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة الإسلامية وإطاحة نظام الشاه، وهكذا انهار أحد القطبين، مما جعل الولايات المتحدة تبحث عن تحالفات خليجية جديدة وصياغة هيكل أمني جديد في المنطقة وتوثيق تحالفها مع المملكة العربية السعودية آنذاك.

وقد وضعت الثورة الإسلامية في إيران الولايات المتحدة الأمريكية أمام متغير جديد شديد الصرامة، ولا يجد الترحيب من جانبها، وهو التطرف الإسلامي. وقد دعمت واشنطن بعض الحركات الإسلامية المتشددة بهدف طرد القوات السوفياتية من أفغانستان، وقد وجدت الولايات المتحدة في صدام حسين الرئيس العراقي السابق وزعيم حزب البعث العلماني شريكاً مستعداً للتعاون، وكان صدام قد تولى الحكم في العراق بعد خمسة أشهر من انتصار الخميني في إيران. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان تنظر إلى كل من صدام والخميني كشخصيتين كريهتين، ولذا ظلت على الحياد عندما اندلعت الحرب الإيرانية. العراقية في شهر سبتمبر 1980. لكن إدارة ريغان اتخذت موقفاً حاداً لصالح صدام على أثر

([1]) إدريس، محمد السعيد، (2001). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص ص 70-72.

بعض الأحداث التي شهدها عام 1982، وذلك بعد تأسيس "حـزب الله" اللبنـاني بمـساعدة إيرانية، والذي قام باحتجاز رهائن أمريكيين، وعمليات تفجير ضد مصالح أمريكية في لبنان. وكانت واشنطن تأمل في أن يتمكن صدام حسين من توجيه ضربة قاصمة للثورة الإسـلامية الإيرانية ومن يرتبطون بها أو يدورون في فلكها. (1)

وقد استمر التقارب الأمريكي مع العراق إلى أن قام صدام حسين باحتلال دولة الكويت في عام 1990. وكان هذا التقارب يجسد السياسة الأمريكية الهادفة إلى فـرض نمـط مـن التوازن بين إيران والعراق، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل بقوة نحو شاه إيران في السابق بهدف وقف التمدد السوفياتي واحتواء البعث العراقي أيضاً، وفـي مرحلـة تاليـة تحالفت مع صدام حسين في محاولة منها لوقف التمرد الثوري الإسلامي لإيران. وقـد سـار التقارب الأمريكي نحو صدام حسين بصورة جيدة جداً، وظل سائداً خلال الحرب الإيرانيـة. العراقية، وسمحت له الولايات المتحدة لأغراض تكتيكية خلال مجريـات الحـرب بتطـوير واستخدام الأسلحة الكيمائية.

ويبدو أن صدام أقنع نفسه بأن الولايات المتحدة تريد منه أن يصبح الوكيل الأمريكـي الجديد في الخليج ليحل محل شاه إيران المخلوع، وأن واشنطن لن تعترض، وربما ترحب، إذا اتخذ هو لنفسه موقع الرجل القوي في المنطقة. لكن صدام حسين أساء قراءة سياسة الولايات المتحدة القائمة على تحقيق التوازن، وليس تشجيع أو تبني الهيمنة العراقية، فغزا الكويت، مما استفز الولايات المتحدة لمنازلته عسكرياً.

كان التحرك العسكري الأمريكي لتحرير الكويت محاولة لإعادة التوازن إلى الخليج عبر سحق القضاء على السيطرة العراقية. وقد أدركت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون على الفور صعوبة الإبقاء على حالة توازن بين العراق وإيران، وذلك بعدما تـسلمت هـذه الإدارة الحكم في واشنطن في مطلع عام 1993 أثناء أزمة التفتيش على الأسلحة في العراق. وقد استمر تطبيق العقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعـد حرب الخليج في عام 1991، وتم وضع نظام صارم بإدارة الأمم المتحدة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها، وضمان عدم تمكن صدام حسين من إنتاج مثل هذه الأسلحة في المستقبل. وكانت تلك الإجراءات ضرورية لإبقاء طموحات صدام حسين نحـو الهيمنـة تحت الرقابة، لكنها أدت فعلياً إلى تعزيز القدرات الاستراتيجية الإيرانية بالمقارنة مع العراق. وحاولت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تصحيح هذا الخلل باتبـاع سياسـة "الاحتـواء المزدوج".

وأصبح الاحتواء المزدوج الصيغة الأمنية الرئيسية الثالثة لمنطقة الخليج منـذ انتهـاء الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد سياسة القطبين المزدوجين في عقد السبعينات، ثـم سياسـة التوازن في ثمانينيات القرن الماضي. وكان الهدف من هذا الإطار الجديد، حـسب صـانعي السياسة الأمريكية، هو إضعاف كل من العراق وإيران بدلاً من تحقيق التوازن بينهما، وذلـك من خلال التقارب المتعاقب إلى كل منهما في مرحلة من المراحل. إلا أن "سياسة الاحتـواء" المزدوج لم تحقق عملياً الأهداف المرجوة منها. فلم تتوفر الرغبة السياسة في الأمم المتحدة أو في أوساط حلفاء الولايات المتحدة لفرض عقوبات على إيران أو التضييق عليها بنفس الدرجة المفروضة على العراق. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال رئاسة بيـل كلينتـون أن تقود حلفاءها في هذا الاتجاه عبر فرضها حظراً شاملاً على التجارة الأمريكية مع إيران، إلا

---

(1) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص 74-76.

أن الحلفاء لم ينسجوا على منوالها. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى المضي في هذا الجهد من خلال محاولة الكونغرس حفز حلفاء الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات ضد إيران عبر إقراره قانون العقوبات وهي السياسات نفسها التي تشهدها حتى هذه الفترة والتي شهدت فرض المزيد من العقوبات ضد إيران بدعوى سعيها إلى أتراك سهلة نووية، حيث حاول الرئيس الأمريكي أثناء زيارته للمنطقة في بداية الـ 2008 لمنطقة الخليج إقناع دول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية بعزل إيران وحيدة وتأميم علاقتها مع دول الخليج وهو ما رفضته تلك الدول جملة وتفصيلاً [1] .

إلا أنها أقرت في الاجتماعات الأمنية المشتركة الأمنية على مستوى وزراء الداخلية والدفاع بدء الدراسات اللازمة للبدء في مشاريع طاقة نووية سلمية على غرار البرنامج النووي الإيراني الذي أعلنت إيران مراسلاً بأنه برنامج معد للأغراض السلمية، إلا أن صفقات التسلح الخليجية تنبئ عن وجود ما يؤرق ويحير تلك الدول من الغموض الذي يكتنف هذا البرنامج[2].

المطلب الخامس: الإرهاب وتأثيره على أمن منطقة الخليج العربي

لقد كانت دول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية من ويلات الإرهاب والذي امتد يشمل مواقع حيوية واقتصادية تمثلت في التهديد بضرب المنشآت النفطية لأكبر دولة مصدره للنفط للعالم وهذا التهديدات تحولت إلى عمليات فعلية في بداية العام 2005 حيث بات أكثر العمليات بالفشل، ولا شك أن مثل تلك الضربات كانت ستكون قاصمة ومؤثرة ليس على مستوى أمن الخليج فقط بل على مستوى أمن الطاقة العالمي، وعلى أمن صادرات النفط والذي هو عصب الحياة على المستوى العالمي، وقد أشارت الدول الكبرى آنذاك بالضربات الاستباقية لقوات الأمن السعودي للإرهابيين، ولا شك أن الإرهابيين استطاعوا ضرب مثل تلك المنشآت الحيوية فإن الأمر سوف يمكنهم مستقبلاً من عمل ضربات نوعية كضرب الحقول النفطية وناقلات النفط وإثارة الفوضى الأمنية على مستوى المنطقة وهو ما تم فعلاً كشفه في مخططاتهم التي أعلنت السعودية عنها مؤخراً، كما أن استهداف الجماعات الإرهابية داخل المملكة في العاميين 2004 و 2005 لمباني تعطلت الأمن ووزارة الداخلية وبعض الأماكن الاستراتيجية يعطي مؤشر على مدى خطورة أهداف مثل تلك الجماعات حيث أنها لها أهداف خطيرة على مستوى تغيير الأنظمة نفسها وهذا ما دق ناقوس الخطر في دول الخليج حيث أن مثل تلك الأزمات كانت ستؤثر وبشكل كبير على أمن الخليج واستقراره، ولا شك أن دول الخليج وخاصة المملكة تحرص وبشكل كبير على نقل معركة تلك الجماعات من العراق إلى داخل دول الخليج حيث حذرت في أكثر من مناسبة من خطورة مثل تلك الأحداث وأعدت دراسات جدوى لعمل حائط، محتذى على طول الحدود العراقية السعودية لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة [3].

دعوة المملكة العربية السعودية لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل:

([1]) Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, Saving Iraq From Its Oil, "Foreign Affairs", July L August 2004.

([2]) عبد العال، محمد عبد اللطيف، (1994). جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة، دار النهضة المصرية، ص4.

([1]) المصدر نفسه.

على خلفية عجز وفشل الجهود الدولية لإنهاء الخلاف حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني، فقد شهد شهر ديسمبر 2005 محاولة تحرك من قبل الدبلوماسية السعودية في اتجاه عرض أفكار تساعد على تأمين الاستقرار الأمني للمنطقة على المدى البعيد، وتعالج قضية أسلحة الدمار الشامل فيها بشكل جذري. ففي السابع عشر من ديسمبر 2005 وعشية اجتماع قمة دول مجلس التعاون الخليجي السادسة والعشرين التي تم عقدها في مدينة أبو ظبي خلال يومي الثامن عشر والتاسع عشر من ديسمبر، أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية مبادرة شخصية تهدف إلى تأسيس "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج" تشمل دول الخليج الجيوسياسي التسع (دول مجلس التعاون الست، بالإضافة إلى العراق واليمن وإيران)، وهي الفكرة التي طرحها مركز الخليج للأبحاث قبل عام مضى، وبالتحديد في ديسمبر 2004.

وقد وضح الأمين العام إلى ضرورة إبرام اتفاق بين دول مجلس التعاون وإيران والدول المطلة على الخليج، وبمعنى العراق والدول الأخرى مثل اليمن لكي تكون هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وأشار إلى أن مثل هذا الاتفاق "قد يؤدي إلى اتفاق شمولي يضم جميع دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية، أعني إسرائيل. وأكد أن دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية لا تزيد أن تكون منطقة سباق نووي، خصوصاً أن مفاعل إيران النووي لا يبعد عن عواصم بعض الدول الخليجية سواء بعض الأميال، وقد تسارعت دول الخليج إلى دعم وتأييد تلك المبادرة حيث أعلنت الكويت أن إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل هي مطلب ضروري وملح، ويعد توطئة لازمة ومدخلاً ملائماً وخطوة تمهيدية مهمة نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل وما سيترتب عليه من التزامات وتعهدات إقليمية ودولية ستعزز من فرص نجاح السعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من ذلك السلاح، وستضيف مصداقية وشفافية للموقف العربي في تطلعه لتحقيق ذلك. وأعادت الوثيقة تأكيد وجوب دعم المشروع، مشيرة إلى أنه إذا ما توافرت الظروف الملائمة والإرادة اللازمة لمعالجة أحد المشاغل الرئيسية للأمن العربي فيجب المضي، وأشارت الوثيقة إلى الوضع الأمني القلق السائد في المنطقة، مذكرة أن منطقة الخليج لا تزال تعيش. [1] وبشكل يومي التداعيات الأمنية نتيجة تعرضها في العقود الثلاثة الماضية إلى ثلاث حروب مدمرة، ولذا فمن حقها، بل من الواجب عليها العمل وفق مقتضيات مصلحتها الوطنية واستقرارها السعي قدماً لكل ما فيه توطيد الأمن الخليجي.

لذا، أكدت الوثيقة أن المبادرة إلى إخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل تعد مطلباً ملحاً لأمن المنطقة الذي سيتعرض في حال عدم التوصل إلى ترتيبات وإجراءات بناء ثقة كأساس لتحقيق هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل إلى حقبة من عدم الاستقرار الخطير قد تبدأ بسباق تسلح مكلف، وتنتهي ربما بنزاع مسلح مدمر تصبح معه الحروب الثلاث التي مرت بها المنطقة لا تقارن قياساً بنوعية الأسلحة وقدرتها التدميرية واتساع ساحة معاركها إذا ما حدثت، وذلك إذا ما وقع نزاع عسكري جديد بسبب الأزمة النووية الإيرانية. وقد كان الموقف السعودي واضحاً بأن عالماً خالياً من أسلحة الدمار الشامل يظل حلم البشرية جميعاً، ولا يمنع ذلك العمل على إنشاء مناطق جغرافية معينة خالية من هذا السلاح والمقصود

([1]) نيكولا دي سانتيس، (2006). التحولات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي، مركز الخليج للأبحاث، ص ص 221–227.

منطقة الخليج بهدف تقليل فرص المزيد من انتشاره، مما يسهل معه مستقبلاً معالجة المناطق التي يود بها [1].

كما تمخطت الوثيقة إلى مطالبة المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عــدم انتــشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدوليــة للطاقة الذرية كما طالب المجتمع بالضغط على إسرائيل للوصول إلى ذلــك. جعــل منطقــة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج.

([1]) المصدر نفسه، ص 210.

ويرى الباحث أن المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة عبر سياسة متعلقة ومتزنة فرض احترامها على المستوى العربي والإسلامي والدولي وذلك من خلال مساهمتها حل أي الخلافات الإسلامية أو العربية أو الخليجية ووضع التسويات بطريقة سريعة عادلة ومتعلقة وطرحها لمبادرات كثيرة ومتعددة كان أخرها اتفاق مكة واتفاقية السلام في الصومال ودارفور والمبادرة السعودية لحل الأزمة اللبنانية وغيرها لاعتقادها بأن ذلك سوف يؤثر على أمنها وأمن منطقة الخليج العربي وكل ذلك سوف يؤثر على الأمن الإقليمي بصفة عامة والخليجي بصفة خاصة.

وحيث تعتبر المملكة العربية السعودية قوة محافظة ومعتدلة، فإن تعزيز قوتها الاستراتيجية أو الاقتصادية العسكرية سيزيد فرص الاستقرار في المنطقة، وعلى المستوى العسكري وبعد حرب الخليج الثانية أخذ هذا الاهتمام يتزايد ويأخذ أبعاد جديدة من حيث نوعية الأسلحة وتدريب القوى البشرية وقد ركزت على تطوير السلاحين الجوي والبحري لتعويض عدم تناسب عدد السكان مع المساحة الشاسعة، واتجهت المملكة بعد الغزو إلى الاستمرار في تطوير القطاعات المسلحة بصفة عامة، كما أن على صعيد الأمن الخليجي قد دعت المملكة إلى بناء قوة خليجية موحدة، قد أشارت المملكة العربية السعودية في خطابه أمام مؤتمر قمة مجلس التعاون المنعقد في ديسمبر 1990م إلى ضرورة الاهتمام بتحقيق الدفاع الجماعي والبناء العسكري بين دول الخليج. وبدأ وزراء دفاع دول الخليج العربية منذ ذلك الوقت العمل على تحويل قوة درع الجزيرة الرمزية إلى قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية، وجرى مؤخرا إقرار تطوير هذه القوة لتصبح قوة فعالة مكونة من 30,000 عسكري إضافة إلى زيادة التنسيق بين جيوش دول الخليج وإجراء المناورات المشتركة وإنشاء شبكة للإنذار المبكر في إطار قوة درع الجزيرة، وذلك إيماناً منها أنه أمن الخليج هو امتداد الأمن في المملكة.

أدركت المملكة أن أمن الخليج يرتبط بتعقيدات داخلية وخارجية ، وأن السعودية كأكبر دول في الخليج العربي وانطلاقاً من دورها الإقليمي فقد أولت قضايا الحدود بين المملكة وجاراتها الخليجية وبين المملكة واليمن اهتماماً كبيراً، فعلى سبيل المثال وجه الملك فهد اهتمامه آنذاك بإنهاء الخلافات الحدودية مع كل جارات المملكة حتى تكون العلاقات الأمنية السعودية مع بقية دول الخليج على أسس من الوضوح والطمأنينة. وسعت المملكة إلى تسوية قضايا الحدود على أساس منهج التنازلات المتبادلة والحلول الوسط، حيث تمكنت المملكة من إنهاء وترسيم الحدود بشكل نهائي مع سلطنة عمان ثم قطر وأخيرا مع اليمن والكويت، مما يعزز من علاقات الثقة والاحترام المتبادل، ويمكن جميع الدول من استغلال الثروات في كل مناطق الدولة بما فيها المناطق الحدودية ويساعد على تسوية الجدار الأمني الخليجي بشكل فعال وعدم السماح لبعض الدول التي تسعى إلى استغلال الأزمات لزعزعة الأمن لتحقيق مصالحها. وإذا كان القيادة السعودية قد أمضت العشر سنوات الأولى من قيام مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التوازن الإقليمي فإنه أمضى العشر سنوات الثانية في ترسيخ الاستقرار من خلال إنهاء ملفات الحدود السعودية مع كل جيرانها وبشكل نهائي يضمن على المدى الطويل سواء في المملكة العربية السعودية أو شقيقاتها الخليجية التنمية والاستقرار وإقامة العلاقات وتنميتها على أسس من الوضوح والثقة المتبادلة.

وبسبب النفط شهدت المنطقة تحولات اقتصادية سريعة حيث أن المجلس يبحث في سبل التكامل بين أعضائه، وأصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي،

فكانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أعاقها انخفاض نسبة التجارة البينية، وعــدم تماثــل هياكل اقتصاد دول المجلس، مما جعل اقتصاداتها تنافسية وليست تكاملية، ولأن دول المجلس هي خامس أكبر سوق لصادرات المجموعة الأوروبية، كان لابد من التعاون معها من خــلال المنطقة الحرة بين الطرفين التي لم تتحقق في فترة البحث في الثمانينيات، لإصرار الجانــب الأوروبي على تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون شرطاً لتطبيق التجارة الحرة، ثم التعاون في مجال النفط، حيث نجح الأعضاء بالعمل على بناء مخــزون احتيــاطي مــن المنتجات المكررة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي، وفي الأسواق الدولية.

لقد توصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحــدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات، ولأن القوة العسكرية في دول مجلس التعاون كانت نتاج ربع قرن من التسلح في دولة لأسباب متعددة، فقد بقيت غير متجانــسة وتعــاني ســوء التدريب وقلة القوى البشرية، على الرغم من جودة نوعية الأسلحة التي توافرت لبعضها.

لقد كانت المشكلة في هذا الشق من الأمن راجعة في أسبابها إلى أمور عدة منها: عــدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها وكثرة الحروب التي مرت بهــا المنطقة ومن منظور التوازنات، فقد ظل التوازن لغير صالح دول المجلس، ولم يساعدها بناء الجيوش الذي تحول إلى سباق في التسلح بين دول المجلس مجتمعة مــن جهــة وكــل مــن جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية من جهة أخرى، وبالإضــافة إلــى التــوازن العسكري، كان العنصر البشري، ووحدة القيادة العسكرية، والعقيــدة العــسكرية، والخبــرة القتالية، لغير صالح دول مجلس التعاون، بينما كانت الإمكانات المادية لصالح دول المجلس.

وأخيرا فإن أمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من أمن المملكة العربيــة الــسعودية وأي خلل أو ضعف أو حدوث أزمات لهذا الأمن فلا شك أنه سيؤثر بصفة عامة علــى أمــن الخليج، ولعل هذا الفصل قد وضح وأجاب على أحدى التساؤلات المهمة بالبحث حول علاقة أمن المملكة بأمن الخليج والذي يتضح منه أن العلاقة بينما هي علاقة طردية، ولــذلك فــإن موقف المملكة من الأزمات والهروب التي مرت بها منطقة الخليج كان موقفاً أساسياً ومهمــاً لجميع الدول الأخرى التي تنظر إلى المملكة باعتبارها دولة قائدة بالمنطقة ومهمة لحفظ ميزان القوى بها.

المبحث الثاني: الربيع العربي وأثره على المملكة العربية السعودية

تواجه المملكة العربية السعودية أزمتين إستراتيجيتين تتمثلان في تأثير الثورات العربية على الوضع السعودي الداخلي مستقبلاً، وتأثيرها في ذات الوقت على سياسة الدولة السعودية تجاه محيطها العربي وبخاصة سياستها مع الدول التي وقعت فيها ثورات الربيع العربي تلك. وتتميز السياسة السعودية تجاه الثورات العربية بأنها سياسة ليست متغيرة وغير متماثلة في ذات الوقت؛ إذ بينما كانت سياسة السعودية تجاه ما حدث في كل من مصر وتونس واليمن معارضة لسقوط أنظمة الحكم في تلك الدول، فإنها تدخلت بشكل مباشر في الأزمة البحرينية، ثم آثرت عدم الظهور في الصورة بشكل مباشر في كل من الأزمتين الليبية والسورية. وتقوم السعودية بقيادة تيار عربي تمثله الأنظمة الملكية، وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبيًا، وذلك بهدف جعل تكتل كهذا عنصر أمان لكل نظام، وهو ما يعبر عن خوف حقيقي يتملك الأنظمة العربية التقليدية من السقوط كما سقطت الأنظمة الجمهورية[1].

وترى السعودية أن التدخل الخارجي في المنطقة ووجود إسرائيل يمثلان حلقة كاملة قد يتم استغلالها من قوى دولية لتغيير وجه المنطقة سياسيًا، وهي بقيادتها لتحالف الأنظمة الملكية تحاول جاهدة أن تُفشل أي مشروع دولي قد يستهدف هذه الأنظمة؛ خاصة وأن السياسة الدولية تجاه المنطقة قد أخذت طابعاً يتسم بالكثير من التردد والتخبط في بعض الأحيان. لقد اتسمت السياسة السعودية منذ تأسيس الدولة بأنها سياسة محافظة وقد استفادت المملكة السعودية من هذا التحفظ في أزمات كثيرة عصفت بالعالم، وكان للمملكة نصيب منها، ونذكر منها على سبيل المثال أحداث 11 أيلول 2001، والتحدي الأمني الذي استمر في المملكة لسنوات ولم ينته بشكل كامل حتى الوقت الحاضر. ولربما كان لهذا التحفظ السياسي الذي اتبعته المملكة يداً في أن توصف السياسة السعودية بعدم الوضوح في طرحها لمواقفها تجاه الثورات العربية، مما يجعلها عرضة للاتهام بعدم تأييدها لثورات الشعوب العربية على أنظمتها. وقد يكون من الأجدى لصانع القرار السعودي أن ينتهج سياسة أكثر شفافية، وأن يفصح بوضوح عن مخاوفه، لأنّ شأن ذلك أن يوجِد إمكانية للحوار بينه وبين قيادات الثورة في كل دولة.

يمثل الدور السعودي الحالي سياسة أزمة تمر بها المملكة. ولا يزال بإمكان الأنظمة الملكية الاستفادة من الواقع العربي الجديد وذلك بتوفير قدر أكبر من الحريات لشعوبها، وتمتلك المملكة العربية السعودية قيادة توصف بأنها ماهرة في الإمساك بأطر الحكم ومكوناته، ولذلك فهي قيادة قادرة على إحداث تغيير داخلي حقيقي يمكن أن يزيل المخاوف التي قد تتملكها من قيام أنظمة ديمقراطية مجاورة لها. [2]

ومن المحال أن تكون المملكة العربية السعودية مستفيدة من أية قلاقل داخلية في مصر أو سوريا أو الأردن أو اليمن، بل إن السعودية ودول الخليج العربي قد تكون من أكبر الخاسرين في حال اشتعال فتيل أية فتنة طائفية أو مذهبية أو سياسية في أي من الأقطار العربية التي اختارت شعوبها طريق التغيير.

([1])العكلوك، فرج ، (2012) السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات،2012/7/8، نقلاً عن صوت فلسطين الحر على الرابط التالي: http://www.sawtfalasteen.com

([2])العكلوك، فرج ، مرجع سابق.

من الصعب تاريخيا أن نجد ثورة ما ظلت شأنا محليا مستقلا وهكذا كانت الثـورات العربية الحديثة تتبع النمط التقليدي المعروف، بل إنها ربما حالة مكثفة كشفت الغطـاء عـن مدى ترابط المنطقة مع قوى عالمية تصارعت ولا تزال تتصارع على أرضها من الولايـات المتحدة وروسيا والصين، إلى قوى تطمح للهيمنة، منها تركيا وإيران حيث برزت هذه القوى كمحرك مهم وبوابة للتدخل العالمي بيد إقليمية ولهذه القوى أسـبابها فـي تـصعيد التـدخل الإقليمي، من أهمها:[1] الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية مع الدول في مرحلة الثورة أو ما بعدها. والتوجس من أن يطالها المد الثوري، خاصة أنها قريبة جغرافيا وقد يكون لها إمـا حدود مشتركة مع الثورة أو امتداد بشري على طرفي الجغرافيا كالحدود السوريةـ التركية أو السعوديةـ البحرينية والسعودية ـ اليمنية والخوف من إفرازات الثورة التي تطـيح بالطـاقم الحاكم القديم وتأتي بطاقم جديد قد يناصبها العداء ويرفض التعاون مع دولـة الجـوار، كمـا تحاول دول الجوار أن تحد من تبعيات الثورة المجاورة كتدفق اللاجئين والأسلحة بكافة أشكاله خوفا على وضعها الداخلي، لذلك قد تتصدر إما مساعدة الثورة أو محاولـة التـدخل بـشكل إيجابي لحل الأزمة في هذه الدولة فتكون لها الصدارة في احتواء حالة ما بعد الثورة والتمهيد لعلاقة أكثر التصاقا بجارتها لتضبط تداعيات التغيير، فيصبح التغيير أو عدمه سياسة تلتزم بها القوى الإقليمية لأنها تتحول إلى قضية أمن قومي داخلي بالنسبة لدولة الجوار.

أولاً: الثورة اليمنية:

تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية بؤرة صراع هي الأشـد خطـورة فـي منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تنامي قوة تنظيم القاعدة، الذي استغل الوضع الاقتـصادي اليمني المتردي على الدوام. وتجد السعودية في انهيار نظام الحكم في الـيمن الكثيـر مـن الهواجس التي قد تعصف بأمنها الداخلي وبشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون.

وقفت القيادة السعودية مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وذلك لأن موقفه من الحوثيين –التي خاضت القوات السعودية معهم حرب – كان قريب من موقفها، ويتمثـل ذلك في الآتي: [2]

1- منطقة صعدة يقطنها قبائل يمنية سعودية في آن واحد لا تستطيع أن تميز اليمني من السعودي. فهم إخوان وأبناء عمومة وعشيرة متداخلين بالسكن والجغرافيا مما يسهل العبور والتسلل والتهريب ومما يصعب السيطرة عليها.
2- الحوثيون يرفعون الشعار الطائفي مما يعطي إيران حجة راسخة للتدخل في الشؤون اليمنية.
3- القضية الحدودية وقد ثُبتت قبل مدة بسيطة، وتخشى السعودية من أي نظام جديـد أن يلغي الاتفاقية. ولا سيما أن المطالب اليمنية المتطرفة تتوغل إلى الطائف في عمـق الجغرافيا السعودية.
4- في غياب نظام صالح ستقوى القاعدة في اليمن، وقد استطاعت الـسعودية أن تحيـد القاعدة أمنياً عنها.

([1])الرشيد، مضاوي ، السعودية ومثلث الثورات، 2012/8/7، نقلاً عن: http://gulfissues.net
([2])صنيتـان، محمد (2011) انعكاس أحداث المنطقة على الشارع السعودي، ورقة عمل مقدمة في منتـدى التنية الخليجي.

لقد حاولت السعودية وبمساعدة مجلس التعاون الخليجي -عندما قدم المجلس المبادرة تلو الأخرى لإنهاء الأزمة اليمنية- التدخل لحل الأزمة اليمنية، لكن حراك الشارع وتسارع وتيرة الأحداث والأخطاء التي ارتكبها النظام اليمني السابق في تعامله مع المتظاهرين في بداية الثورة كان كفيلاً بإفشال أي جهد إقليمي. وكان واضحًا أن المملكة العربية السعودية تنظر بكثير من الامتعاض للدور السلبي الذي لعبه الرئيس اليمني فيما يتعلق بالمبادرات التي قدمها مجلس التعاون، وعندما شعرت بأن الرئيس اليمني غير قادر على اتخاذ قرار حاسم، أعلنت من خلال مجلس التعاون إنهاء المبادرة الخليجية، ثم جاء بعدها الهجوم الذي تعرض له الرئيس اليمني. (1)

المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي قد يكونوا من أكبر الخاسرين في حال إشتعال فتيل أية فتنة طائفية أو مذهبية أو سياسية في أي من الأقطار العربية التي اختارت طريق التغيير، ولهذا السبب يتضح موقف المملكة العربية السعودية من التهديد الإيراني المتمثل في كل من البحرين، المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية واليمن.

إيران من جهتها لا تتوقف عن التصريحات بدعم تطلعات الشعوب العربية للحرية والحكم الديموقراطي. وحتى الرئيس الصهيوني بنيامين نتينياهو لم يترك الفرصة دون التعبير عن موقفه تجاه هذه الثورات، في حين نجد أن المسئولين في الولايات المتحدة أصبح أحد همومهم الرئيسة كيفية توجيه هذه الثورات الشعبية بما يتفق مع مصالحهم، جميع هذه الدول بلاشك تتحرك نحو الأحداث العربية وفق مصالحها وأجنداتها حتى لو زعمت غير ذلك.

إذاً في ظل هذا التنافس الدولي والإقليمي المحموم على الثورات العربية ومحاولة احتوائها وفق أجندات مختلفة كان متوقعاً ومطلوباً من المملكة انطلاقا من مسئولياتها ومكانتها في الوطن العربي أن تتحرك وتبادر للمساهمة في عملية التأثير هذه التي يجب أن لا تقتصر على أطراف أجنبية حرصاً على مصالحها وعلى مصالح الأمة العربية(2).

لا أظن أن هناك من يختلف مع أحقية المملكة في الدخول في هذه المنافسة القائمة أصلاً سواء شاركت فيها المملكة أم لم تشارك، بل قد يكون واجباً على المملكة أن لا تغيب عن هذه المنافسة الغربية على تشكيل مستقبل الأمة العربية.

الخلاف قد يكون على طبيعة المشاركة السعودية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم وضوح الموقف السعودي من هذه الثورات بشكل دقيق وشفاف؛ وهذا هو سبب الشك والقلق ومصدر الحديث عن ثورة مضادة تقودها المملكة ضد هذه الثورات الشعبية.

المشكلة التي يعاني منها الموقف السعودي هي عدم الوضوح ولعل هذا راجع للطبيعة المحافظة للسياسة الخارجية السعودية من جهة، وإلى عدم تشكُّل موقف نهائي من هذه الثورات الشعبية لدى صانع القرار من جهة أخرى. هذا التردد عن إعلان موقف صريح يمكن تفسيره بالطبيعة المحافظة للثقافة السياسة السعودية التي تشترك فيها النخب مع العامة فهي لا ترغب في التغيير وتخشاه وتميل دائماً للاحتمال الأسوء في قراءة الأحداث من حولها.

---

(1)العكلوك، فرج ، مرجع سابق.

(2)الخثلان، صالح بن محمد(2011) الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية، صحيفة الحدث اليمنية، نقلاً عن: http://www.alhadath-yemen.com

صاحب القرار قد يرى أن تسارع الأحداث قد يتطلب غموض في الموقف، وقد يكون هذا خياراً سليماً بشرط أن يكون الغموض مقصود وليس نتيجة تردد في تحديد موقف.

المحافظة السياسية خدمت المملكة في السابق والشواهد كثيرة من خلال قدرة المملكة على احتواء ضغوط وتحديات كبيرة ليس آخرها هجمات أيلول واحتلال العراق وتبعاته الخطيرة على الأمن الوطني السعودي. ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه النزعة المحافظة التي تتسم بها السياسة السعودية بشكل عام ليست جامدة بل تتفاعل مع التغيرات، وإن كان بوتيرة بطيئة ولعل في قيادة المملكة لقوات درع الجزيرة في البحرين مؤشراً جديداً على هذه القدرة على تجاوز المحافظة حين يكون هناك خطر حقيقي للقيم الأساسية للمملكة سواء كانت تتعلق بالاستقرار أو الوحدة أو حتى حماية المجال الحيوي[(1)].

أن تدخل المملكة ومحاولتها التأثير على الثورات الشعبية يعد أمراً مبرراً في ظل هذا التنافس الإقليمي والدولي على "اختطاف" هذه الثورات وذلك حماية لمصالحها كدولة إقليمية كبرى ودفاعاً عن مصالح الشعوب العربية.

ما يحرك السياسة السعودية تجاه الأحداث الراهنة هو الحرص على الاستقرار والتأمين في الدول العربية التي تعيش حالة اضطراب، وهذا موقف يتسق مع تاريخ السياسة الخارجية السعودية، إلا أن بعض مظاهر هذا التحرك تشير أحيانا إلى أن هذا الحرص تحول إلى قلق مبالغ فيه؛ وهو ما يجعل الآخرين يتوجسون تجاه تحركات المملكة ويتهمون الرياض بقيادة ثورة مضادة. والمسئولية عن سوء الفهم هذا يشترك فيها المسئولون عن السياسة الخارجية بسبب التردد في إعلان مواقف واضحة من الثورات الشعبية، ووسائل الإعلام المحسوبة على المملكة بسبب تغطياتها لهذه الثورات التي تفتقد للثبات، فتارة تؤيد وتارة تظهر تغطيتها بشكل مناوئ لهذه الثورات.

أما القول بأن ما يحرك المملكة تجاه هذه الثورات هو خشيتها من قيام أنظمة ديموقراطية مجاورة لها– وهو رأي نجده حتى داخل المملكة – فأرى أن فيه تبسيط مخل لفهم هذه التحولات الراهنة. فما يجري هو شكل من أشكال التغيير السياسي، ولكنه لا يعني ولا يضمن تحولاً نحو الديموقراطية التي قد لا تكون شروطها متوفرة حتى اللحظة.

ما يحدث الآن يمكن وصفه– إذا جازت التسمية– بالانفلات السياسي حيث يصبح كل شيء ممكن؛ ولاشك أن هذه ردة فعل طبيعة على عقود من التسلط والقمع واحتكار السلطة، ولعل هذا ما يفسر الإعلان كل يوم عن تأسيس أحزاب وتنظيمات وظهور صحف ومجلات وكذلك تواصل التظاهرات. هذه حالة طبيعية ويمكن أن تثمر عن تحول ديموقراطي، لكنها لا تعني ضمانة تحقق هذا التحول أو ترسيخه في المستقبل وعدم انتكاسته.

يدرك المسئولين في المملكة المخاض الصعب للأنظمة الديموقراطية والانتكاسات التي قد تحدث في مسيرة الانتقال كما تدل شواهد كثيرة، لذلك فهم ليسوا في حاجة للقلق بشأن احتمال إحاطة المملكة بأنظمة ديموقراطية حديثة تشكل ضغطاً على الوضع السياسي الداخلي[(2)].

[(1)]الخثلان ، صالح بن محمد، مرجع سابق.
[(2)]الخثلان ، صالح بن محمد ، مرجع سابق.

نجاح التحرك السعودي يتطلب ضرورة التناغم بين السياسة الخارجية وذراعها الإعلامي، والأهم من ذلك الانفتاح على مختلف التيارات المتنافسة على تشكيل الأنظمة السياسية في الدول التي شهدت احتجاجات، ومن أهمها تنظيم الإخوان المسلمون. فلا مبرر للخوف والتوجس من هذا التنظيم. الخيار الأسلم هو الانفتاح على التنظيم وتجاوز ما رسخ من انطباعات سلبية نتيجة تجارب سابقة، فنحن اليوم أمام مرحلة جديدة تتطلب درجة عالية من المرونة السياسية.

أخيراً نجاح المملكة في التأثير على مجريات الأحداث الكبرى في المنطقة لا يمكن أن يتأكد دون دعم تحركها الخارجي بمشروع إصلاح داخلي شامل يكون ركيزة لسياسة خارجية نشطة مدعومة شعبياً وهذا متطلب في غاية الأهمية. فقبل أن نقلق بشأن فهم وموقف الآخرين لتحركاتنا، علينا أن نحرص على كسب دعم وتأييد الداخل لهذا التحرك وهذا له شروطه التي أظن أنها لم تتوفر بعد[1].

إن من شروط الخطاب السياسي الناجح التماسك والتناغم بين كافة أبعاده؛ فلا يمكن تبني خطاباً للخارج وآخر للداخل، خاصة في عصر الثورة التقنية التي أزاحت الحواجز بين الدخل والخارج وجعلت الشأن المحلي مكشوفاً وعرضة لكافة التأثيرات الخارجية كما يشهد بذلك وضع الدول العربية التي تعيش حالة ثورية. التحدي الصعب الذي يواجه الوطن العربي كافة هو الوصول إلى معادلة تجمع بين الاستقرار الذي يطمئن النخب الحاكمة وتطلعات الجماهير في الحكم الرشيد.

ثانياً: الأزمة السورية

تنظر السعودية إلى الأزمة القائمة في سوريا بنوع من التحفظ المعهود، وغير المستغرب على أسلوب تعاطي القيادة السعودية مع الأحداث سواءً باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الثورات العربية. إلا أن المملكة العربية السعودية آثرت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، ولا تزال قنوات مدعومة سعوديًا كقناة "صفا" تلعب دورًا مهمًا على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب السوري أكثر من مخاطبته للداخل السعودي وإن كان بطريقة غير مباشرة.[2]

إن التزام المملكة بخط أخلاقي واضح، يقف مع حق الشعوب في تحديد مصيرها، هو الأسلوب الأمثل لإدارة الأزمات بحكمة، في ظل الرغبة المتنامية في تحقيق النظام السوري لأهداف طويلة الأمد، من خلال قمع حريات الشعب السوري والاعتداء على كرامته وشرفه، وهو ما تؤكده الأحداث الجارية في المدن والقرى السورية المختلفة، مما أفقد غالبية دول العالم الثقة في نظام يقتل أبناء شعبه بحجة الإرهاب، بينما هم في الواقع يطالبون بحقوقهم الشرعية.

ولعل العودة إلى تصريحات الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، التي أكدت أن المملكة ومراقبيها في بعثة جامعة الدول العربية، لن يكونوا شهود زور، لهو الدليل الأكثر صراحة على أن النظام السوري الحالي برئاسة حزب البعث الاشتراكي، استمرأ المجاملات وتعود على لغة دبلوماسية من قبل دول أخرى، وهو الأمر الذي صدمته به المملكة في رأيها الصريح نحو إحقاق العدالة للمواطن السوري، وما يمكن أن يتصوره كل شخص هو أن النظام

([1])الخثلان ، صالح بن محمد ، مرجع سابق.
([2])العكلوك، فرج ، مرجع سابق.

السوري الحالي أخذ على عاتقه تحقيق معادلة إسكات الصوت بالرصاص، بينما لم يفكر أقطاب النظام أن لغة العقل كانت جيدة سياسياً في مناطق أخرى من العالم العربي، وأن الثورات السياسية كانت تقوم ضد ظلم بيّن وواضح.

إن الثورة السورية جاءت ضد نظام الحكم الذي يتزعمه حزب واحد مسيطر على جميع ثروات ومكتسبات الوطن والذي لم يضع أبداً في أجندته أي عرف أو دين، بل إنه على العكس تماماً، يلجأ إلى المذهبية كدرع وقت الأزمات، ويحاول دوماً الخروج من أزماته بالدم، ولم يكتف بذلك بل حاول دوماً تمرير فكرة "محور الممانعة" ضد إسرائيل، واستمر كذلك في محاولة التخريب في لبنان والاعتماد على عملاء لتبني سياسة الاغتيالات، ومحاولات شق الصف العربي.

ثالثاً: الثورة البحرينية:

المملكة العربية السعودية تعد إحدى أهم المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية البحرينية، وهي على صعيد العلاقات الخليجية تعد من أكثر العلاقات استقرارا، وذلك للعوامل التاريخية، وقد تحول هذا الدور المحدود إلى علاقات شراكة إستراتيجية من الصعوبة بمكان المساس بها، حتى أصبحت خطاً أحمر لا يمكن مناقشة أية أطروحات تحاول المساس بها، أو أية مبادرات للنيل من استقرار هذه العلاقات الثابتة.

ومنذ تولي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية ساهم ذلك في المزيد من آفاق التعاون المشترك، وفي الوقت نفسه من شأنه أن يساهم في معالجة الكثير من القضايا العالقة. ومن أبرز هذه الملفات، الملف النفطي، فهناك دعم سابق من السعودية للبحرين في المجال النفطي من خلال الحقل المشترك "أبوسعفة". وقد توقف هذا الدعم قبل فترة بسبب تباين في الآراء والمواقف السياسية تجاه إقامة علاقات تجارة حرة ثنائية مع بلدان أخرى من خارج مجلس التعاون الخليجي. إلا أن التحسن في الآراء الذي طرأ خلال الآونة الأخيرة في مواقف القيادتين من شأنه أن يحرك هذا الملف بشكل إيجابي. وخصوصا أن البحرين بحاجة إلى هذا الدعم من السعودية في ظل ما تواجهه من صعوبات اقتصادية تدفعها للاقتراض الخارجي، الأمر الذي سيخلق الكثير من التبعات السياسية والاقتصادية مستقبلاً[1].

أما القضية الأهم، التي سيرتبط بها مستقبل العلاقات البحرينية–السعودية، هي تفاقم الاختلال الإثنو – طائفي في منطقة الخليج العربي منذ احتلال العراق من قبل التحالف الأميركي البريطاني. ففي خضم تفاقم هذا الاختلال في المنطقة، فإنه من المهم إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة لاستيعاب نتائج هذا الاختلال، والذي من شأنه أن يزيد من حالة عدم الاستقرار الداخلي الذي تعيشه الأنظمة السياسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

وقد يكون من المفيد تشكيل لجنة داخل مجلس التعاون الخليجي مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمجلس الأعلى للمجلس لدراسة التصورات كافة بشأن مستقبل الاختلال الإثنو – طائفي في المنطقة، وتحديد أبرز تأثيراته على بلدان المجلس في النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وخصوصا أنه من المستبعد أن تتراجع حدة هذا الاختلال بسبب ما تشهده بلدان المجلس من مساع نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي التدريجي الذي

([1])البنخليل، يوسف (2005) مستقبل العلاقات البحرينية اليمنية ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (1073).

من شأنه أن يزيد من الاختلال، وفي الوقت نفسه، فإن ثمة تطورات تشهدها بعض القوى الإقليمية ستساعد بشكل كبير على زيادة حدة الاختلال، وحدوث ردود فعل متباينة من غير المعروف عواقبها.

إن القواسم والمصالح المشتركة التي تربط السعودية والبحرين هي أكبر بكثير مما قد يتصوره البعض في النفط والتجارة، وهي تمتد لتشمل المصير المشترك الذي لن يتيح الاختلال الإثنو – طائفي في الخليج فرصة لمناقشات تداعيات العلاقات والسياسات الماضية في المستقبل.

بعد أزمة البحرين في الرابع عشر من شباط 2011 تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الأمن الخليجي أصبح أمرا ملحا لدول المنطقة، ومن الأولويات التي يجب على قادة دول مجلس التعاون الخليجي التركيز عليها في أي اجتماع قمة مقبل، وهو أولا وقبل كل شيء أصبح مطلب شعوبها.

إن ما جرى في البحرين لم يكن مجرد أعمال شغب وتخريب وعنف، إنما هو محاولة انقلابية بامتياز تم التخطيط لها من قبل إيران والموالين لها في البحرين وحزب الله اللبناني، والأطماع الإيرانية في البحرين قديمة ليست بخافية على أحد وما زالت، ولذلك استغلت إيران أحداث البحرين لكي تجد ما تبرره لتحقيق حلمها القديم[1].

إن فشل المحاولة الانقلابية في البحرين لا يعني أن إيران قد تخلت عن مشروعها التوسعي، وذلك لأن البحرين في رأيها هي الحلقة الأضعف والأنسب لمد نفوذها إلى دول الخليج العربي لكي تحقق ثلاثة أهداف، أولها أن تثبت للعالم أنها ما زالت القوة العظمى في المنطقة كما كانت قبل الثورة، وثانيها هو تحقيق مشروعها التوسعي بإقامة الإمبراطورية الفارسية الذي هو حلمها الذي لن تتخلى عنه، وثالثها لعلها تجد من إثارة المشاكل مع دول مجلس التعاون والتدخل في شؤونها الداخلية ورقة رابحة تستخدمها متى تشاء لتخفيف الضغوط الناتجة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي بسبب مشروعها النووي، وما زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى جزيرة «أبو موسى» الإماراتية المحتلة إلا أكبر دليل على نيات إيران المبيتة تجاه دول الخليج العربي.

لم يكن الأمن الخليجي مهددا من قبل كما هو عليه الآن، وما زيارة وزيرة الخارجية الأميركية للمملكة العربية السعودية ولقاؤها مع الملك عبد الله بن عبد العزيز وبعده مع نظرائها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في المنتدى الذي أقيم بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض بحضور الأمين العام لمجلس التعاون وتأكيدها في المؤتمر الصحافي في ختام زيارتها على العلاقات الاستراتيجية مع دول المنطقة، إلا دليلا على أن الولايات المتحدة بدأت تستشعر خطورة الوضع الإقليمي، وتأخذ على محمل الجد التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي الذي يمتلك ثلثي الاحتياطي للنفط العالمي، ولذا كان تبدل الموقف الأميركي واضحا، وذلك عندما أرسلت أميركا وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون إلى المنطقة والتي بدأتها بالمملكة العربية السعودية، وقد أكدت للمسؤولين السعوديين على حرص الولايات المتحدة الأميركية والتزامها بأمن وسلامة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي عندما أكدت على استمرار موقفها الرافض لامتلاك إيران أسلحة نووية من

---

(1)مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، الشرق الأوسط، 16 ابريل 2012 العدد 12193.

شأنها تهديد أمن منطقة الخليج، وبعدها مباشرة قام وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز بزيارة للولايات المتحدة الأميركية، وهناك جددت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تعهدها على الشراكة مع المملكة العربية السعودية عند لقائها مع وزير الدفاع السعودي عندما أكدت أن المملكة العربية السعودية شريك وثيق واستراتيجي للولايات المتحدة في العديد من القضايا الحرجة التي تواجه العالم اليوم. كل هذه التحركات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة تعرض مصالحها في الخليج للتهديد الإيراني(1).

ومما يزيد الأمر تهديدا للأمن الخليجي هو تأزم الوضع الداخلي في إيران والأزمة السورية وما تمثله من عبء على النظام الإيراني الذي ما زال يكرر التزامه بالدفاع عن النظام السوري، هذه العوامل تجعل النظام الإيراني يبحث له عن مخرج من الوضع الحرج الذي يعيشه، ولذا فإن إثارة المشكلات والتهديدات التي يطلقها لدول الخليج في تصوره هي حل لكل مشاكله، وإذا ما استدعى الوضع أن يقدم على عمل عسكري ضد هذه الدول فهو عمل لا يستبعده. إن النظام الإيراني يحاول الآن تحريك أتباعه في البحرين خاصة وفي المملكة العربية السعودية لكي يجعل الوضع الداخلي في هذه الدول مهيأ له للقيام بأي عمل عسكري.

كل هذه المعطيات تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي أخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد، وأن تعي أن كل دولة لا تستطيع أن تحقق الأمن لنفسها بمفردها من دون التحاقها بمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وتكون فيه المملكة العربية السعودية هي مركز الثقل في هذه المنظومة لاعتبارات عديدة، وتحقق في ما بينها صيغة سياسية وحدوية، بغير ذلك يكون الأمر خطيرا في ظل التهديد الإيراني بالتحديد والأوضاع الإقليمية بشكل عام.

المبحث الثالث: السياسة السعودية لمواجهة التدخلات الإيرانية في الدول العربية في فترة الثورات

لم تقف المملكة العربية السعودية مكتوفة الأيدي أمام السياسات الإيرانية في المنطقة العربية لا سيما في العراق وفي لبنان، وفي علاقاتها القوية مع سوريا، وفي هذا السياق فقد اتبعت منهجين في مواجهة تعاظم النفوذ الإيراني: الأول داخل المنطقة، ويتمثل في محاولة إنهاء سياسة الباب المغلق مع حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين "حماس"، ولعل اتفاقَ مكة للمصالحة بين حماس وفتح مثالٌ واضح على ذلك. هذه الاستراتيجية كانت تعني محاولة إعادة حماس إلى بعدها العربي، وكذلك إلى دائرتها المذهبية، وامتد بها هذا الأمر إلى فتح باب الحوار مع سوريا، والقيام بجهود مصالحة معها لتخفيف الاحتقان في لبنان من جهة، إضافة إلى محاولة التأثير على التقارب الإيراني السوري من جهة أخرى. (2)

المنهج الثاني الذي اتبعته السعودية ركز على فتح الأبواب على إقامة علاقات مع حلفاء إيران خارج المنطقة لاسيما روسيا والصين، وظهر ذلك جلياً من خلال زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى موسكو في العام 2003 عندما كان وليا للعهد، ومن ثم زيارة الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين إلى الرياض في العام 2007، حيث أدى تبادل

---

(1)مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، مرجع سابق.

(2)الزويري، محجوب ، (2012) العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة،نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net

الزيارات إلى فتح باب الحديث عن مبيعات أسلحة روسية إلى السعودية بقيمة 2 مليار دولار، الأمر الذي فُهم منه أنه محاولة لإظهار أن هناك فرصةً لروسيا لبناء تحالفات أخرى في المنطقة إذا ما حصل وخسرت حليفتها إيران[1].

في هذا السياق سعت السعودية إلى الانفتاح على الصين، وقد تزامن ذلك مع حركة الصين نحو الانفتاح على عموم دول الخليج العربية. وقد كانت زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى بيجين في العام 2006، وكذلك زيارة رئيس الوزراء الصيني إلى المملكة في مطلع العام 2012 محطتين بارزتين في سياق سياسة الانفتاح هذه. ترى السعودية أن أهميتها الكبيرة بالنسبة إلى الصين تكمن في موضوع النفط، حيث تحتاج الصين إلى تنويع مصادر تزويدها بالنفط، وتخفيف الاعتماد على النفط الإيراني لا سيما في ظل تصاعد حدة الخلاف بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي، والحديث الجدي بشأن عقوبات على قطاع النفط الإيراني[2].

لقد خلقت الثورات العربية واقعاً سياسياً جديداً تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية. هذا الواقع يجعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من التجاوز السياسي على كرامتها من الدول الأخرى. فالدول كما هي الشعوب ستنتفض على أوضاع ربما كان فيها مساسٌ بكرامة الدول. المهم في الثورات العربية بالنسبة إلى الكثير من دول المنطقة أنها قامت دون أي ارتباط بالثورة الإسلامية في إيران، الأمر الذي يعني أن جاذبية التجربة الإيرانية تراجعت وربما كان مبالغا في وجودها. [3]

إن موقف دول الخليج من البحرين كان رسالة قوية إلى إيران. فالقراءة الخليجية وبشكل خاص السعودية تكاد تجمع أن إيران هي الطرف الذي يمكن أن يستفيد من تطورات الأحداث في البحرين. هذا الموقف الذي تكرر في نبرة واحدة رداً على ما جرى في جزيرة أبو موسى يبدو أنه تكرار لرسالة مضمونها أن السعودية ستتعامل بطرق مختلفة مع إيران. تعامل يبدو أن مناورات "جزر الوفاء" تسعى لتأكيده. هذا الأمر لا يبدو أنه سيكون مرحبا به في إيران، وذلك لوجود القراءة الإيرانية التي تسعى إلى تجنب أي مواجهة مع المملكة، لأنها وفق النظرة الإيرانية الاستراتيجية تزيد من رصيد الأعداء لإيران سواء في المنطقة أو في خارجها. الأمر الآخر هو أن المملكة بما لها من حضور في سوق النفط تستطيع أن تؤثر على سوق مبيعات النفط الإيراني.

لقد عمدت إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية إلى عدم إعطاء فرصة تشكيل جبهة واحدة ضدها. هذا الاستراتيجية من المرجح أن تستحضرها إيران في الفترة القريبة القادمة. وهذه الاستراتيجية من شأنها أن تكون خيار إيران المرحلي، لا سيما أمام التهديدات الإسرائيلية، واستمرار الضغوط عليها بسبب البرنامج النووي. من المرجح أن تطرح إيران أفكارا جديدة تتعلق بوقف التخصيب في منشأة "فردو" القريبة من قم، مقابل وقف مؤقت للعقوبات الاقتصادية. هذا الأمر سيعين إيران في التفرغ للتعامل بشكل أفضل مع تفاعلات الملف السوري والذي هو ملف "أمن قومي إيراني". وهذا يعني أيضاً محاولة فتح قنوات حوار

([1])Russia–Saudi Relations: The Kingdom and the Bear, http://www.worldpoliticsreview.com

([2])China, Saudi Arabia vow to enhance relations, http://www.chinadaily.com. http://www.meforum.org
http://www.4thmedia.org/2012.

([3])الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

مع دول تؤمن إيران أنها مؤثرة مثل السعودية، ومن المرجح أن تطرح إيران نفسها كوسيط مع سوريا، الأمر الذي إن قُبل سعودياً أو دولياً قد لا يُقبل سورياً.

إيران على يقين أن التأييد الذي كانت تحظى فيه بين الرأي العام العربي ليس كما هو، وأن العداء لإسرائيل ودعم المقاومة أمور ربما لم تعد كافية وحدها للحصول على دعم الشعوب. مثل هذا الأمر سيترك أثره على سياسة إيران الخارجية التي لم تكن تحظى بدعم الحكومات وهي بعد الثورات؛ كذلك لم تعد تحظى بدعم الشعوب. هذا التحدي المفاجئ لإيران، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ربما ينعكس في التحول إلى منطق التقارب من الحكومات ومحاولة حلحلة الخصومات العالقة معها.

لقد ظهر لإيران بوضوح أنها حين حاولت التقرب مع مصر ما بعد الثورة أن هذا غير ممكن، حيث إن مصر أعلنت أن أمن منطقة الخليج العربية هو جزء من أمنها القومي الأمر الذي جعل إيران تصاب بمستوى من خيبة الأمل في التغيير الذي حدث في مصر. هذا سيجعل السعودية تستند إلى دعم عربي غير منظور، وهو بالنسبة لإيران أمر يجب أخذه بعين الاعتبار لا سيما في ظل النشاط الحيوية التي ظهرت بها الجامعة العربية خلال العام الماضي. بالنسبة إلى إيران هناك عامل قلق يتعلق بقدرة السعودية على مضاعفة الضغوط على سوريا، الأمر الذي قد يعني لإيران غياب حليف، من هنا فهي تشعر أن عليها أن تكون حذرة في إدارة علاقتها مع المملكة.

جاء ربيع الشعوب العربية ليضيف تطورا آخر تختلف قراءته في كل من السعودية وإيران، فالأخيرة التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن السعودية غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن. لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي؛ ربما بسب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تتابع في المنطقة العربية ليشمل البحرين وسوريا.

بالنسبة لإيران كان واضحا أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا والبحرين، فما يجري في سوريا –من وجهة نظر الحكومة الإيرانية– من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي –بالنسبة إلى إيران– إنما يتماهى مع تلك المؤامرة[1].

ترى إيران من جهتها أن الحراك السياسي في سوريا ليس مبررا كله؛ لا سيما أنها تعتقد أن النظام جاد في إجراء اصلاحات[2] .هذه القراءة لا تطبقها إيران على البحرين، فحراك البحرين بالنسبة لطهران مشروع، ومواجهته من قبل المنامة تجاوز على حقوق الشعب البحريني حسب طهران. هذه القراءة الإيرانية تتنافى تماما مع الرؤية السعودية، التي ترى أن النظام السياسي في سوريا "أسرف في القتل"، وأنه لا بد من حماية المدنيين في سوريا، ولا تتردد السعودية في الدعوة إلى تسليح قوى الجيش الحر داخل سوريا. وهي بذلك تختلف بشكل قوي عن الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الرياض ترى أن ما يجري في البحرين مدفوع

([1]) صالحي: سوريا تمثل أقوى حلقة في سلسلة محور المقاومة، نقلاً عن:
http://www.mehrnews.com

([2]) صالحي: التغيير في سوريا بقيادة الأسد، نقلاً عن:
http://www.azzaman.com و http://al-akhbar.com

مذهبيا، وأن هناك أطرافا داخل البحرين وخارجه، مثل إيران، تريد توظيف الأحداث الداخلية لتحقيق أجندة خارجية. هذه القراءة كانت موضع إجماع في مجلس التعاون الخليجي الذي أقر إرسال قوات درع الجزيرة لمساعدة البحرين في ضبط الأمن، الأمر الذي أثار حفيظة إيران وفتح بابا للمساجلات الإعلامية بين الطرفين. [1]

إن التوافق الكبير الذي شهده عمل مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بالبحرين، وكذلك الدور الذي لعبه المجلس في الأزمة اليمنية، مثّل سابقة هامة منذ أن أنشئ المجلس في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. هذا الأمر انعكس بشكل واضح على الموقف القوي الذي اتخذه المجلس من زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى. الزيارة يمكن النظر لها بأنها فصل مهم في المواجهة المتطورة بين السعودية والولايات المتحدة. فهي نوع من الرد الإيراني على الموقف السعودي والخليجي بشكل عام من الثورة السورية، والذي ترى فيه إيران تهديدا لوجود حليفها المهم في سوريا. ولعل وصف الزيارة من قبل المملكة بانها "عدوانية" يعكس مستوى الغضب السعودي من التصرف الإيراني، لا سيما في سياق الإصرار الإيراني على دعم النظام السوري، وعدم الاعتراف بما يتعرض له الشعب السوري.

يتجاوز الاشتباك السياسي بين السعودية وإيران منطقة الخليج العربي إلى أفغانستان التي ستنسحب منها القوات الأمريكية في العام 2014. فالسعودية تستند علاقاتها مع أفغانستان إلى علاقة قوية مع باكستان وبعض القيادات القبلية الأفغانية التي ترى في السعودية الدولة الأولى في العالم الإسلامي، حيث توجد مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومثل هذا الاعتبار يجعل السعودية في موقف يصعب أن تنافسها عليه إيران. من جانب آخر الولايات المتحدة ستترك أفغانستان وقد خلفت شبكة من العلاقات التي ستبقى مؤثرة في المشهد الأفغاني، مما سيحد من دور إيراني قوي في أفغانستان. الأمر الثالث الذي لا يقل أهمية هو مدى قدرة إيران على تأمين حضور سياسي محقق لمصالحها في كل هذه الملفات ابتداء من أفغانستان ومروراً بالبرنامج النووي وانتهاءً بتطورات الثورة السورية.

ما يبدو وفق المشهد السياسي المتحرك بسرعة في المنطقة هو أن إيران ستسعى إلى تهدئة المواجهة مع السعودية على كل الجبهات بما في ذلك أفغانستان، هذه الاستراتيجية تبدو إيران بحاجة لها، وهي آخذة بعين الاعتبار أن الازمة السورية ليست قريبة الحل، واحتمال أن تحل الأزمة السورية بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوما بعد يوم. فالأزمة السورية كما تبدو في أواخر شهر أبريل 2012، أزمة ذاهبة إلى مجلس الأمن والاحتمال القوي أن يتم إدراجها تحت الفصل السابع. هذا يعني أن البلدين سوريا وإيران سيكونان تحت هذا الفصل، وهذا له دلالاته من حيث تشديد الضغوط واللجوء إلى أكثر من العقوبات الاقتصادية تأثيرا. [2]

تتويجاً لجهود المملكة والدول الخليجية الأخرى، ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعـاون لدول الخليج إلى حيز الوجود في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد على هامش مـؤتمر القمـة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة الطائف عام 1981م حيث اتفق مبدئياً على قيام المجلس. ثم أعقب ذلك مشاورات بشأن الخطوات التفصيلية، قام بها وزراء خارجيـة الـدول الخليجية الست التي تكوّن منها المجلس فيما بعد، وفي 1981م عقد وزراء خارجيـة الـدول

(1)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.
(2)الزويري، محجوب ، مرجع سابق.

الست مؤتمراً في الرياض وقّعوا في ختامه على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكد البيان على أهداف المجلس ومقوماته، وما يربط دول الخليج الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. وقد أكد جميع زعماء مجلس التعاون وأمينه العام في أكثر من مناسبة أن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، وليس موجهاً ضد أحد، وإنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق عرى التعاون بين أعضائه(2).

وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف يعد مجلس التعاون حلقة من حلقات التعاون الدولي في مجال إقليمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواد (52، 53، 54) من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يسمح بقيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بشرطين : أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية التعاون مع هيئة الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن، وأن لا تتعارض أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها . وقد توافقت نشأت مجلس التعاون وتشكيلاته لتحقيق هذين الشرطين، حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من النظام الأساسي لقيام المجلس الأعلى اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. أما العلاقة بين مجلس التعاون وكل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فقد سارت على النهج نفسه. وكان للمملكة العربية السعودية ثقل واضح في تنسيق علاقات مجلس التعاون مع المنظمات الدولية. (2)

إن هذه المقومات والأهداف هي التي أملت على قادة المملكة العربية السعودية تأييد فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها. لقد أوجز خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الأهداف والمبادئ التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خطاب له بمناسبة عيد الفطر المبارك، بعد شهرين من توليه الحكم في شهر شعبان عام 1982م، حيث قال: "ولقد وفقنا الله أن ننشئ مع أشقائنا في الخليج، داخل دائرة الجامعة العربية، دائرة قوية فعالة، هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليكون نموذجاً لما يجب أن يكون عليه مستوى التعاون بين الأشقاء العرب، وليصبح دعامة تقوي من جامعة الدول العربية، ودرعاً للعرب يصد الأذى ويعمق الأواصر" .(3)

وفي الجانب العملي بذلت المملكة كل جهودها لإنجاح مسيرة مجلس التعاون وتذليل العقبات التي قد تؤدي إلى تعطيل مسيرته، وكانت المملكة من أكثر الدول الخليجية حماساً لتوحيد موقف دول الخليج في ظل التحديات التي ظهرت وتظهر بين حين وآخر ، وتشكل تهديداً خطيراً لهذا الكيان الخليجي الجديد. وفي مجال الحفاظ على كيان المجلس والدول الأعضاء فيه، سعت المملكة إلى إيجاد مشروع خليجي موحد لشراء السلاح لتسهيل التدريب وتبادل الخبرات. كما سعت إلى إيجاد تعاون واسع في مجال الأمن الداخلي وتكريس مفهوم الأمن في الخليج وصولاً إلى مشروع تحقيق الأمن الجماعي الذي تبنته المملكة. (4)

وانطلاقاً من سياسة المملكة تجاه مجلس التعاون فإنها تؤكد باستمرار أنها تضع كل إمكانياتها وقدراتها لخدمة المجلس ودوله وشعوبه، وأنها لن تدخر وسعاً في التعاون والتنسيق

---

(2) رجب، يحيى حلمي، مرجع سابق، ص121 وما بعدها.
(2) الشريدة، عبد المهدي، مرجع سابق، ص133-143.
(3) الصويغ، مرجع سابق، ص55.
(4) هاشم، هاشم عبده، (1993). السعودية في الخليج، ط1، الإسراء للخدمات الإعلامية، الرياض، ص53.

مع أشقائها في دول الخليج لبذل كل جهد لتحقيق أماني شعوب دول المجلس. والمملكة من هذا المنطلق لا تريد الوصاية على المجلس أو الهيمنة عليه ، وإنما تريد التنسيق والتشاور بصفة مستمرة، وهي تعتقد أن الدور السعودي مكمّل ومدعّم لدور الأشقاء داخل المجلس. وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز عن هذا الدور بقوله :" إن المملكة ستظل دائماً تلك الدولة المحبة لأشقائها، فنحن لا نريد شيئاً من أحد سوى أن يكون بخير كما كنا نراه دائماً ... وإن المملكة تريد أن يكون الإخوان كلهم بخير، وما يريدونه منا يجدونه على الرحب والسعة ... وهذا هو الأساس في تعاملنا مع الأشقاء"[1].

رغم ما حققته السياسة الخارجية السعودية (تجاه دول الخليج العربي بشكل خاص ومعظم الدول المجاورة بشكل عام) في الفترة الأخيرة من تطورات كبيرة كان لها مردود إيجابي على العديد من المستويات والتي كان على رأسها المسائل الأمنية، إلا أن تلك الفترة مرت بأصعب مراحلها وأكثرها خطورة، فقد كانت فترة العقدين الماضيين تشكل منعطفاً تاريخياً محفوفاً بالعديد من المخاطر والهواجس الأمنية بالنسبة لدول مجلس التعاون، حيث الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وما صاحبهما من بعض الاضطرابات الداخلية، ولم يمض أكثر من سنتين على وضع الحرب العراقية الإيرانية أوزارها حتى واجهت المنطقة أخطر كارثة تمر بها على الإطلاق والتي تمثلت في الاحتلال العراقي للكويت وما تلا ذلك من تداعيات، ولم يقف الأمر عند هذا لحد بل تزامنت معظم تلك الأحداث مع متغيرات إقليمية ودولية لا تقل خطورة، قد يمتد خطرها إلى اجل غير مسمى وكان من أهمها اختلال التوازنات الدولية المتمثلة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية كأحادي القطبية وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وما تبع ذلك من تطورات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية والثقافية، ونشأة منظمة التجارة العالمية وظهور ما يسمى بالعولمة وغير ذلك من التطورات والمتغيرات الأخرى والتي ما زالت تتفاعل حتى يومنا هذا، كل تلك التطورات والمتغيرات كان على دول الخليج العربي التعامل معها، وقد عملت المملكة العربة السعودية كل ما بوسعها للحد من الآثار السلبية الخطيرة على دول مجلس التعاون من خلال سياستها المتعلقة والمتوازنة والحازمة بنفس الوقت تجاه أخطر ما مرت به المنطقة من أحداث.

لذا فإن رؤية المملكة العربية السعودية حول استعجال التعاون الأمني كما هي الحال بالنسبة للتعاون الاقتصادي خطوة في الطريق الصحيح، وذلك استناداً إلى جملة من المعلومات حول الأخطار التي تزايدت بشكل ملحوظ بعد الثورة الإيرانية على وجه الخصوص، وما تبع ذلك من بعض الاضطرابات الداخلية في معظم دول الخليج الست، وبالفعل كانت سنة 1979م بداية لتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين المملكة وبعض دول الخليج في نفس الوقت الذي تم فيه توقيع بعض اتفاقيات مماثلة بين بعض دول الخليج الأخرى بشكل ثنائي. ثم تبع ذلك أمر لا يقل أهمية تمثل في اجتماع وزراء دفاع دول الخليج باستثناء عمان في خمسي مشيط في نهاية شهر يونيو 1979م وذلك لبحث مسألة المشاكل الدفاعية التي تواجهها جيوش تلك الدول، وقد كان ذلك أثناء مناورة كانت تقيمها المملكة في الجزء الجنوبي من البلاد في 27 يونيو 1979م، ونتج عن ذلك الاجتماع الاتفاق على حتمية التشاور المتواصل حول تلك

---

(1) هاشم، هاشم عبده، المصدر نفسه، ص97.

المسألة وإيلائها أهمية قصوا، والبحث عن صيغة مرضية لكافة الأطراف من أجل التعاون الجاد لحماية المنطقة من الأخطار المحتملة. [1]

دفعت الأهمية الجتوستراتيجة والبترول إلى تزايد التهديدات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي مما دفع بدول الخليج العربي إلى الاهتمام بالهاجس الأمني، مما جعلها أمام خيار صعب لا يقبل المساومة ولا التردد، وهو كيفية التصدي لأي خطر محتمل قد يحل بها من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة والممكنة بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية بين تلك الدول.

ومع استمرار تأزم الأوضاع وسط تعقيدات مختلفة بالنسبة لمسألة الأمن، كان صانعوا القرار على أعلى المستويات في المملكة يدرسون وبشكل مكثف السبل الكفيلة لضمان عدم جر دول الخليج الست إلى مأزق أمني يتسبب في خلق اضطرابات وأزمات. لذا قام الأمير نايف بزيارة للكويت وإجراء اتصال ببقية دول الخليج العربية حول موضوع الأمن وذلك في نهاية شهر نوفمبر من عام 1980م، وخرجت المملكة في هذه الفترة بمشروع يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي، وعرضت التحديات والأخطار المحيطة بدول الخليج العربي من كافة الجوانب، وقد تضمن المشروع تفاصيل وافية بينت أهمية التعاون والتنسيق الضروري لتحقيق الأمن والاستقرار، وكانت من أهم المبادئ الجوهرية لهذا المشروع ما يلي: [2]

1- "أن الأمن الجماعي العربي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دول عربية تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي". والأمن بلا شك لا يتحقق إلا بوجود العدل ورفع الظلم بين كافة شرائح المجتمع.

2- "أن الأمن الجماعي العربي يمكن تحقيقه إذا استعانت أي دولة عربية يتعرض أمنها للخطر بالدول العربية وذلك بمساعدتها على مواجهة التخريب الداخلي المستورد". وهذا يعني أهمية بل ضرورة محاربة الإرهاب والتخريب وترويع الأمنيين بكافة أشكاله.

3- "دعم التعاون بين قوات الشرطة في مختلف البلاد العربية". أي أن ذلك يعني استخدام كافة الوسائل وخاصة المعلوماتية وتبادلها بين تلك الدول[2].

4- "أن المملكة العربية السعودية مستعدة للتعاون والمساعدة بأية طريقة مع الدول العربية الأخرى للتصدي لجميع أنواع الجرائم من أجل إقرار الأمن الجماعي وصيانة أمن واستقرار كل دولة". وهذا الأمر غاية في الأهمية، حيث أن الكثير من دول العالم اليوم أدركت مثل أهمية هذا التعاون للوقوف في وجه الإرهاب بكافة أشكاله.

5- "رفض دخول المجرمين والمخربين الدوليين إلى دول الخليج العربية والذين يطلبون اللجوء لتلك الدول. كل تلك النقاط الخمس غاية في الأهمية، بل أنها مجتمع

---

(1) هاشم، هاشم عبده،(1993). الدور السعودي في الخليج: سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي،ط1، الإسراء للخدمات الإعلامية، الرياض، ص104.

([2]) رجب يحيى حلمي، المرجع السابق، ص ص 110-115.

(2) مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وثائق مجلس التعاون الخليجي (أبو ظبي، وزارة الإعلام والثقافة، (1984)، ص 194.

أصبحت اليوم تشكل مشروعاً دولياً تطالب به الكثير من الدول في إطار المنظمات الدولية ذات العلاقة وخارجها لدعم الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.

وكما هو متوقعاً احتجت كل من إيران والعراق على المشروع السعودي بقوة، مما جعل الكويت تتحفظ عليه لشعورها بأن ذلك قد يسبب لها حرجاً مع العراق وإيران، أو قد يكون سبباً لجر الكويت إلى الحرب العراقية الإيرانية، أو إرسال عملاء للتخريب وخلق اضطرابات في الكويت. ورغم أنه كان هناك مشاريع ومقترحات مختلفة سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو عسكرية من كل من الكويت وعمان والإمارات العربية، إلا أن المشروع السعودي كان الأبرز والاهم من بين كافة المشاريع نظراً لما تواجهه المنطقة من اضطرابات ومشاكل أمنية تحتم سرعة البت في إيجاد صيغة ذات فعالية للوقوف في وجه تلك الأخطار التي تواجهها دول الخليج العربية الست، لذا فقد كان المشروع الأمني السعودي من خلاله التنسيق لحماية أمنها واستقرارها وسط متغيرات وأزمات كانت تعج بمنطقة الخليج.

لذا فإن الثورة الإيرانية وما سببته من اضطرابات في المنطقة والحرب العراقية – الإيرانية والخوف من انتشارها إلى بقية دول الخليج كان السببين الرئيسيين والجوهريين لإنشاء مجلس التعاون الخليجي والذي تم الاتفاق عليه في 4–5 فبراير عام 1981م خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الست في مدينة الرياض. واستمرت اللقاءات المكثفة بين وزراء الخارجية لتلك الدول وبشكل متواصل لوضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام المجلس بشكل نهائي ورسمي وتمت عدة اجتماعات كان من أهمها بالإضافة إلى ما تم في الرياض في 4 فبراير اجتماع مسقط في 9–10 مارس 1981م، وقد سارت الأمور كما هو مخطط لها لينتهي الأمر فق عقد أول قمة لتلك الدول في 20 مايو 1981م، وتم فيها رسمياً إعلان قيام المجلس. (1)

وفي الجلسة الافتتاحية أدلى الملك خالد بتصريح جاء فيه:

– يسعدني أن أنقل تحيات شعب المملكة العربية السعودية إلى أشقائه في الدول الشقيقة الأعضاء في مجلس التعاون، وأنني سعيد بأن التقي بأشقائي رؤساء الدول الأعضاء، لقاء الإخاء والمحبة والخير(2).

وخلال عشرين عاماً انقضت منذ تأسيس مجلس التعاون، خطت الدول الأعضاء خطوات واسعة، على طريق بلورة كيان وأهداف المجلس، وبخاصة في الميادين التالية:

- تحديد الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في الوفاء باحتياجات التنمية والتكامل بين دول المجلس.
- المساواة بين مواطني دول المجلس في المعاملة، بحيث يعامل كأي مواطن في الدول التي يذهب إليها، بما في ذلك الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالخدمات الصحية والاجتماعية.
- المساواة بين مواطني دول المجلس في حق العمل سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي، واكتساب كافة الحقوق المقررة في الأنظمة المرعية، بما في ذلك حقوق التقاعد، والتأمينات الاجتماعية.

(1) رجب، يحيى حلمي، المرجع السابق، ص115.
(2) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (1991). الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون.

- دعم المؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء، من خلال اتفاقية اقتصادية موحدة.
- تشجيع الاتصال والتواصل بين شباب الدول الأعضاء، عبر النشاطات الثقافية والرياضية، وإقامة المعارض والمسابقات التي تخدم هذا الغرض.
- توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه ما تقوم به المؤسسات الدولية، المنبثقة عن الأمم المتحدة، من نشاطات بما يتفق مع مصالح الدول الأعضاء مجتمعه.
- تحقيق تعاون عسكري فعال بين القوات المسلحة للدول الأعضاء، عبر المناورات والتمارين السنوية المشتركة، والمعروفة باسم درع الجزيرة وتبني اتفاقية الدفاع المشترك وتوحيد البرامج والمناهج التدريبية والتعليمية والعسكرية.
- التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء، في كل ما يعود على مواطنيها بالنفع.
- حرية تنقل مواطني الدول الأعضاء في تلك الدول، وصولاً إلى توحيد جوازات السفر.
- توحيد مناهج التعليم الفني والتدريب المهني، ودعم مؤسساتها في الدول الأعضاء ضمن خطط موحدة موضوعة.
- تنسيق التعاون الإعلامي بين وزارات الإعلام في الدول الأعضاء، وتبادل البرامج، والمذيعين، وإعداد سهرات إذاعية وتلفزيونية مشتركة.
- توحيد أسس السياسة الخارجية للدول الأعضاء، بما يعبر عن وحدة الموقف الخليجي العربي، تجاه مختلف القضايا الدولية والإسلامية والعربية(1).
- تبني سياسة نفطية تستهدف المحافظة على استقرار أسواق البترول من حيث الإمدادات والأسعار.

إصلاح مجلس التعاون لدول الخليج العربي:-

باتت الفترة التي أعقبت حل أزمة الكويت حقبة هامة في نشاط المملكة العربية السعودية على صعد السياسة الخارجية الرامي إلى تقوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك جملة أسباب يكاد يكون أهمها ضرورة طلب المساعدة من الدول غير الإقليمية والتي لها وجود عسكري في أراضي بلدان المجلس (بما فيها المملكة العربية السعودية) بهدف الحفاظ على الأوضاع القائمة في منطقة الخليج، وكان من أهم إجراءات المملكة بهذا الخصوص المبادرة التي طرحتها لإصلاح المجلس قبيل وإبان الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط في نهاية ديسمبر 2001م والحقيقة فإن رغبة الدبلوماسية السعودية في تقوية هذه المنظمة كانت نابعة أيضاً، بدرجة كبيرة من عواقب العمليات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001م (2).

وفي عشية افتتاح دورة مسقط أكد الملك فهد لوكالة الأنباء العُمانية أن مواقف دول المجلس متطابقة كثيراً فيما يتعلق بمصالح المنطقة وشعوبها، إلا أن العاهل السعودي أعرب عن رغبة صادقة بأن يقوم تطور مجلس التعاون لاحقاً على أساس برامج الشراكة، وبناء سوق اقتصادي مشترك، وبذلك فقد تستطيع هذه المنظمة الخليجية المزدهرة أن تكون أقوى وأكثر نفوذاً في العلاقات مع الآخرين، وكان يجب أن تحصل في تطور المجلس نقلة نوعية

---

(1) المصدر نفسه .

(2) المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي، (2002). منشورات وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية، ص ص 261-263.

تمكن أعضاءه من تجاوز الصعوبات في سيرهم على سبيل التكامل الاقتصادي والسياسي ليكونوا قدوة يقتدي بها جميع العاملين من أجل العروبة والإسلام(1).

وأدركت المملكة تأثير أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وكان ذلك انعطافاً مبدئياً في الموضوع بالنسبة للمملكة العربية السعودية التي تعرضت لاتهامات تكاد تكون رسمية بأن رعاياها أدو دور الإرهابيين الانتحاريين في نيويورك وواشنطن، ألا أن تلك الأحداث انعكست بقدر لا يقل عن ذلك على باقي دول الخليج (خاصة الكويت، قطر، الإمارات)، التي اتهم رعاياها بالضلوع في نشاطات "القاعدة" وتحويل المال من المؤسسات الخيرية الموجودة في أراضيها لتمويل الإرهاب الدولي، أن المملكة طلبت بإصرار وأكثر من مرة من المجلس أن يجتث جذور الإرهاب واقترح توحيد جهود الأخوة أعضاء المجلس لاتخاذ كل ما يلزم لدعم المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الذي ليس له وطن ولا دين، وقد اكدت لاقيادة السعودية على عدة نقاط هامة بالنسبة للسياسة السعودية حيال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووصف المجلس من جديد بمرتكز للأمن في منطقة العالم العربي والإسلامي، مؤكداً ضرورة تطويره من اجل صيانة الاستقرار في المنطقة المحيطة به أيضاً، وكان من المهم بالنسبة للسياسة السعودية إنعاش صورة مجلس التعاون بصفته جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي، ورد التهم الموجهة إلى بلدانه بالضلوع في الإرهاب الدولي، وبالمناسبة يمكن اعتبار دعوة العاهل السعودي إلى انضمام دول المجلس إلى الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب سبيلاً لمواصلة توسيع تأثير الدولة السعودية في صفوف المجلس والتي يمكن أن تغدو مركز جذب للدول العربية والإسلامية(2).

ولقيت أفكار الأمير عبد الله صدى عميقاً في الكلمة التي ألقاها في افتتاح دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة العُمانية في 30 ديسمبر 2001 فقد تحدث بداية عن الضرر الذي ألحقته العمليات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية بأقطار الخليج، ولكن من المذنب في هذا الضرر؟ وهل سيعوض هذا الضرر إذا اكتفت دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001م بعقد مؤتمرات القمة الطارئة التي تتخذ قرارات قائمة على العواطف ينتهي مفعولها قبل أن يجف حبرها؟ طرح الأمير عبد الله هذا السؤال على الحاضرين وأجاب عليه بنفسه مؤكداً أن الأنظمة الحاكمة في مجلس التعاون الخليجي، والعرب، والمسلمين أنفسهم قبل غيرهم هم المذنبون والمسؤولون عن الضرر الذي لحق بالمجلس(3)، إن مجلس التعاون الخليجي لا يزال بعيداً عن الوحدة الحقيقية، وهذه الوحدة – كما أكد الأمير عبد الله – لا تأتي من المشاريع الاقتصادية المشتركة المعلنة رسمياً، وإذا كان ثمة الكثير من المشاكل العالقة في إطار المجال الجيوسياسي لمجلس التعاون الخليجي فإن تلك حالة طبيعية ملحوظة حتى في حياة العائلة الواحدة. ولكن الشيء غير الطبيعي هو افتقار المجلس إلى هيئات فاعلة وواقعية تتولى حل النزاعات قبل أن تطفو على السطح، وإلى ذلك يجب ألا يخشى أعضاء المجلس من القول أنهم لم يبلغوا بعد الأهداف التي أسسوه من أجلها، وحتى لو حلت مسائل الحدود من حيث الأساس فإن دول الخليج لم تشكل بعد قوات مسلحة

---

(1) المصدر نفسه ، ص 265-270.

(2) كاساتش، غويغوري، (2005). تطور السياسة الخارجية السعودية، ترجمة: ماجد التركي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ص 151-154.

(3) الراجحي، صالح بن عبد الله، (2001). سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في : ندوة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ص 140-144.

مشتركة قادرة على ردع العدو ودعم الصديق، ولا يزال غائباً في منطقة الخليج السوق المشترك، ولم يتخذ موقف سياسي موحد لمواجهة الإرهاب .

وترى المملكة العربية السعودية أن المفهوم التقليدي الضيق لحقيقة السيادة الوطنية يقف عائقاً أمام جهود إصلاح المجلس في اتجاه التكامل والوحدة، وكانت التحولات العالمية النطاق التي انبثقت عن مهمات تشكيل الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب تطلبت من دول مجلس التعاون الخليجي بذل جهود استثنائية في الاتجاه الاقتصادي – للحيلولة دون تخفيض أسعار النفط العالمية، وكان عليها أن تحل مهمة مبدئية أخرى، فإن وسائل تطور العالم سريعة لدرجة لا يمكن لدول المجلس معها أن تؤثر على تلك الوسائل إلا إذا وحدت الكلمة، وتكلمت مع العالم كرجل واحد، ويتعين على هذه الدول أن تفكر في كيفية صيانة أصالتها الحضارية والثقافية حيث تتعرض خصوصيتها العربية والإسلامية لضغوط متنوعة ومغرضة تهدف إلى تشويه مضمونها الفعلي.[1]

وإلى ذلك تناول ولي العهد السعودي موضوع التكامل بين أقطار مجلس التعاون الخليجي في سياق أوسع وفي الحقيقة فقد طرح في كلمته في مسقط – ولأول مرة – مسألة ترتيب البيت العربي، أو بعبارة أخرى ضرورة إجراء الإصلاحات في إطار المجال الجيوسياسي العربي، وعرض على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تأخذ زمام المبادرة في هذا المجال، لأن مهمة التكامل والوحدة التي تواجهها في منطقة الخليج العربي – باعتقاده – لا تختلف عن المهمات التي يجب أن تحل على مستوى الأمة العربية والإسلامية، ولما كانت أقطار الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية فإن إصلاح هذه الأمة وتقدمها غير ممكن بدون إصلاح دول مجلس التعاون الخليجي وتقدمها، وكان ذلك استنتاجاً هاماً نابعاً من طبيعة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وأقرب جيرانها – دول مجلس التعاون الخليج.

أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية – في المستقبل المنظور – هو الوحيد القادر على تنظيم إطار الأراضي العربية على أساس إقليمي. كما أن استمرار غياب العراق وإيران عن أي تجمعات خليجية كبرى تناقش فيها الشكاوى المتعلقة بالأراضي (وغيرها) بشكل فعال، يعني أن أخطر النزاعات وأقدمها في المنطقة سوف تظل تستعصي على الحل. [2]

وكان أهم إجراء اتخذته المملكة بهذا الخصوص تلك المبادرة التي طرحتها لإصلاح مجلس التعاون، وجاءت في مضمون الخطاب الذي القاه الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) في اجتماع المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والعشرين الذي عقدت في مسقط (ديسمبر 2001) حيث دعا إلى ما يلي: [1]

1. محاسبة النفس على التقصير حيث يقول "إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها.. وجهدنا أثمن من أن نهدره في شجب واستنكار.. إن وقتنا كله يجب أن يكرس لمحاسبة النفس على التقصير وحثها على عدم تكرار الخطأ".

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي، 2001–2002، مرجع سابق.

(2) جميل مطر وآخرون (2001)، الخليج رؤى للمستقبل، (ط1)، الشارقة، دار الخليج للمعرفة والطباعة، ص144.

(1) إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص 553.

2. يجب أن ينصب الجهد على إصلاح البيت.. وجعله قادراً على مواجهة التحديات.
3. دعا إلى المفاتحة والمصارحة في العلاقات "إننا أخطأنا في حق أمتنا.. حين سمحنا لعلاقاتنا أن تكون قائمة على الشك وسوء الظن بدلاً من المفاتحة والمصارحة، وحيث نشدنا العون من الغريب ونسينا القريب".
4. دعا إلى أن تصدر عن القمة قرارات منطقية وواقعية تنفذ وفق جداول زمنية معقولة حيث يقول: "إننا لسنا في حاجة إلى مم طارئة تصدر عنها قرارات انفعالية ارتجالية، تموت قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، فحاجتنا الحقيقية هي إلى قمم للتأمل والتحليل.." [2]
5. كما دعا إلى الوحدة "لقد ضللنا الطريق حيث عقدنا آمالنا على ترتيبات دستورية شكلية، توضع في فرغ وتنتهي في ضياع يجب أن نتعلم من أخطاء الماضي كما يجب أن نستفيد من كل التجارب الوحدوية الناجحة".
6. طلب إيجاد مؤسسات قادرة على التعامل مع الخلافات قبل أن تستفحل، وعلى حلها قبل أن تتفجر.
7. إن نجاح مجلس التعاون في مهمة التوحيد والتقريب، نجاح يصب في مصلحة الأمة العربية والإسلامية، ويخدم أهدافها. [1]
8. كما طالب بمشاريع اقتصادية مشتركة.
9. صياغة موقف سياسي واحد تجاه كل الأزمات "لن نستطيع التأثير في التطورات التي يشهدها العالم ما لم نحللها بعقلية واحدة ونتخاطب بصوت واحد".
10. عدم المبالغة في التمسك بمفهوم السيادة التقليدي حيث يؤكد "إن إعطاء مجلسنا هذا قدراً أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولاً إلى وحدة عربية وإسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف".[2]

وهي مرحلة بذلت فيها السعودية جهداً ملحوظاً لتسوية الخلافات القائمة بين دول المجلس عن طريق المفاوضات، وذلك من خلال الدعوة التي وجهها الملك فهد بن عبد العزيز في (ديسمبر 1995) إلى دول المجلس لإيجاد حلول مقبولة لهذه الخلافات العالقة بين أعضاء المجلس.[3] وأعلن عن رغبة بلاده في تقوية وحدة مجلس التعاون، وحل جميع القضايا المختلف عليها بالطرق السليمة وبمراعاة مصالح جميع الأطراف[4]

مثلت الشؤون الدفاعية والأمنية أحد الحوافز الأساسية لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث جمعت الدول الست توجهات متماثلة إلى حد بعيد تحكم سياساتها الدفاعية، سواء من حيث القدرات الدفاعية أو من حيث التهديدات من الأقطار المجاورة، وهو ما دفع هذه الدول إلى تكوين المجلس، وذلك للتعاون في المجالات كافة، وعلى رأسها مجالات

(2) الخليج: تحديات المستقبل (2005) ، محرر (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، (ط1) ص 412

(1) راجع نص كلمة ولي العهد السعودي إلى الجلسة الافتتاحية في الدورة الثانية والعشرين لمجلس التعاون، مسقط، 30ديسمبر، 2001، على الموقع الإليكتروني في الوزارة الخارجية السعودية.(htt://www.mofa.gov.sa).

(2) غريفوري ويلينيا، تطرو السياسة الخارجية السعودية، مرجع سابق، ص161.

(3) المصدر نفسه، ص162.

(4) جريدة السياسة الكويتية، الثلاثاء، 2005/8/23، مرجع سابق.

الدفاع وشؤون الأمن الداخلي، وإن كان لم يتم التصريح بذلك علانية، إلا أن دراسة الظروف والتطورات التي أحاطت بالمجلس منذ نشأته في مايو 1981م تؤكد أن أحد أهم الأهداف التي أنشئ من أجلها هو الدفاع عن أعضائه الست في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، وتكوين قوة رادعة لحماية أمنها الوطني والقومي على حد سواء(1).

بمعنى آخر، جاء تأسيس مجلس التعاون كمنظمة إقليمية لدواعٍ أمنية بالأساس، نتيجة لمجموعة من التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، فتحديات البيئة الداخلية كان مصدرها الأساسي صغر مساحة بعض دول الخليج وعدد سكانها، مثل دولتي قطر والبحرين اللتين يزيد عدد مواطنيهما قليلاً على نصف مليون نسمة، على عكس دول إقليمية أخر مثل العراق وإيران، إضافة إلى ضعف القدرات العسكرية لهذه الدول وحاجتها الشديدة إلى التعاون معاً لمواجهة التهديدات الخارجية، وتعويضاً من تقهقر التعاون العربي من خلال جامعة الدول العربية التي بدأ عليها الضعف بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وانتقال الجامعة إلى تونس وانقسام الدول العربية أيضاً في ما بينها، فضلاً عن الصعوبات التي تعترض تطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك(2).

إن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لم ينص صراحة على التعاون في المجال العسكري بين أعضائه، لرغبة دول المجلس في عدم وصفه بأنه تحالف عسكري موجه ضد جور الجوار، فأن المجلس أقر منذ قمته الأولى في مايو 1981م، مبدأين أساسيين لتحقيق الأمن الجماعي لأعضائه: (3)

الأول: يؤكد أن العدوان على اي دولة عضو في المجلس يُعَد عدواناً عليها جميعاً، وتلتزم جميع الدول الأعضاء بالتضامن مع الدول المعتدى عليها.

ثانياً: يقوم على تحقيق الأمن الجماعي، بمعنى أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن في الخليج تقع على عاتق الدول الأعضاء دون غيرها وما يترتب على ذلك م رفض التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وعدم منحها قواعد أو تسهيلات عسكرية في دول المجلس. (4)

ويعلل البعض تجنب الإشارة إلى الأمور الأمنية والسياسية بعد إعلان قيام هذا المجلس إلى أنه كان يعبر عن رغبة الدول الأعضاء في الابتعاد من الصياغات التي تثير بطبيعتها التساؤلات، وتفتح الباب واسعاً أمام الخلافات في الآراء والتفسيرات وعلى ذلك فإنها آثرت

---

(1) المعيلي، مالك حسن، (1998). مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مقوماته، إنجازاته، معوقاته، الكويت، كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان، الدورة الثالثة، ص35.
(2) ساعاتي، أمين، (1997). مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة، ص12-25.
(3) الريس، رياض نجيب، (1987). الخليج العربي ورياح التغيير: سلسلة قضايا راهنة، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ص9-12.
(4) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (2002). مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002، لندن: المركز، ص226-227.

البدء بالجوانب الفنية لزيادة فرص النجاح أمام المجلس وانتهاج أسلوب التدرج في تحقيق الأهداف(1).

من ناحية ثانية، فإن مجلس التعاون كمنظمة إقليمية يقوم بدور مهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، فعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم ينص على أن من بين أهدافه الإسهام والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة في توفير أسباب السلم والأمن الدوليين، وذلك تمشياً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أحكام قانونية خاصة بتعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، (2) فإن البعض يرى أن الاختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته ويؤكدان رغبة الدول الأعضاء وإصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك نظراً إلى الاعتبارين التاليين(3):

الأول: يُعَد مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية ذات اختصاص عام، حيث إن نشاطه يشمل جميع المجالات، وليس قاصراً على مجال بعينة، فهو يشمل الميدان السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني، وهي أنشطة تتكامل معاً وتصب في خدمة أمن دول المجلس.

الثاني: يتمشى الواقع العملي لاجتماعات مجلس التعاون مع ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص قرارات مؤتمرات القمم الخليجية التي عُقدت في إطار المجلس على أن أمن الخليج العربي من مسؤولية دوله، ويتم عقد اجتماعات وزراء الدفاع للدول الأعضاء لدراسة كيفية تحقيق الأمن الخليجي الذي يدعم الاستقرار للمنطقة(4).

وتنطلق فلسفة مجلس التعاون الأمنية من الأسس والمبادئ التالية: (5)

1. أن أمن منطقة الخليج واستقرارها إنما هما مسؤولية شعوبها ودولها.
2. أن قيام مجلس التعاون هو تعبير عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.
3. الرفض المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وأبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وبخاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم. (6)
4. بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بما يحقق اعتماد هذه الدول على نفسها في حماية أمنها والحفاظ على استقرارها، ويقوم الملس

(1) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (2003). "تقييم أداء دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي وإدارة جهود القبول الإقليمي والدولي خلال عقد الأزمات الصعبة (1981-1989)"، مجلة شؤون خليجية، العدد (32)، شتاء، ص13.

(2) المشاط، عبد المنعم، (1994). أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص44-45.

(3) رجب، يحيى حلمي، (1997). أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ص253-254.

(4) الدسوقي، مراد إبراهيم، (1991). تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، مجلة السياسية الدولية، يناير، العدد (103)، ص134-135.

(5) العدوي، محمد، (1998). حرب الخليج وأمن الخليج، مركز المحروسة للتدريب والنشر، القاهرة، ص238-239.

(6) الشريدة، عبد المهدي، مرجع سابق، ص88.

بتنسيق السياسة الدفاعية بين دول المجلس وإقامة المناورات المشتركة والعمل على توحيد برامج التدريب ورفع كفاءة القوات المسلحة. (1)

5. أن الهدف من القوة العسكرية لدول مجلس التعاون هو الدفاع ضد اي عدوان خارجي على الدول الأعضاء وليس العدوان على أحد.
6. أن الاعتداء على أي دولة من دول المجلس يُعَد اعتداء على دول المجلس جميعاً.
7. إعطاء التصنيع الحربي أهمية بالغة للعمل على سد حاجات القوات المسلحة لدول المجلس.
8. العمل على تقوية الجبهة الداخلية وتعزيزها والتصدي لأي محاولة تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلي والاستقرار داخل دول المجلس.
9. اعتبار القوة العسكرية لدول المجلس جزءاً لا يتجزأ من القوة العربية ودعماً لها في مواجهة الأخطار الخارجية.

وتدرك المملكة العربية السعودية وضع منطقة الخليج العربي والحالة الأمنية التي تعيشها المنطقة من هنا جاء طرحها لتطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال ادراكها للتحديات المستقبلية والتي تتمثل بـ: (2)

1. تأخر تنفيذ معظم صيغ التعاون الخليجي البيني في كافة المجالات ضمن خططها الزمنية الموضوعية وبطء تنفيذها، بسبب تباين الرؤى إزاء بعض القضايا السياسية العويصة، مما يستدعي التفكير بجدية في وضع إطار إستراتيجي واحد تنطلق منه كل أشكال التعاون.
2. أن الخليج يمر حالياً بفترة من الرخاء والاستقرار النسبي، وتسعى دوله لتخفيف حدة التوترات والابتعاد عن الصراعات، والدخول إلى عصر التحولات الديمقراطية على الطريقة الخليجية الواقعية والتدريجية، إلا أن المنطقة لم تصل بعد إلى درجة التعاون الكامل بين كل دولها كما لم تصل بعد درجة الاستغلال الأمثل لعائداتها النفطية كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية والموازنة لدول مجلس التعاون في المرحلة الحالية والمقبلة.
3. ضرورة البدء بالتفكير الإستراتيجي لموضوع النفط خاصة وأن الدول الكبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ترتكز في سياساتها المستقبلية على التفكير الإستراتيجي للنفط في منطقة الخليج العربي وربطه بمسارها السياسي المستقبلي، الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسة بحثية تتبع منظمة الأوبك يكون هدفها إعداد دراسات استراتيجية للطاقة للعقود القادمة، إنطلاقاً من التقارير الإستراتيجية للدول الكبيرة.
4. ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات الإقليمية، والابتعاد عن الخصوصية الضيقة، ومعالجة مشكلة الخلل السكاني معالجة جذرية وجماعية وأخذ مبادرات جرئية في وضع صيغة للتعاون الإقليمي بما يخدم المصالح المشتركة لإرساء قواعد ثابته للأمن والأستقرار بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

---

(1) العدوي، محمد، مرجع سابق، ص240.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، (2007). النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، ص226.

وتتمثل آليات تطوير مجلس التعاون المحتملة فيما يلي: [1]

1) التفكير بجدية في تطوير النظام المؤسسي في العمل الإداري في شتى المجالات، والذي يمكن أن يبدأ في بعض المؤسسات الهامة كنماذج تكون قدوة لمؤسسات أخرى في دول المجلس لبعث ثقافة مؤسسية جديدة تتماشى مع تطورات عصر العولمة ومستلزماته في الانفتاح الرشيد والتجدد المدروس، والمدخل لهذا يتطلب ثورة في المفاهيم باتجاه اكتساب المعرفة المتطورة والمساهمة في صناعتها عبر تنمية الموارد البشرية والمؤسسات العلمية والبحثية المرتبطة بها واحتواء الكفاءات العلمية أسوة بسياسات واستراتيجيات الدول المتقدمة.
2) ضرورة الانفتاح على المنجزات والخبرات المتقدمة للاستفادة من إيجابياتها، والعمل على تطوير قدراتها لمواكبة المستجدات، فالتحفظ والتصدى للعولمة بالنسبة لآثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج ينبغي أن يشكل دافعاً لاستنهاض المؤسسات بدل أن يشكل هذا إحباطاً لها.
3) دعوة الإدارة الخليجية إلى تحسين أدائها في استثمار الموارد المتوفرة لديها، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفعالية والانتاجية لتدخل بجدارة حلبة المنافسة العالمية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء الأفراد عبر الإعداد والتدريب لغرس المفاهيم المتعلقة بالإدارة المؤسسية ووضع آلأية جديدة لصياغة المناهج الدراسية من قبل الخبرات الخاصة العربية والتي يمكن أن تقدم مجموعة من الأفكار والأبحاث المتطورة لتصبح المناهج والإدارة بمستوى التحديات لكي تضطلع بمهامها التخطيطية والإشرافية التنفيذية بشكل فعال وكفء.
4) التفكير الجاد في وضع خطط خمسية وعشرية إستراتيجية لتتجاوب بفاعلية وإيجابية مع ظاهرة العولمة، والتعامل المباشر مع الثقافات المختلفة ومعايشة التوسع السياسي الذي جعلها متصلة بعضها مع البعض الآخر، وخلق آلية جديدة للتركيبة السكانية تقوم على أساس التوازن البناء في المجتمعات الخليجية والاستفادة من تجارب الآخرين في التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستديمة.
5) إن دول الخليج العربية أمام تحولات سريعة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه التحديات لا تجعله مجرد مراقب للتحولات والتغيرات العالمية، بل يجب أن يكون له دور فاعل بها وذلك بالعمل على التنسيق والتفاعل بين دول الخليج العربية في دعم مسيرة تطور المجتمع المدني بأشكاله وأطيافه المختلفة كماً ونوعاً كي تتحرر مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي ولتتجاوب بفاعلية مع تطلعات وأهداف الوطن ككل.
6) ضرورة الاتجاه لوضع آلية جديدة تحكم العلاقة مع جامعة الدول العربية ترتكز على التنسيق الصحيح للمواقف تجاه القضايا الدولية، الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضايا الدولية التي يمكن أن تحدث مشكلات ممكنة للخروج برؤية يتفق عليها لدى التعامل مع بعض

([1]) المصدر نفسه ، ص227-228.

المشكلات السياسية قبل التصويت عليها في كلا التجمعين، والذي يشكل ضرورة ملحة ومطلب ضروري يجب التأكيد عليه والسعي لاتخاذ قرار بشأنه ليتم اعتماده بما يحقق التضامن العربي المطلوب.

تمثل السعودية بعداً استراتيجياً لدول مجلس التعاون بما لها من وزن إقليمي ودولي، وكونها مركز ثقل في سياسات الشرق الأوسط عبر مختلف الصعد (الداخلية والخارجية) كركيزة داعمة لكل عمل يسهم في تعزيز العمل البيني المشترك، وفي خدمة القضايا ومواجهة التحديات المختلفة التي تخص دول المجلس.

وبالنظر إلى مرونة الدور السعودي في إطار المجلس، فإن هذه الدور يتجلى في قيادة مجلس التعاون عند إدارة الأزمات الخارجية.

عندما تأسس المجلس كان الطموح بأن تنجح الدول الست الأعضاء في تشكيل تكتل قوي يكون في مقدوره موازنة القوتين الخليجيتين الكبيرتين: إيران والعراق، ولكن خصوصية إقليم الخليج والتمايز الذي اكتسبته الدول الخليجية الصغيرة الغنية بثروتها النفطية وقدرتها على عقد تحالفات وموازنات إقليمية ودولية وقف حائلاً دون تحقيق هذا الطموح. فقد لعبت الظروف الموضوعية والذاتية أدواراً أدت إلى عرقلة طموح تطوير فعالية المجلس، من إطار تشاوري إلى إطار تكاملي.

كان الخصوصية البنيوية، وبالذات التفاوت الحاد في مستوى القوى بأنواعها المختلفة بين الدول الست الأعضاء لصالح المملكة العربية السعودية. وقد ولدت هذه الخصوصية البنيوية مشاعر الريبة والتشكك في كل محاولة لتطوير المجلس على حساب السيادة الوطنية المطلقة للدول الأعضاء.

لم يشكل المجلس وحدة متماسكة تنظيمياً ولكنه ظل مجرد إطار تنسيقي، وإذا كانت السعودية قد استطاعت توظيف الأحداث الإقليمية التي شهدتها منقطة الخليج من أجل جذب، أو حتى دعوة دول المجلس للتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية العلاقات السعودية الخليجية وضرورة إيجاد آلية تجمع دول الخليج العربي فكان إنشاء مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تعمل على تحقيق أهداف وآمال شعوب منطقة الخليج العربي وخصوصاً في ظل حالة الفوضى الأمنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي

كانت فكرة العمل الجماعي في منطقة الخليج حاضرة في أذهان قادة دول الخليج وسكانها، حيث تبلورت من خلال مبادرات ودعوات رسمية خلال اجتماعات ومؤتمرات وندوات متعددة ، كما حصل في مؤتمر عقد في مسقط في أواخر عام 1976م، وما نادت به الكويت في عامي 1975 و 1978م، والدعوات المشابهة التي صدرت من البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لنقل الفكرة إلى واقع ملموس، على أن الخطوة الأكثر تقدماً ما حصل في لقاء قادة دول الخليج على هامش مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الأردن عام 1980م ، وخلال تلك المحاورات وقبلها وبعدها، كان للمملكة العربية السعودية دور رائد وبناء في تشجيع أية خطوة ودعمها لجمع كلمة دول الخليج، كما هو الحال في سعيها لجمع وحدة الأمة العربية، وكذلك الأمة الإسلامية في خطوات مشابهة لا تعارض بينها، كان هدف المملكة هو قيام تعاون بين دول الخليج يقوم على تطوير دول الخليج وتنميتها والتعاون بينها فيما يخدم سكانها ويبعدها عن التكتلات الإقليمية والدولية، ولم يكن هذا التعاون موجهاً ضد أي دولة، كما أنه اقتصر على دول الخليج الست المتشابهة في عاداتها الاجتماعية وأنماط حياتها، وابتعادها عن الشعارات أو المطامع التوسعية.

وتتويجاً لجهود المملكة والدول الخليجية الأخرى، ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج إلى حيز الوجود في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة والطائف عام 1981م حيث اتفق مبدئياً على قيام المجلس. ثم أعقب ذلك مشاورات بشأن الخطوات التفصيلية، قام بها وزراء خارجية الدول الخليجية الست التي تكوّن منها المجلس فيما بعد، وفي 1981م عقد وزراء خارجية الدول الست مؤتمراً في الرياض وقّعوا في ختامه على وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكد البيان على أهداف المجلس ومقوماته، وما يربط دول الخليج الست من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها، وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري. وقد أكد جميع زعماء مجلس التعاون وأمينه العام في أكثر من مناسبة أن المجلس ليس تكتلاً سياسياً أو عسكرياً أو أمنياً، وليس موجهاً ضد أحد، وإنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل ومقومات الاندماج وتوثيق عرى التعاون بين أعضائه.

وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف يعد مجلس التعاون حلقة من حلقات التعاون الدولي في مجال إقليمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواد (52، 53، 54) من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يسمح بقيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بشرطين : أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية التعاون مع هيئة الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن، وأن لا تتعارض أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها . وقد توافقت نشأت مجلس التعاون وتشكيلاته لتحقيق هذين الشرطين، حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من النظام الأساسي لقيام المجلس الأعلى اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

إن هذه المقومات والأهداف هي التي أملت على قادة المملكة العربية السعودية تأييد

فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها. لقد أوجز خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الأهداف والمبادئ التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في خطاب له بمناسبة عيد الفطر المبارك، بعد شهرين من توليه الحكم في شهر شعبان عام 1982م، حيث قال: "ولقد وفقنا الله أن ننشئ مع أشقائنا في الخليج، داخل دائرة الجامعة العربية، دائرة قوية فعالة، هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليكون نموذجاً لما يجب أن يكون عليه مستوى التعاون بين الأشقاء العرب، وليصبح دعامة تقوي من جامعة الدول العربية، ودرعاً للعرب يصد الأذى ويعمق الأواصر" .

النتائج :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

بذلت المملكة كل جهودها لإنجاح مسيرة مجلس التعاون وتذليل العقبات التي قد تؤدي إلى تعطيل مسيرته، وكانت المملكة من أكثر الدول الخليجية حماساً لتوحيد موقف دول الخليج في ظل التحديات التي ظهرت وتظهر بين حين وآخر ، وتشكل تهديداً خطيراً لهذا الكيان الخليجي الجديد. وفي مجال الحفاظ على كيان المجلس والدول الأعضاء فيه، سعت المملكة إلى إيجاد مشروع خليجي موحد لشراء السلاح لتسهيل التدريب وتبادل الخبرات. كما سعت إلى إيجاد تعاون واسع في مجال الأمن الداخلي وتكريس مفهوم الأمن في الخليج وصولاً إلى مشروع تحقيق الأمن الجماعي الذي تبنته المملكة.

انطلاقاً من سياسة المملكة تجاه مجلس التعاون فإنها تؤكد باستمرار أنها تضع كل إمكانياتها وقدراتها لخدمة المجلس ودوله وشعوبه، وأنها لن تدخر وسعاً في التعاون والتنسيق مع أشقائها في دول الخليج لبذل كل جهد لتحقيق أماني شعوب دول المجلس. والمملكة من هذا المنطلق لا تريد الوصاية على المجلس أو الهيمنة عليه ، وإنما تريد التنسيق والتشاور بصفة مستمرة، وهي تعتقد أن الدور السعودي مكمّل ومدعّم لدور الأشقاء داخل المجلس. وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز عن هذا الدور بقوله :" إن المملكة ستظل دائماً تلك الدولة المحبة لأشقائها، فنحن لا نريد شيئاً من أحد سوى أن يكون بخير كما كنا نراه دائماً ... وإن المملكة تريد أن يكون الإخوان كلهم بخير، وما يريدونه منا يجدونه على الرحب والسعة ... وهذا هو الأساس في تعاملنا مع الأشقاء"

أسهمت المملكة إسهاماً مباشراً ومؤثراً في إنشاء المجلس وفي تطويره. فالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية تستضيف المقر الدائم للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أن للمملكة دوراً بارزاً في جميع أنشطة المجلس، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكامل العسكري، ولا يخفى دور المملكة في انتهاج سياسية اقتصادية متزنة في إطار مجلس التعاون الخليجي واستغلال عوائد النفط بما يحقق مصالحها ومصالح الدول الخليجية الأخرى.

سعت المملكة لإيجاد حل للأزمة العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات منذ عام 1980م، ومحاولة وقف نزيف الدم بين الجارتين المسلمتين. وعندما انتهكت سيادة دولة خليجية شقيقة، هي الكويت في عام 1990م، بلغ التحرك السياسي السعودي ذروته، وانطلقت الجهود السعودية دولياً لإيجاد مخرج يعيد للكويت سيادتها، وفي الوقت نفسه يمنع حدوث مجابهة عسكرية تؤثر على دول الخليج ومن ورائها الأمة العربية والإسلامية.

أن علاقات المملكة بدول الخليج العربي ركزت على مجموعة من المحاور، كـــان مـــن أهمها العمل الدؤوب والجاد على تصفية جميع الخلافات بما في ذلك المــشكلات الحدوديـــة، وهذا ما وقع بين المملكة ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إضافة إلى ذلـــك حرصت المملكة على تصفية الخلافات الثنائية فيما بين بقية دول المجلس، وخاصة الحدوديـــة منها، وذلك لإيمانها المطلق بأن أخطر ما يواجه العلاقات بين الدول –وقد يجرها إلى ويلات الكوارث والحروب– الخلافات الحدودية لما لها من حساسية ومساس بسيادة الشعوب.

أن سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية سارت بخطى إيجابية وثابتة حققت من خلال ذلك تقارباً كبيراً مع تلك الدول، وشكلت على مدى قرن من الزمن علاقات متميزة تكاد تكون فريدة من نوعها بين الأمم، وذلك من حيث التنسيق والتعاون. وقد ازدهرت علاقات المملكة بدول الخليج ، وازداد التلاحم والتنسيق في جميع المجالات، ولم تؤثر فيها بعض الخلافات (مثل الخلافات الحدودية أو الأمنية أو غيرها) التي تحدث من حين لآخر آخذة في الحسبان جميع المتغيرات الإقليمية والدولية.

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي :

- العمل على زيادة الاهتمام بزيادة مجالات التعاون بين دول الخليج وتدعيم الروابط الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية لما لذلك من أثر على تدعيم قدرة المجلس على مواجهة التحديات الداخلية التي تواجه الدول الأعضاء .
- قيام المملكة بالعمل على تعزيز التعاون بين المملكة والدول الخليجيـــة باعتبـــار أن السعودية من أكبر الدول الخليجية وهذا يفرض على المملكة القيام بدور استراتيجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي .
- العمل على تقييم الوضع السياسي في المنطقة العربية والخليجية وتقيـــيم المواقـــف الخليجية من القضايا العربية المطروحة ، واتخاذ مواقف خليجية موحدة تصب في مصلحة الدول الخليجية والعالم العربي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب:

- إدريس، محمد السعيد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي،** الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- إدريس، محمد سعيد (1999). **النظام الإقليمي للخليج العربي،** بيروت ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

- أراسلي، إيلمان (2003). **المملكة العربية السعودية طفرة إلى القرن الحادي والعشرين،** الطبعة الأولى، الرياض، السعودية ، غيناء للدراسات والإعلام.

- أمين ساعاتي،(1993) **العلاقات الحضارية والتاريخية المستمرة بين مصر والخليج العربي** ، القاهرة ،مصر، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية.

- بدون مؤلف، بدون تاريخ ،**مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002**، لندن ، بريطانيا ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

- جميل مطر وآخرون (2001)، **الخليج رؤى للمستقبل**، (ط1)، الشارقة، الإمارات ، دار الخليج للمعرفة والطباعة .

- **الخليج: تحديات المستقبل** (2005) ، (ط1)،(محرر) ، أبو ظبي، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- الخميل، سيا، كوكب، (2003) **المجلس الحيوي للخليج العربي**، ط1، دراسة جيوستراتيجية، ع (75). مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- دعيس، إسماعيل، (1990). **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية الدولية**، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.

- راشد ، سامح محمد ، (2005)، **العلاقات الخليجية – العربية 1970– 2000**، الأطر والاتجاهات)، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث.

- رجب، يحيى حلمي، (1989) **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**"، الكويت ، مكتبة دار العروبة .

- رجب، يحيى حلمي، (1997). **أمن الخليج العربي في ضـوء المتغيـرات الإقليميـة والعالمية**، القاهرة، مصر ، دار المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

- الرميحي، محمد (2009). "**إلى أين تتّجه المنطقة**" ، دراسات في مستقبل مجلس التعاون.

- الريس، رياض نجيب، (1987). **الخليج العربي ورياح التغيير: سلسلة قضايا راهنـة**، لندن، بريطانيا ، رياض الريس للكتب والنشر.

- ساعاتي، أمين، (1997). **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، القـاهرة، مـصر، دار الفكر العربي.

- سبعاوي الحسن، (1982)، **الأمن الجماعي العربي** ، بغداد، العراق. دائـرة الـشؤون الثقافية.

- سعد، عبد العزيز علي، (1993). **مرتكزات ومستجدات السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، السعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية .

- السيسي، صلاح الدين حسن، (2007). **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل ، ط1**، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.

- عبد الله، عبد الخالق (2012). **"انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي**"، الدوحة ،قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- عبد الله، عمرو، (1993).**السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، الرياض، السعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية.

- عبيد، نايف على (2002). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العدوي، محمد، (1998). **حرب الخليج وأمن الخليج**، القاهرة، مصر ، مركز المحروسة للتدريب والنشر.

- العمري، بكر، وهاشم، وحيد، (1990). **السياسية الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق**، الرياض، السعودية ، مكتبة مصباح.

- القباع، عبد الله سعود، (1986). **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض، السعودية مطابع الفرزدق التجارية.

- كاساتش، غويغوري، (2005). **تطور السياسة الخارجية السعودية**، ترجمة: ماجد التركي، الرياض، السعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية.

- كوساتش، غريغوري، وميلكوميان، يلينا، (2005). **تطور السياسة الخارجية السعودية، من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات**، راجعه وعلق عليه ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض ، السعودية : معهد الدراسات الدبلوماسية.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربي،(1984) **وثائق مجلس التعاون الخليجي** ، أبو ظبي، الامارات ، وزارة الإعلام والثقافة.

- مجموعة ساميا المالية (2011). **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام** ، الرياض– المملكة العربية السعودية.

- محمد، فهمي عبد القادر، (2000)، **دور الصين في البينة الهيكلية للنظام الدولي**، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث والإستراتيجية، عدد 420.

- مدني، محمد ، (1401هـ). **العلاقات الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية**، ط3: معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، السعودية، وزارة الخارجية.

- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، (2002). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2002**، لندن: ، بريطانيا.

- المشاط، عبد المنعم، (1994). **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، جامعة القاهرة، مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية.

- المعيلي، مالك حسن، (1998). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مقوماته، إنجازاته، معوقاته**،الكويت ، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الدورة الثالثة.

- نوفل، عادل، (1992). **صنع القرار السياسي في المملكة**، مجلس الوزراء، الوزارات، مجلس الشورى- السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية.

- هاشم، هاشم عبده، (1993). **السعودية في الخليج**، ط1، الرياض، السعودية، لإسراء للخدمات الإعلامية.

- هاشم، هاشم عبده،(1993). الدور **السعودي في الخليج: سجل وثائقي تحليلي عن مستقبل مجلس التعاون الخليجي**،ط1، الرياض، السعودية، الإسراء للخدمات الإعلامية.

2- الرسائل الجامعية:

- أحمد خضير سعيد الزهراني،(1991) **السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفقرة من 1979- 1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، ، جامعة الإسكندرية ، مدينة الإسكندرية ، مصر.

- البديوي، محمد صالح (2005). **دور المملكة العربية السعودية في تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج في الفترة الممتدة من 1990-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة،، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

3- المواقع الالكترونية:

- الخثلان، صالح بن محمد(2011) الموقف السعودي من ثورة اليمن والثورات العربية، صحيفة الحدث اليمنية، نقلاً عن: **http://www.alhadath-yemen.com**

- الرشيد، مضاوي، (2012)، السعودية ومثلث الثورات، نقلاً عن: **http://gulfissues.net**

- العكلوك، فرج ، (2012) السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن صوت فلسطين الحر على الرابط التالي: **http://www.sawtfalasteen.com**

4- الصحف المجلات :

- إدريس، محمد السعيد (2006). التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد 66 .

- أعمال المجلس الاستشاري الخليجي مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2004). "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 22، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

- البنخليل، يوسف (2005) مستقبل العلاقات البحرينية اليمنية ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (1073).

- الحسن، بلال (2003). **السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون**، لندن، بريطانيا ، صحيفة الشرق الأوسط.

- جريدة السياسة الكويتية، الثلاثاء، 2005/8/23.

- الخيال، مالك، (1998). الإعلام الخارجي، دوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية " **بحوث دبلوماسية** " الرياض، العدد 8،

- الدسوقي، مراد إبراهيم، (1991). تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية، **مجلة السياسية الدولية**، يناير، العدد (103) .

- الدسوقي، مراد ابراهيم، (1993)، البعد العسكري للنزاعات العربية – العربية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد (111).

- الرقبة، حمود عبد الله (2006). الخليج العربي، صحيفة الوطن، العدد 11062، 11.

- الزياتي، أمل، (1983). علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج، **مجلة دراسات الخليج العربي**، العدد 33، ص185–186.

- سعودي، محمد عبد الغني (1979). الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوي الأعظم، **مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة الخامسة، عدد 20، أكتوبر، ص 12 .

- السويداني، صابر محمد (2007). الطريق إلى التعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاق المستقبل، **آراء حول الخليج**، العدد42 .

- صالح، نبيل علي (2004). الإعلام الخليجي مهام ومسؤوليات، الإمارات: **آراء حول الخليج**، ع3 .

- عبد الله، عبد الخالق، (1993)، النظام الإقليمي الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 29، العدد 114، القاهرة : مؤسسة الأهرام.

- عشقي، أنوربن ماجد (2006). أمن الخليج وسبل تحقيقه، الإمارات: **آراء حول الخليج**، ع30 .

- كروان، ابراهيم(1998). منطقة الخليج على أعتاب الألفية الثالثة، **مجلة الباحث العربي**، عدد (49) .

- **مجلة الدبلوماسي**، (1980). معهد الدراسات، وزارة الخارجية، العدد الأول.

- مدني، نزار ، (1401هـ). المرتكزات الأساسية للمملكة العربية السعودية **مجلة الدبلوماسي**، وزارة الخارجية، العدد 1 .

- مرسي، مصطفى عبد العزيز، (2003). "تقييم أداء دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي وإدارة جهود القبول الإقليمي والدولي خلال عقد الأزمات الصعبة (1981–1989)"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد (32)، شتاء .

- مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، (2012)، **مجلة الشرق الأوسط**، 16، العدد 12193.

5ـ- المراجع الأخرى:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، إستراتيجية التنمية الشاملة.

- الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون: ملحق خاص حول التكامل المالي والاقتصادي الصادر عن وزارة المالية ، ديسمبر ، 2011، الرياض.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، "السوق الخليجية المشتركة" حقائق وأرقام، العدد الخامس، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصائي ، أيلول 2013

- المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي، (2002). منشورات وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية.

- النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية.

- النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (1991). الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- China, Saudi **Arabia vow to enhance relations**, **http://www.chinadaily.com.http://www.meforum.org**

  http://www.4thmedia.org/2012.
- Russia-Saudi **Relations: The Kingdom and the Bear**, **http://www.worldpoliticsreview.com**

SAUDI ARABIA AND THE GULF COOPERATION COUNEIL COUNCIL PIVOTAL ROLE

By

Abdul Aziz Al Shahrani

Supervisor

Dr. Faisal Alrfuoe, prof.

ABSTRACT

The aim of this study is to analyze the reality of the strategic role of Saudi Arabia in the face of political and security challenges that affect the work of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. And launched in the following assumptions: that there is a correlation between the strategic role of Saudi Arabia in the GCC and the elements of national power. And contributed to the political developments in the Gulf region to influence the nature and level of the strategic role of Saudi Arabia to the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

This study relied on descriptive analytical method in the analysis of the strategic role of Saudi Arabia in dealing with issues affecting the role of the Gulf Cooperation Council (GCC) in the face of internal and external challenges. And it considered the role a component of foreign policy, which goes out to the function or the main functions carried out by the State abroad over a period of time I realized Saudi Arabia importance of relations Saudi Gulf and the need to find a mechanism combines the Arab Gulf states was the establishment of the Gulf Cooperation Council as a regional organization working to achieve the goals and hopes of the peoples of the Arabian Gulf region and especially in light of the state of security chaos faced by the Arabian Gulf region.

The study concluded that the economic, social, religious and geographical are dictated by the Kingdom of Saudi Arabia to support the idea that the Gulf Cooperation Council and strengthened. On the basis of the Kingdom's policy towards the GCC, it stresses constantly that they put all their potential and capabilities to serve the Council and the countries and peoples, and it will spare no effort in cooperation and coordination with the brothers in the Gulf states to make every effort to achieve the aspirations of the peoples of the GCC countries. The Kingdom of this premise does not want custody of the Council or dominate it, but you want to coordination and consultation on an ongoing basis, and believes that the Saudi role is complementary and supported the role of siblings within the Council.